



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد

أثر سعر الصرف الحقيقي على

ميزان المدفوعات

(بدلالة المناهج التحليلية)

"دراسة تحليلية على الاقتصاد السوري"

ببحث علمي أمدّ لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد:

الطالب فؤاد محمود علي

المشرف

الأستاذ الدكتور عدنان سليمان

المشرف المشارك

الدكتور مدين علي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ
مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَعَزُّ (3) الَّذِي
عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ
(5)...»

(سورة العلق)

«... وَمَا أَوْتِيْتُهُ مِنْ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيْلًا...»

(الإسراء-85)

«... وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا...»

(طه - 114)

صدق الله العظيم

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

لجنة الحكم

- الدكتور أكرم العوراني

الأستاذ في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.

الاختصاص: تحليل اقتصادي نقدي

عضواً

- الدكتور عدنان سليمان

الأستاذ في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.

الاختصاص: اقتصاديات التنمية

عضواً مشرفاً

- الدكتور معتز نعيم

الأستاذ في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.

الاختصاص: اقتصاد وتخطيط الزراعة

عضواً

- الدكتور محمد الله بلال

الأستاذ المساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد - جامعة حلب

الاختصاص: أسواق مالية

عضواً

- الدكتور ياسر المشعل

المدرس في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.

الاختصاص: مالي ونقدي

عضواً

كلمة شكر

"رَبِّهِ أَفْزِنِي أَنْ أَشْكُرَ بِغَمَّتِكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ"

يتقدّم الباحث بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى من كان
أستاذاً ومعلماً ومعلماً

المشرف

الأستاذ الدكتور عدنان سليمان

المشرف المشارك

الدكتور مدين علي

كما يتقدّم الباحث بعظيم الشكر والتقدير لكل من السادة أعضاء
لجنة الحكم:

— الدكتور أحمد الحوراني

— الدكتور عدنان سليمان

— الدكتور معتز نعيم

— الدكتور عبد الله بلال

— الدكتور ياسر مشعل

والله وليّ الأمر والتوفيق

الإهداء

إلى من تجسد بشخصهما العطاء
وخصهما الله من بعده بطلب الرضاء

أبي & أمي

إلى كوكبة المحبة وشعلة الضياء

أختي

إلى وطني الصغير وأمل المستقبل

عائلتي

إلى كل من أحبني

التصريح

أصرح أنّ هذه الأطروحة بعنوان "أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات" غير مقتبسة أو منقولة أو محرفة لأي عمل علمي آخر ولم يسبق أن قُبلت للحصول على أية شهادة أو درجة علمية.

دمشق - شباط 2019

الباحث


المخلص

يتناول البحث أثر سعر الصرف الحقيقي¹ على ميزان المدفوعات من خلال توظيف المناهج التحليلية لسعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات (منهج المرونات، منهج الاستيعاب² والمنهج النقدي) لدراسة دور سعر الصرف الحقيقي في رسم وضع ميزان المدفوعات وتتوقف فعالية هذا الدور تبعاً لحساسية عناصر ميزان المدفوعات لتغير سعر الصرف الحقيقي، وهنا تكمن أهمية دراسة جدوى تخفيض سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات وتخفيض المستوردات، وأثر تغير الدخل والاستيعاب في الميزان التجاري، وأثر كل من عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي في سعر الصرف الحقيقي، وصولاً إلى النتيجة النهائية على وضع ميزان المدفوعات، كما يتناول البحث سياسة سعر الصرف والعوامل المحددة لسعر الصرف وما هي مفاهيم سعر الصرف والمراحل التي مرّ بها نظام سعر الصرف المتبع في سورية، ومفهوم مؤشرات سعر الصرف المختلفة، ويتناول أسباب اختلال ميزان المدفوعات وطرق تصحيح الاختلال، إضافةً إلى دراسة تحليلية لميزان المدفوعات السوري من خلال دراسة مؤشرات التجارة الخارجية فضلاً عن دراسة أثر أهم المؤشرات الاقتصادية في ميزان المدفوعات، علاوة على دراسة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات؛ والإطار المفاهيمي النظري للمناهج التحليلية لميزان المدفوعات وأثر الحرب والعقوبات الاقتصادية في العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات السوري، وأخيراً؛ يستعرض البحث اختبار تطبيقي لكل منهج من المناهج التحليلية المذكورة أعلاه على حده بهدف دراسة أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات في سورية.

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنّ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الاستيعاب (الانفاق) والمستوردات، في حين لم يؤد ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى تخفيض الصادرات، وبالمقابل يوجد أثر مباشر ضعيف لارتفاع عرض النقود في سعر الصرف الحقيقي، كما أنّ هناك أثر لارتفاع عرض النقود في ميزان المدفوعات كونه يؤدي إلى زيادة المستوردات، في حين كان لارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناجم عن ارتفاع كل من معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي أثر ملموس في ارتفاع المستوردات بمعدل أعلى من ارتفاع الصادرات.

1 - يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه: مؤشر يجمع بين تغيرات سعر الصرف الاسمي المرجّح بتغيرات الأسعار النسبية في دولتين، وتعدّ تغيرات سعر الصرف الحقيقي مؤشر لتنافسية البلد ومحدد رئيس لحركة الحساب الجاري.

2 - يطلق الاقتصاديون على المستويات الأربعة من الانفاق (الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي والانفاق على الواردات) بمصطلح الاستيعاب.

المحتويات

قائمة الجداول	٥
قائمة الأشكال البيانية	و
مقدمة:	أ
إشكالية البحث	ج
فروض البحث:	د
أهمية البحث..	د
أهداف البحث	هـ
حدود البحث..	هـ
منهجية البحث	و
الدراسات السابقة	ز
الفصل الأول: سياسة سعر الصرف (إطار نظري ومعرفي)	1
المبحث الأول: العوامل المحددة لسعر الصرف (النظريات)	4
1. نظريات سعر الصرف:	4
1.1. نظرية تعادل القوة الشرائية:	4
2.1. النظرية الكمية للنقود:	10
3.1. نظرية معدلات الفائدة:	13
4.1. نظرية ميزان المدفوعات:	15
2. طرق تحديد سعر الصرف:	15
1.2. تحديد سعر الصرف وفقاً لآلية السوق:	16
2.2. التحديد الإداري لسعر الصرف	19
3. تطور نظام سعر الصرف في سورية	21
1.3. ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي:	21
2.3. توحيد أسعار الصرف.	22

3.3.	الربط بوحدة حقوق السحب الخاصة.....	23
4.3.	مبررات ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة.....	24
	المبحث الثاني: مفهوم مؤشرات سعر الصرف	27
1.	التصنيف الأول:	27
1.1.	سعر الصرف الثنائي:	27
2.1.	سعر الصرف الفعّال:	27
2.	التصنيف الثاني:	28
1.2.	سعر الصرف الاسمي:	28
1.1.2.	سعر الصرف الاسمي الثنائي:	28
2.1.2.	سعر الصرف الاسمي الفعّال:	29
2.2.	سعر الصرف الحقيقي:	32
3.2.	سعر الصرف التوازني:	38
	الفصل الثاني: ميزان المدفوعات السوري	44
	المبحث الأول: ميزان المدفوعات (الاختلال والتصحيح)	47
	أولاً- أسباب اختلال ميزان المدفوعات:	47
1.	أسباب موسمية عرضية.....	47
2.	أسباب دورية:	48
3.	أسباب هيكلية:	48
4.	الأسباب الطارئة:	49
5.	التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة الوطنية:	49
6.	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:	50
7.	الحركة المفاجئة لرؤوس الأموال:	50
	ثانياً- تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات:	51
1.	التصحيح عن طريق آلية السوق:	51
2.	تصحيح الاختلال عن طريق التدفقات المالية الدولية:	55
3.	التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:	56
	المبحث الثاني- ميزان المدفوعات السوري (إطار تحليلي)	61
1.	مؤشرات التجارة الخارجية:	61
1.1.	معدل تغطية المستوردات:	63
2.1.	معدل التبعية:	64
3.1.	معدل القدرة على التصدير:	65
4.1.	معدل القدرة على سداد الواردات:	66
5.1.	العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والناتج المحلي الإجمالي:	67

2. أثر أهم المؤشرات الاقتصادية على ميزان المدفوعات	67
1.2. الموازنة العامة للدولة:	67
2.2. النمو الاقتصادي:	72
3.2. الاستثمار:	75
4.2. موارد قطاع السياحة:	76
الفصل الثالث: العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات	78
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمناهج التحليلية لسعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات	81
أولاً- أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بدلالة منهج المرونة.	81
1. إطار مفاهيمي حول منهج المرونة.....	81
2. سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات:	81
3. قيم المرونة بحسب الأجل:	84
4. أثر منحني (J):	84
5. انتقال أثر سعر الصرف:	86
ثانياً- أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بدلالة منهج الاستيعاب.....	89
1. بناء منهج الاستيعاب:	90
2. تحديد رصيد ميزان الحساب الجاري:	92
ثالثاً- أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بدلالة المنهج النقدي.....	94
1. معادلة المنهج النقدي:	95
2. منهج مدرسة كامبردج للطلب على النقود:	96
3. المنهج النقدي في ظل نظام سعر الصرف الثابت:	96
4. المنهج النقدي في ظل نظام سعر الصرف المرن:	97
المبحث الثاني- أثر الحرب والعقوبات الاقتصادية في العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات السوري.	100
1. القطاع المالي والنقدي:	100
1.1. القطاع المصرفي وقطاع التأمين:	100
2.1. المستوى العام للأسعار:	103
2. العمالة:	105
3. تطور السوق النقدية وإجراءات السلطات النقدية:	105
1.3. تطور السوق النقدية وسعر الصرف:	105
2.3. واقع سعر الصرف منذ عام 2011:	106
3.3. إجراءات مصرف سورية المركزي:	111

الفصل الرابع: اختبار المناهج التحليلية لميزان المدفوعات السوري.....	116
المبحث الأول: اختبار تحقق شرط مارشال وليرنر وفقاً لمنهج المرونات	119
1. شرط مارشال/ ليرنر	119
2. تطبيق النموذج القياسي	119
1.2. نموذج الطلب الأجنبي على الصادرات:	120
2.2. نموذج الطلب الأجنبي على المستوردات	124
3.2. نموذج الميزان التجاري	127
3. دراسة وضع التجارة الخارجية وسعر الصرف الفترة (2011-2016).....	129
المبحث الثاني: اختبار منهج الاستيعاب في نقل أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات	133
1. استنتاج معادلة منهج الاستيعاب	133
2. تقدير معادلة سعر الصرف والدخل والاستيعاب	134
1.2. اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتوزيع الطبيعي.....	135
2.2. تقدير العلاقة بين المتغيرات المدروسة	135
3.2. اختبار استقرار البواقي للطلب المحلي:	136
3. تحليل بنود الاستيعاب والدخل	139
المبحث الثالث: اختبار المنهج النقدي في نقل أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات	147
1. استنتاج معادلة المنهج النقدي	147
2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتوزيع الطبيعي:	148
3. اختبار نموذج سعر الصرف الحقيقي وفق المنهج النقدي خلال (1990-2016)	149
4. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتوزيع الطبيعي خلال (1990-2010)	151
5. اختبار نموذج سعر الصرف الحقيقي وفق المنهج النقدي خلال (1990-2010)	151
6. اختبار استقرار البواقي لتابع سعر الصرف الحقيقي	153
7. اختبار معادلة النموذج خلال الفترة (2011-2016)	156
مناقشة الفرضيات:.....	162
النتائج	165
السيناريوهات المقترحة:	168
مراجع البحث.....	173
ABSTRACT	178

قائمة الجداول

- جدول رقم 1-2 الميزان التجاري السوري (بمليارات الدولارات الأمريكية) - (1990-2016) 61
- جدول رقم 2-2 أهم مؤشرات التجارة الخارجية ونسبتها إلى الناتج - الأرقام بمليارات الليرات 63
- جدول رقم 3-2 الاحتياطي ونسبته إلى مؤشرات التجارة الخارجية والناتج (بمليارات الليرات) 65
- جدول رقم 4-2 تطور النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة 72
- جدول رقم 1-3 تطور معدلات التضخم كنسبة مئوية خلال الفترة (2010-2016) 103
- جدول رقم 1-4 استقرار السلاسل الزمنية والتوزيع الطبيعي خلال الفترة (1990-2016) 120
- جدول رقم 2-4 نموذج الانحدار البسيط لمتغيري سعر الصرف الحقيقي الصادرات (1990-2016) 121
- جدول رقم 3-4 استقرار السلاسل الزمنية والتوزيع الطبيعي خلال الفترة (1990-2010) 122
- جدول رقم 4-4 نموذج الانحدار البسيط لتغير سعر الصرف الحقيقي والصادرات (1990-2010) ... 122
- جدول رقم 5-4 اختبار استقرار البواقي لتابع الصادرات 123
- جدول رقم 6-4 نموذج الانحدار لنسب تغير سعر الصرف الحقيقي والمستوردات (1990-2010) .. 125
- جدول رقم 7-4 اختبار استقرار البواقي لتابع معدل تغير المستوردات 126
- جدول رقم 8-4 نموذج الانحدار للميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي (1990-2010) 127
- جدول رقم 9-4 اختبار استقرار البواقي للميزان التجاري 128
- جدول رقم 10-4 تقدير معادلة الطلب المحلي والدخل والاستيعاب (1990-2010) 136
- جدول رقم 11-4 اختبار استقرار البواقي للطلب المحلي 136
- جدول رقم 12-4 علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي والناتج بالأسعار الثابتة (بملايين \$) 140
- جدول رقم 13-4 الحسابات التفصيلية لميزان المدفوعات خلال (1990-2016) بملايين \$ 142
- جدول رقم 14-4 اختبار استقرار السلاسل الزمنية لنموذج المنهج النقدي (1990-2016) 148
- جدول رقم 15-4 اختبار نموذج سعر الصرف الحقيقي وفق المنهج النقدي (1990-2016) 149
- جدول رقم 16-4 اختبار نموذج سعر الصرف الحقيقي وفق المنهج النقدي (1990-2010) 151
- جدول رقم 17-4 اختبار استقرار البواقي لتابع سعر الصرف الحقيقي 153
- جدول رقم 18-4 اختبار نموذج سعر الصرف الحقيقي وفق المنهج النقدي (2010-2016) 156
- جدول رقم 19-4 سعر الصرف الحقيقي والاسمي ومعدلات التضخم للبلدين خلال (1990-2016) ... 158

قائمة الأشكال البيانية

- الشكل البياني رقم 1-1 مستوى الأسعار وكمية النقود.....11
- الشكل البياني رقم 2-1 الطلب على العملات الأجنبية.....17
- الشكل البياني رقم 3-1 العرض من العملات الأجنبية.....18
- الشكل البياني رقم 4-1 التوازن في نقطة التوازن بين العرض والطلب.....19
- الشكل البياني رقم 5-1 الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف.....20
- الشكل البياني رقم 1-2 تطور معدلات نمو الصادرات والمستوردات بمليارات الدولارات الأمريكية....62
- الشكل البياني رقم 2-2 معدل تغطية المستوردات: نسبة الصادرات إلى المستوردات.....64
- الشكل البياني رقم 3-2 تطور حجم الاحتياطي والمستوردات خلال (1990-2016) مقيم بالليرات....66
- الشكل البياني رقم 4-2 عناصر الميزانية والموازنة العامة للدولة بمليارات الليرات (1998-2016).71
- الشكل البياني رقم 5-2 عناصر الميزانية والموازنة العامة للدولة بمليارات الـ \$ (1998-2016).....71
- الشكل البياني رقم 6-2 تطور النمو الاقتصادي والنتائج بسعر السوق بالأسعار الثابتة مقيم بالليرات..72
- الشكل البياني رقم 7-2 تطور النمو الاقتصادي والنتائج بسعر السوق بالأسعار الثابتة بالدولار.....73
- الشكل البياني رقم 8-2 تطور معدل نمو كل من الناتج والصادرات (1990-2016).....73
- الشكل البياني رقم 1-3 منحنى الطلب والعرض من الصرف الأجنبي (بالملايين).....82
- الشكل البياني رقم 2-3 أثر منحنى (J).....85
- الشكل البياني رقم 3-3 معدلات التضخم كنسبة مئوية خلال الفترة (2010-2016).....104
- الشكل البياني رقم 4-3 تطور سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي خلال (2011-2016).....106
- الشكل البياني رقم 1-4 تطور سعر الصرف الحقيقي والاسمي والصادرات (الصادرات: مليار\$)....124
- الشكل البياني رقم 2-4 سعر الصرف الحقيقي والاسمي والمستوردات (المستوردات: مليار\$).....126
- الشكل البياني رقم 3-4 سعر الصرف الحقيقي والاسمي والميزان التجاري (أرقام الميزان: مليار\$)128

-
- الشكل البياني رقم 4-4 الصادرات والمستوردات والميزان التجاري (1990-2016) بالليرات129
- الشكل البياني رقم 4-5 الصادرات والمستوردات والميزان التجاري (1990-2016) بالدولار129
- الشكل البياني رقم 4-6 الاستيعاب والصادرات والمستوردات وسعر الصرف (1990-2010)137
- الشكل البياني رقم 4-7 تطور مؤشرات الاستيعاب والانفتاح الاقتصادي خلال (1990-2010)138
- الشكل البياني رقم 4-8 تطور سعر برميل النفط الخام برينت مقيماً بالدولار الأمريكي138
- الشكل البياني رقم 4-9 تطور الاستيعاب ومكوناته خلال الفترة (1990-2016)139
- الشكل البياني رقم 4-10 الميزان التجاري/فجوة الادخار والاستثمار (1990-2016) بالدولار141
- الشكل البياني رقم 4-11 حصة كل من الاستهلاك والاستثمار من الناتج (1990-2016)141
- الشكل البياني رقم 4-12 الميل الحدي كل من الاستهلاك والاستثمار خلال (1990-2016)141
- الشكل البياني رقم 4-13 الحسابات التفصيلية لميزان المدفوعات (1990-2016) بملايين \$143
- الشكل البياني رقم 4-14 ميزان المدفوعات والميزان الجاري (1990-2016) بملايين الدولارات ...143
- الشكل البياني رقم 4-15 سعر الصرف، عرض النقود، الناتج، التضخم، الفائدة (1990-2016)150
- الشكل البياني رقم 4-16 تطور نمو عرض النقود والناتج بالدولار الأمريكي (1990-2016)153
- الشكل البياني رقم 4-17 عرض النقود والناتج بالأسعار الجارية بالليرات (1990-2016)154
- الشكل البياني رقم 4-18 تطور عرض النقود والناتج بالأسعار الجارية بالدولار (1990-2016) ...155
- الشكل البياني رقم 4-19 سعر الصرف، عرض النقود، الناتج، التضخم، الفائدة (1990-2010)157
- الشكل البياني رقم 4-20 سعر الصرف الحقيقي والاسمي ومعدلات التضخم للبلدين (1990-2016)158
- الشكل البياني رقم 4-21 الصادرات والمستوردات والميزان التجاري بالدولار (1990-2016)160

مقدمة:

تتجلى أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعبر نقدياً عن جميع المعاملات الاقتصادية بين اقتصاد البلد والعالم الخارجي، سواءً أكانت هذه المعاملات مالية أم حقيقية (سلع وخدمات)، وما لهذه المعاملات من أثر كبير في الاقتصاد الوطني، وفي هذا السياق يعدّ سعر الصرف الحقيقي أحد أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات كونه يدخل في تسعير هذه المعاملات، وبالتالي التأثير في وضع ميزان المدفوعات وبشكل رئيس في الأسعار الوسيطة والنهائية لكل من الواردات والصادرات، وعليه يضطلع سعر الصرف الحقيقي بدور فعال في رسم الإطار العام لحصيلة ميزان المدفوعات وتتوقف فعالية هذا الدور تبعاً لحساسية المتغيرات الأخرى لتغير سعر الصرف الحقيقي، وهنا تكمن أهمية دراسة جدوى تخفيض سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات وتخفيض المستوردات، حيث يتغير سعر الصرف الحقيقي تبعاً للمتغيرات التي تنجم عن تغيرات الأسعار النسبية المحلية والأجنبية، فضلاً عن تغيرات سعر الصرف الاسمي، وفي هذا الإطار نميز بين ثلاثة أنظمة رئيسة لسعر الصرف؛ الأول: نظام سعر الصرف الثابت حيث يعدّ سعر الصرف الاسمي ثابتاً في هذه الحال ولا يؤثر سعر الصرف الاسمي في سعر الصرف الحقيقي طالما بقي سعر الصرف الاسمي ثابتاً؛ والثاني: نظام سعر الصرف المرن؛ حيث يعدّ سعر الصرف الاسمي متغيراً وعليه يتغير سعر الصرف الحقيقي تبعاً لتغيرات سعر الصرف الاسمي والتي تخضع لآلية العرض والطلب، الأمر الذي يؤثر في تنافسية المنتجات الوطنية؛ والثالث: نظام سعر الصرف القابل للتعديل أو المعوم المدار، حيث يعدّ سعر الصرف الاسمي متغيراً إلى حد ما وهنا يتغير سعر الصرف الحقيقي تبعاً لتغيرات سعر الصرف الاسمي، ويتضمن البحث أربعة فصول يتناول الفصل الأول: سياسة سعر الصرف (إطار نظري ومعرفي)؛ العوامل المحددة لسعر الصرف وما هي مفاهيم سعر الصرف والمراحل التي مرّ بها نظام سعر الصرف المتبع في سورية منذ اتفاقية بريتون وودز وحتى الآن، من مرحلة ربط الليرة السورية بالذهب والدولار الأمريكي فعلياً في عام 1947 مروراً بإنهاء العمل باتفاقية بريتون وودز وحتى فك هذا الربط بالدولار الأمريكي، وربط سعر صرف الليرة السورية بسلة عملات "وحدة حقوق السحب الخاصة" وتوحيد أسعار الصرف في عام 2007 مروراً بالتحريك الجزئي لسعر الصرف في بداية عام 2012 ونظام الرقابة على النقد خلال الحرب الإرهابية التي شهدتها الجمهورية العربية السورية منذ عام 2011، ومفهوم مؤشرات سعر الصرف المختلفة، ويتناول الفصل الثاني: ميزان المدفوعات السوري؛ أسباب اختلال ميزان المدفوعات وطرق تصحيح الاختلال، إضافة إلى دراسة تحليلية لميزان المدفوعات السوري من خلال دراسة مؤشرات التجارة الخارجية فضلاً عن دراسة أثر أهم المؤشرات الاقتصادية في ميزان المدفوعات التي تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية كنسبة الميزان التجاري والصادرات والواردات

والاحتياجات الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن قدرة الإيرادات المتحصلة من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن المستوردات، في حين يتناول **الفصل الثالث**: العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات؛ في **المبحث الأول**؛ الإطار المفاهيمي النظري للمناهج التحليلية لميزان المدفوعات ويهتم منهج المرونات بالتغيرات في أسعار السلع والخدمات كمحدد لميزان مدفوعات الدولة والقيمة التبادلية لعملتها، حيث تقيس المرونة درجة استجابة الكمية للتغير في السعر، بينما يفترض منهج الاستيعاب أنّ الأسعار تظل ثابتة ويركز على الدخل القومي، ويهتم في تحليل حركة المؤشرات الاقتصادية الكلية، وبالتالي يركز منهج الاستيعاب على سوق السلع؛ في حين يفترض النقديون وفقاً للمنهج النقدي أنّ ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية، وبالتالي يتم التعبير عن ميزان المدفوعات من وجهة نظر العرض والطلب على النقود، كما يتناول هذا الفصل في **المبحث الثاني**؛ أثر الحرب والعقوبات الاقتصادية في العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات السوري حيث أدت الحرب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية إلى شلل في القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص، وبالتالي صعوبة في المعاملات المالية والتحويلات المصرفية وتراجع في أداء مختلف المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي والانتاجية وعرض النقود والموازنة العامة وعناصر ميزان المدفوعات حيث أسهم تراجع هذه المؤشرات إلى ضعف في العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات.

بينما يتناول **الفصل الرابع** اختبار كل منهج من المناهج التحليلية (منهج المرونات ومنهج الاستيعاب والمنهج النقدي) على حده وفقاً للبيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية السورية للفترة (1990-2016) والتي شهدت انفتاح اقتصادي ومشاركة للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في ممارسة النشاط الاقتصادي وعملية التنمية، وبالتالي شهد القطاع الخاص دعماً كبيراً من قبل الحكومة وتم إشراكه في معظم الأنشطة الاقتصادية والانتاجية، وانعكس ذلك على مختلف القطاعات الانتاجية والتصديرية كما شهدت هذه المرحلة انطلاق انتاج وتصدير النفط والفوسفات وشهدت بعض الصناعات رواجاً وازدهاراً مميزاً كالصناعات التحويلية والصناعة الدوائية والنسيجية وغيرها من الصناعات التي أدت إلى إحلال بعض الواردات، وبالتالي خففت من الضغط على سوق الصرف الأجنبي، ويتضمن هذا الفصل الاختبارات الآتية: اختبار تحقق شرط مارشال وليرنر وفقاً لمنهج المرونات، واختبار كل من منهج الاستيعاب المحلي والمنهج النقدي في نقل أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات.

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنّ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الاستيعاب (الانفاق) والمستوردات، بالمقابل لم يؤد ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى تخفيض الصادرات، وبالمقابل لا يوجد أثر معنوي لارتفاع عرض النقود في سعر الصرف الحقيقي، وإنما هناك أثر لارتفاع عرض النقود في ميزان المدفوعات كونه يؤدي إلى زيادة المستوردات،

في حين كان لارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناجم عن ارتفاع كل من معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي أثر في ارتفاع المستوردات بمعدل أعلى من ارتفاع الصادرات، ومن أهم السيناريوهات المقترحة: تحسين تنافسية المنتجات السورية من خلال إدارة سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية كأداة لزيادة هذه التنافسية، وتحسين جودة وكمية ونوعية هذه المنتجات وفقاً للمواصفات القياسية العالمية، والتسويق المدروس للمنتجات السورية التي تتمتع بميزة نسبية تمكّن من إيجاد حيز لها في الأسواق الخارجية، والعمل على تحسين النمو الاقتصادي والإنتاجية وإحلال المستوردات فضلاً عن الاهتمام بالصناعة التصديرية، ودعم قطاع السياحة، وإدارة عرض النقود وضرورة انتقال السلطات النقدية في سورية من استخدام سعر الصرف كمثبت اسمي للأسعار إلى استخدامه كأداة مرنة للتحكم بالتجارة الخارجية بما ينسجم مع تعزيز تنافسية المنتجات عبر إدارة سعر الصرف الحقيقي وتطوير السوق المالية والنقدية وتمييزها بغرض تعزيز البيئة الاستثمارية من جهة وتشجيع حيالة الليرة السورية كوعاء ادخاري بدلاً من العملات الأجنبية من جهة أخرى.

إشكالية البحث

يعدُّ سعر الصرف الحقيقي مؤشراً يجمع بين كل من قيم سعر الصرف الاسمي وأسعار السلع والخدمات بين بلدين مختلفين، ولذلك فهو أداة لها أثرها الفعّال في تنافسية المنتجات الوطنية، وبالتالي في الموازين الخارجية، حيث تسعى السلطات النقدية في سورية لتحقيق هدفين متناقضين من خلال استخدام سعر صرف مستقر كهدف وسيط لتحقيق هدفين أحدهما: استقرار المستوى العام للأسعار ويعدّ هذا الهدف هدفاً نهائياً للسياسة النقدية، والآخر: تحقيق تنافسية الصادرات السورية من خلال تخفيض سعر الصرف الحقيقي⁽³⁾، وبالتالي سينعكس الأثر المباشر لسعر الصرف الاسمي بالدرجة الأولى في المستوى العام للأسعار أو في ميزان المدفوعات بما يمثله من صلة الوصل للمعاملات الاقتصادية التي تتم بين البلد والعالم الخارجي ويرتبط ذلك بدرجة الانفتاح الاقتصادي لسورية، وبالتالي تكمن إشكالية البحث في دراسة مدى تأثير سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات، وجدوى تخفيض سعر الصرف الحقيقي في تحفيز الصادرات وتقليل المستوردات، وأثر تغير الدخل والاستيعاب في الميزان التجاري، وأثر كل من عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي على سعر الصرف الحقيقي، وصولاً إلى النتيجة النهائية على وضع ميزان المدفوعات، وعليه يمكن صياغة الإشكالية البحثية

³ - يقصد بتخفيض سعر الصرف انخفاض قيمة العملة؛ حيث يقصد به سعر الصرف غير المباشر: عدد وحدات العملة الأجنبية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الوطنية.

على الشكل الآتي:

- ما مدى مرونة الميزان التجاري لسعر الصرف الحقيقي.
- ما مدى تأثير تخفيض سعر الصرف الحقيقي على زيادة الصادرات بمعدل أكبر من المستوردات.
- ما هو دور سعر الصرف الحقيقي في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.
- ما هو أثر أهم المؤشرات الاقتصادية (عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، معدل الفائدة الحقيقي) في العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات.

فروض البحث:

- **الفرضية الأولى:** يؤثر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سلباً في وضع ميزان المدفوعات من خلال زيادة المستوردات وتخفيض الصادرات.
- **الفرضية الثانية:** يؤثر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سلباً في الميزان التجاري من خلال زيادة الاستيعاب وتخفيض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- **الفرضية الثالثة:** إنَّ ارتفاع عرض النقود يؤثر إيجاباً في ميزان المدفوعات كونه يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي انخفاض المستوردات.
- **الفرضية الرابعة:** إنَّ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سواءً الناجم عن ارتفاع معدل التضخم أم عن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الصادرات وارتفاع المستوردات، وبالتالي يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات.

أهمية البحث

يعتمد الاقتصاد السوري جزئياً على آليات السوق مع تعزيز الانفتاح على العالم الخارجي وتمثل ذلك بتكثيف مشاركة القطاع الخاص وتحرير جزئي للأسعار ولبعض أنظمة القطع الأجنبي، وبالتالي تحرير جزئي لدخول وخروج السلع والخدمات وما لذلك من أثر كبير في الاقتصاد بشكل عام وفي كل من والصناعة الوطنية والدخل والاستيعاب وميزان المدفوعات، الأمر الذي يوفر فرص استراتيجية تتمثل في تعزيز الاستثمار والنمو والتجارة الخارجية، وبالتالي هناك تحديات مختلفة تستلزم توظيف جميع الأدوات المالية والنقدية لاستغلال الفرص المتاحة، وعليه تتجلى أهمية البحث انطلاقاً من استراتيجية التحرير الاقتصادي بضرورة استخدام سعر الصرف الحقيقي كأداة مرنة للتأثير في ميزان المدفوعات، ومن هنا ينطلق البحث للتركيز على ضرورة انتقال السلطات النقدية في سورية من استخدام سعر الصرف كمثبت

اسمي للأسعار إلى استخدامه كأداة مرنة للتحكم بالتجارة الخارجية وبحركة رؤوس الأموال وسياسة نقدية مستقلة وفقاً لاستراتيجية مدروسة بما ينسجم مع أهداف الاقتصاد الوطني.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى الوصول إلى نتائج عملية حول طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات من خلال قنوات نقل أثر سعر الصرف الحقيقي إلى ميزان المدفوعات المتمثلة بكل من الأسعار والاستيعاب والعرض النقدي، وبالتالي إمكانية استخدام سعر الصرف الحقيقي كمتغير رئيس للتحكم بمتغيرات الموازين الخارجية واستقطاب رؤوس الأموال، وتهدف دراسة المناهج الثلاثة (المرونة والاستيعاب والمنهج النقدي) في هذا البحث إلى إعطاء صورة ذات أبعاد مختلفة نقدية وغير نقدية تكون أكثر قدرة على معرفة وتحليل العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات السوري، حيث يهتم منهج المرونة بتحليل مدى الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات، في حين يرى منهج الاستيعاب أنّ ميزان المدفوعات هو ظاهرة حقيقية أي تنتج عن الفرق بين الناتج الحقيقي والامتصاص المحلي (توازن سوق السلع)، بخلاف ذلك فإنّ المنهج النقدي يفسر ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية وأنّ الاختلالات بالفائض أو بالعجز تنتج عن عدم توازن كل من العرض والطلب على النقود (توازن سوق النقد)، وعليه يمكن صياغة أهداف البحث بما يلي:

1. مدى مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات لتغيرات سعر الصرف الحقيقي وأثر ذلك في الميزان التجاري.
2. بيان دور كل من الأسعار والدخل والاستيعاب في نقل أثر تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الميزان التجاري.
3. تحديد دور الاختلالات النقدية في نقل أثر تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

محدود البحث

اعتمد في هذا البحث دراسة أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات في الجمهورية العربية السورية مع التطرق إلى بعض المفاهيم النظرية وفقاً للأدبيات الاقتصادية وتم استخدام بيانات الفترة (1990-2016).

منهجية البحث

اعتمد المنهج الوصفي منهجاً تحليلياً للتطورات الحاصلة في المتغيرات المختلفة وتحليل الدلالات التي تصفها التطورات المتلاحقة والتي تنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على ميزان المدفوعات ونتائجها الاقتصادية والتنموية، إضافةً إلى الأسلوب الإحصائي الذي تم من خلاله استخدام النماذج الرياضية التحليلية التي تستند إلى حركة المتغيرات المختلفة لدراسة أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات لمعالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية لها، إضافةً إلى استخدام الجداول والرسوم البيانية كأداة للتوضيح، ولدراسة وتقييم أثر سياسة سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات تم استخدام المناهج التحليلية الثلاثة الآتية:

(1) منهج المرونات: ويفترض هذا المنهج تحسن حالة الميزان التجاري من جراء التخفيض في سعر الصرف الحقيقي إذا كان مجموع مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات أكبر من الواحد الصحيح.

(2) منهج الاستيعاب: ويدرس أثر تخفيض سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بدلالة أولاً؛ **تغيرات الدخل:** حيث يؤدي انخفاض الدخل القومي إلى انخفاض القدرة على الإنفاق الكلي ومن ثم انخفاض الاستيراد، وثانياً؛ **تغيرات الاستيعاب:** أي تغيرات الإنفاق الكلي وأثرها في المستوردات كانخفاض الإنفاق الكلي نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وما ينجم عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض الميل الحدي للاستهلاك، أو تحول الإنفاق إلى استهلاك السلع والخدمات الأجنبية بدلاً من بدائلها المحلية نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وأثر ذلك في انخفاض أسعار السلع والخدمات الأجنبية مقارنةً ببدايلها المحلية.

(3) المنهج النقدي: يدرس أثر تخفيض سعر الصرف الحقيقي في الميزان التجاري من خلال التأثير في التوازن النقدي والعلاقة بين العرض والطلب على العملة الوطنية، من خلال دراسة دور تغيرات كل من عرض النقود ومعدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم بالتأثير في سعر الصرف الحقيقي وبالتالي في ميزان المدفوعات.

الدراسات السابقة

يوجد عدة دراسات سورية وأخرى أجنبية وعربية تناولت جوانب من موضوع البحث أهمها:

أولاً- دراسات في الجمهورية العربية السورية:

1- "أسعار الصرف في الجمهورية العربية السورية"، رسالة ماجستير للباحث صلاح الدين الحامد، جامعة دمشق /1996/. إشراف الدكتور: إلياس نجمة. تناولت هذه الرسالة سياسات أسعار الصرف وتطوراتها وارتباطها بالعملات الأجنبية المختلفة إضافة إلى سياسة تعدد أسعار الصرف، كما تناولت عوامل انخفاض القيمة الخارجية لليرة السورية وعوامل الاستقرار النسبي لها، وإجراءات الحد من انخفاض هذه القيمة، إضافة إلى تقييم وتطوير سياسة أسعار الصرف.

2- "الوضع الراهن للاقتصاد النقدي والمهمات الرئيسية للسياسة النقدية في الجمهورية العربية السورية"، رسالة ماجستير، إعداد الباحث: عبد الرزاق حساني، إشراف الدكتور: موفق السيد حسن، جامعة دمشق /1993/ تناولت الدراسة السياسة النقدية في مواجهة الاختلال الخارجي انطلاقاً من ميزان المدفوعات والديونية إلى سياسة القطع وتطور سعر صرف الليرة، كما تناولت الدراسة السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتطرق إلى أهداف السياسة النقدية، ومهامها ومشكلة التضخم وموضوع تعاضد السياستين المالية والنقدية.

3- "السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة /1970-2000"، أطروحة دكتوراه للباحث: محمد صالح جمعة، إشراف الدكتور: خالد الحريري، جامعة دمشق. تناولت الأطروحة مفهوم وطبيعة السياسة النقدية وتطورها في سورية كما تناولت أثر السياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي، وما هي مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، تناولت أيضاً دراسة أثر أدوات السياسة النقدية ومنها سعر الصرف في الناتج المحلي الإجمالي، وتناولت دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن السياسة النقدية.

4- "النظرية والسياسة النقدية والتوازن النقدي" /واقع السياسة النقدية وآفاقها في سورية/ أطروحة دكتوراه للباحث: عبد الرزاق حساني - إشراف د:موفق السيد حسن /2002/ جامعة دمشق. تناولت هذه الأطروحة دراسة تفصيلية لواقع السياسة النقدية، وأهدافها، ودراسة تطورات العرض النقدي في سورية والعوامل المؤثرة فيها، وما هي الخصائص الرئيسية للنظام النقدي، وما هو دور المصرف المركزي في تمويل العجز، وتطرق إلى موضوع استقلالية المصرف المركزي، وأسس تطوير وتحديث النظام النقدي، ومستقبل السياسة النقدية، والحفاظ على استقرار الأسعار.

5- "سياسات الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات - الاقتصاد الجزائري نموذجاً" رسالة ماجستير للباحث الجزائري أمين صيد - جامعة دمشق - تاريخ التحكيم 2009- إشراف

الدكتور: غسان إبراهيم، تناول البحث الإطار النظري لنظام سعر الصرف وميزان المدفوعات المتبع في الجزائر، إضافة إلى سعر الصرف كأداة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات الجزائري.

6- "سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي"، رسالة ماجستير للباحث فؤاد محمود علي، تاريخ التحكيم 2009 إشراف الدكتور مدين علي، جامعة دمشق، تناولت الرسالة دراسة لسياسة سعر الصرف في ظل تحول الاقتصاد السوري نحو الانفتاح ومزيد من التعامل مع العالم الخارجي، في مرحلة تحول بنيوي هيكلي على وقع الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، وافترض أنّ سعر الصرف بات معرضاً بشكل أكبر للاختلالات والمضاربات، ولتحمل أعباء التجارة الخارجية، وضرورة تطوير سياسة أسعار الصرف بما يتناغم ويتناسب مع المجريات الاقتصادية، ففي ظل تغير المعطيات يجب أن تأخذ الدراسة منحى يواكب التغيرات والتطورات الحاصلة، والإضاءة على المتطلبات اللازمة لتحقيق سياسة سعر صرف مرنة وفعالة.

ثانياً- الدراسات العربية والأجنبية:

1) "أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي" - دراسة حالة الجزائر 1990-2009، رسالة ماجستير؛ معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010. تناول البحث في فصله الأول؛ سعر الصرف (أنظّمته، سياساته، أهدافه) وفي فصله الثاني؛ التوازن الاقتصادي بما يتضمنه من التوازن الكلي والتوازن الداخلي والخارجي، وفي الفصل الثالث آثار سعر الصرف في التوازن الداخلي والخارجي، وبالتالي تضمن هذا الفصل دراسة دور سعر الصرف الحقيقي في معالجة الاختلال الداخلي والخارجي، وفي الفصل الرابع دراسة حالة الجزائر، وخلص البحث إلى نتائج أهمها أنّ لسعر الصرف الحقيقي أهمية كبيرة لأي اقتصاد كونه يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويتحقق التوازن الداخلي من خلال عدة مؤشرات هي النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، مستوى التحكم في التضخم، أما التوازن الخارجي فيتحقق بتوازن ميزان المدفوعات وتعمل سياسة سعر الصرف الحقيقي على تسوية الخلل في التوازن من خلال تخفيض أو رفع قيمة العملة، والرقابة على الصرف الأجنبي وسياسة موازنة الصرف، وتعتمد مدى فعالية سياسة أسعار الصرف على طبيعة البنية الاقتصادية للدول خاصة الدول النامية.

2) "The Two Monetary Approaches to the Balance of Payments"

ورقة عمل مقدمة من قبل صندوق النقد الدولي في آب 2001 للباحثين كينيسين- جونسونيان (Keynesian and Johnsonian).

يركز هذا البحث على الاختلاف بين النموذجين النقديين أحدهما المطور من قبل صندوق النقد الدولي والآخر من قبل هاري جونسون في شيكاغو. منهج صندوق النقد الدولي أنشئ كنموذج

متطور لنموذج المضاعف في اقتصاد مفتوح لـ كون/ كينز؛ ينطلق النموذج من افتراض أن الظاهرة النقدية هي صفة أساسية لميزان المدفوعات، يختبر منهج صندوق النقد الدولي بشكل واضح الدخل والصادرات مع مرور الوقت، بينما منهج التوازن طويل الأجل من نموذج هاري جونسون يتجنب الاختبار الإحصائي، واختباره على التوازن الأجل القصير من دون معانٍ إحصائية.

3) "The balance of payments as a monetary phenomenon: An econometric study of Namibia"

"ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية: دراسة اقتصادية لدولة ناميبيا"

ورقة عمل مقدمة من قبل السيد ف ن فليرمويس FN Fleermuys الوحدة الاقتصادية في وزارة السياحة والبيئة - دولة ناميبيا - حزيران 2005.

تدرس هذه الورقة المنهج النقدي لميزان مدفوعات ناميبيا للفترة (1993-2003)، من خلال توازن تدفق الاحتياطات، وتختبر فيما إذا زيادة عرض النقود تلعب دوراً جوهرياً في اختلال ميزان المدفوعات من خلال استخدام اختبار نموذج تصحيح الخطأ، أظهرت النتائج التجريبية أن المتغيرات النقدية لا تلعب دوراً نهائياً في تحديد نتيجة ميزان المدفوعات لناميبيا، يوجد علاقتان فقط ذات دلالة إحصائية هامة الأولى بين التضخم والأصول الأجنبية الصافية التي تعكس علاقة إيجابية قوية، والعلاقة الأخرى بين التسهيلات الائتمانية المحلية والأصول الأجنبية الصافية التي تعكس علاقة سلبية قوية وهذا ما تم إثباته من خلال المنهج النقدي لميزان مدفوعات، كما أظهرت النتائج بشكل واضح أنه على الرغم من الدور المهم لبعض المتغيرات النقدية إلا أن ميزان المدفوعات ليس ظاهرة نقدية بحتة، لذلك فإنّ تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات ليس عائق السلطات النقدية فحسب.

تتجلى أهمية البحث من كونه يتناول أثر تغيرات سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات في سورية باستخدام ثلاثة مناهج كل منها يقوم بدراسة أثر تغيرات سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات من جانب مختلف هي: (منهج المرونات - منهج الاستيعاب - المنهج النقدي)، وبالتالي هناك فرصة لدراسة أثر تغيرات سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات وفقاً للمناهج المذكورة من جميع الجوانب الممكنة بصفة ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية أم حقيقية الأمر الذي يضيف على البحث نوع من التكامل في منهجية الدراسة، وبالتالي القدرة أكثر على دراسة وتحليل حركة المتغيرات وإعطاء تفسيرات منطقية لها.

الفصل الأول: سياسة سعر الصرف (إطار نظري ومعرفي)

مقدمة؛

تعدّ قناة سعر الصرف أحد أهم قنوات انتقال أثر السياسة النقدية، لاسيما في الاقتصاديات التي تتسم بدرجة كبيرة من التطور، وفي الدول النامية، حيث تعاني أسواقها من انكفاء فعالية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي اللزامي)، كما هي الحال في سورية، ويعمل سعر الصرف على نقل أثر السياسة النقدية من خلال عدد من القنوات الفرعية، هي قناتي الطلب والعرض الكليين، وقناة التضخم. لذلك تكتسب أداة سعر الصرف أهمية للسلطات النقدية في سورية، وذلك لما تشكله من أهمية خاصة للاستقرار النقدي بشكل خاص والاستقرار الاقتصادي بشكل عام، ويشكل موضوع استقرار سعر الصرف عاملاً مهماً لجذب الرساميل - إضافة إلى العوامل الأخرى المهمة للبيئة الاستثمارية- وأداة لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية، لذلك تسعى السلطات النقدية في سورية إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر الصرف الاسمي والحقيقي كهدف وسيط لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، دون إعطاء الأهمية الكافية لتحفيز الصادرات من خلال منح سعر الصرف الحقيقي المرونة الكافية.

ومن هذا المنطلق أصبحت أداة سعر الصرف أكثر أهمية في ظل اقتصاد السوق وفي ضوء تحرير بنود الحساب الجاري في سورية قبل سنوات الحرب التي شهدتها سورية عام 2011 (من خلال السماح باستيراد كافة السلع والخدمات ماعدا القائمة السلبية التي تتضمن المواد المحظورة كالمخدرات وغيرها) وتحقيق المزيد من التحرر من القيود على سعر الصرف؛ وكون سعر الصرف الحقيقي له أثر في تنافسية المنتجات الوطنية فإنّه من المهم دراسة أثر سياسة سعر الصرف الحقيقي ودرجة مرونتها على بقية المؤشرات الاقتصادية لاسيما المستوى العام للأسعار؛ وعلى زيادة تنافسية المنتجات الوطنية، وبالتالي تحسين وضع الميزان الجاري وميزان المدفوعات، وعليه سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: العوامل المحددة لسعر الصرف (النظريات)

المبحث الثاني: مفهوم مؤشرات سعر الصرف

المبحث الأول: العوامل المحددة لسعر الصرف (النظريات)

المبحث الأول: العوامل المحددة لسعر الصرف (النظريات)

تمهيد:

ارتبطت نظريات أسعار الصرف بالأنظمة النقدية الدولية، حيث اتخذت مقاييس مختلفة في وضع المعايير التي يتم اختيار النظام النقدي وفقها، آخذةً بعين الاعتبار تأثير الاختلاف الحاصل في المؤشرات الاقتصادية والمالية في تحديد قيمة العملة. وفيما يلي نستعرض محورين: أولاً: نظريات سعر الصرف وثانياً: طرق تحديد سعر الصرف:

1. نظريات سعر الصرف:

سنتناول فيما يلي النظريات المحددة لسعر الصرف⁽⁴⁾:

1.1. نظرية تعادل القوة الشرائية:

The Purchasing Power parity (PPP)

سنتناول في البحث ماهية نظرية تعادل القوة الشرائية، ثم الانتقال إلى صورتها المطلقة والنسبية، ومن ثم الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية.

1.1.1. مفهوم نظرية تعادل القوة الشرائية:

ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى في عام 1916 على يد الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل (Gustav Cassel) بعد أن تخلت الدول عن قاعدة الذهب وطرحت مشكلة تحديد أسعار التعادل بين مختلف العملات، ويتمثل الأساس النظري لهذه النظرية في فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى بعد تحويلها إلى عملة هذه الدولة الأخيرة وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل أي أن الأسعار الداخلية تسهم في تحديد سعر الصرف.⁽⁵⁾ واعتبر كاسل أن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة تتوقف على القوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية بالقياس إلى قدرتها تلك في الأسواق الأجنبية، وتبنى هذه النظرية على الفرضين الآتيين:⁽⁶⁾

- إن التجارة الدولية لاتخضع لأية قيود جمركية.
 - لا يوجد أية قيود على حركات تحويل العملات من دولة إلى أخرى.
- وقد تناولت هذه النظرية مرحلتين:

⁴ - سيتم استخدام مصطلح "سعر الصرف غير المباشر" عند الحديث عن "سعر الصرف"، ويقصد به عدد وحدات العملة الأجنبية المقابلة لوحد واحد من العملة المحلية.

⁵ - الصرن، رعد، عام 2000، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا، دمشق"، ص380.

⁶ - العيساوي، عبد الكريم، 2012، "التمويل الدولي"، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، ص278.

المرحلة الأولى: افترضت معرفة سعر الصرف ومن ثم يمكن معرفة القوة الشرائية للعملة داخل الدولة وبحسب المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{القوة الشرائية للعملة } A}{\text{حد التكافؤ للقوة الشرائية}} = \frac{\text{القوة الشرائية للعملة } B}{\text{حد التكافؤ للقوة الشرائية}}$$

فإذا كانت كمية معينة من السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من سورية بسعر 1000 ليرة سورية (العملة A)، وهذه الكمية نفسها يمكن الحصول عليها في مصر بسعر 100 جنيه مصري (العملة B).

$$\text{سيكون سعر صرف الجنيه الواحد} = \frac{1000}{100} = 10 \text{ ل. س.}$$

ويسمى هذا السعر بـ سعر التكافؤ (تعادل القوة الشرائية)، وعند افتراض ارتفاع القوة الشرائية لليرة السورية في هذه الحالة ينصرف المستوردين المصريين عن الاستيراد من سورية في حين يقدم السوريون على الاستيراد من مصر، وبالنتيجة سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على الليرة السورية وزيادته على الجنيه حتى يعود إلى مستوى حد التكافؤ في القوة الشرائية والعكس يحصل إذا حدث انخفاض في القوة الشرائية لليرة.

المرحلة الثانية:

حاول كاسل إعادة صياغة النظرية مرة أخرى فعند معرفة سعر الصرف الذي كان يمثل التوازن في مدة سابقة، نستطيع معرفة سعر الصرف الذي يمثل التوازن بعدما اختلفت القوة الشرائية للعملة، فإذا كان سعر الصرف الذي يفترض بموجبه تحقيق التوازن في عام 1970 (1 جنيه = 12 ليرة سورية) وإذا تغيرت القوة الشرائية الداخلية لكل من العملة بعد ارتفاع الرقم القياسي للأسعار في سورية من 100% إلى 200% ومصر من 100% إلى 300%.

$$\times \text{ يكون عندئذ سعر الصرف الجديد} = \text{سعر الصرف في مدة الأساس}$$

$$\frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في المدة الأساس في مصر}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في المدة الحالية في سورية}} \times \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في المدة الأساس في مصر}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في المدة الحالية في سورية}}$$

$$= 12 \times \frac{100}{300} \times \frac{200}{100} = \frac{24}{3} = 8 \text{ ليرات للجنيه الواحد}$$

صيغ نظرية تعادل القوة الشرائية:

تمتلك نظرية تعادل القوة الشرائية صيغتان، صيغة مطلقة وصيغة نسبية:

أ- الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية: Absolute ppp

تدرس هذه الصيغة العلاقة بين الأسعار من ناحية وأسعار الصرف من ناحية أخرى ويطلق عليها الصيغة المطلقة لأنها تتعامل مع مستويات الأسعار المطلقة، ومنه يتحدد سعر الصرف بإيجاد النسبة بين مؤشرات الأسعار - الأرقام القياسية للأسعار - في البلدان المختلفة، ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين، حيث تنص هذه النظرية على أن سعر سلعة في بلد ما يكون مساوياً لسعرها في بلد آخر مع الأخذ بالحسبان سعر الصرف في البلد الثاني. ويمكن التعبير عن سعر الصرف بمؤشري الأسعار المحلية والأجنبية من خلال المعادلة الآتية: (7)

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{مؤشر الأسعار المحلية}}{\text{مؤشر الأسعار الأجنبية}}$$

وتؤدي هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان، أي أنّ المستوى العام للأسعار المحلية يساوي ناتج جداء سعر العملة الأجنبية مقوماً بالعملة المحلية في المستوى العام للأسعار الأجنبية، ويعبر عن ذلك بالمعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر الأسعار المحلية} = \text{سعر الصرف} \times \text{مؤشر الأسعار الأجنبية}$$

مثال: بفرض أنّ سلعة ما تباع في الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 1 دولار، وتباع في سورية بمبلغ 500 ل.س، فإنّه وفقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية سيكون سعر صرف الليرة مقابل الدولار هو 500/1 = 0.002 دولار لليرة أي كل 1 دولار = 500 ل.س، أي أنّ سعر الوحدة الواحدة من السلعة في سورية سيكون مساوياً لسعرها في أمريكا إذا قمنا بتحويل الليرة إلى دولار باستخدام سعر الصرف المذكور، أي: 500 ل.س × 0.002 = 1 دولار.

وقد لاقت نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة انتقادات عديدة في الجانب التطبيقي، إذ يرى بعض الاقتصاديين أنّ النظرية تتجاهل تكاليف الحصول على المعلومات وتكاليف انتقال السلع بين الأسواق في إطار عملية المراجحة (Arbitrage).

⁷ - دانيالز، جوزيف - فانهوز، ديفيد - ترجمة حسني، محمود حسن، "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، دار المريح - السعودية، 2010، ص 91.

ب- الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية: *Relative ppp*

تراعي نظرية تعادل القوة الشرائية في صيغتها النسبية التغيرات التي تحدث لسعر صرف التوازن من وقت إلى آخر، ونتيجة للعيوب التطبيقية في نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة، ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية في مظهر أقل تشدداً في الشروط؛ حيث يكفي فقط افتراض تساوي فارق التضخم بين أسواق السلع المحلية والخارجية وتغير سعر الصرف كشرط التوازن، وهي تربط بين تغيرات أسعار الصرف وبين الفروق في تغيرات الأسعار عبر الدول المختلفة؛ فبحسب نظرية تعادل القوة الشرائية يتحقق سعر التوازن عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وإذا وجدنا معدلات مختلفة من التضخم المحلي فإن سعر الصرف سيتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات، ووفقاً لهذه الصيغة فإن أي ارتفاع في مستوى الأسعار المحلي لا يتبعه ارتفاع في مستوى الأسعار الدولي سينعكس على قيمة العملة الخارجية، بنفس مقدار ارتفاع الأسعار: (8)

$$\% \Delta e = \% \Delta P - \% \Delta P^*$$

حيث أن:

$\% \Delta e$: مقدار التغير النسبي في سعر الصرف.

$\% \Delta P$: التغير النسبي في التضخم المحلي.

$\% \Delta P^*$: التغير النسبي في التضخم الأجنبي.

ولذلك نستطيع القول بأن مستوى الأسعار المحلية معبر عنه بالعملة الوطنية ينبغي أن يعادل مستوى السعر الأجنبي معبر عنه بالعملة الوطنية أيضاً وهذا هو قانون السعر الواحد،⁽⁹⁾ وبالعودة إلى المثال السابق، فإنه عندما يرتفع معدل التضخم السنوي في سورية إلى 10% وفي أمريكا إلى 5%، فإن ثمن السلعة سوف يتحرك إلى أن تتساوى الفروق بين معدلات التضخم في كل من سورية وأمريكا حتى يصبح السعر الجديد لوحدة السلعة في سورية 525 ل.س ودولار في أمريكا، ومنه يصبح سعر الصرف الجديد - سعر التعادل - كالآتي:

$$= 0.10 - 0.05 = 0.05 \text{ أي يصبح سعر الصرف } 500 + 500 \times 0.05 = 525 \text{ ليرة لكل دولار بدلاً من}$$

500 ليرة للدولار، حيث يؤدي ارتفاع معدل التضخم في سورية مقارنةً مع معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تراجع القدرة التنافسية للصادرات السورية في الأسواق الدولية نظراً لارتفاع أسعار السلع والخدمات السورية بالنسبة للمستورد الأجنبي في الوقت ذاته تصبح أسعار السلع والخدمات الأجنبية

⁸ - "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 94.

⁹ المصدر السابق نفسه، ص 91.

أرخص من بدلائها المحلية، مما يؤدي إلى تراجع الصادرات وارتفاع المستوردات وتدهور الميزان التجاري وتراجع سعر صرف الليرة السورية، أما معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية المنخفض نسبياً مقارنةً مع معدل التضخم في سورية سيؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات منخفضة الثمن تبعاً لذلك - كما سينخفض حجم المستوردات الأمريكية نتيجة ارتفاع قيمة السلع الأجنبية مقارنة بمثلتها الأمريكية، وبذلك يحقق ميزان المدفوعات فائضاً يعمل على رفع سعر العملة، وبناءً على هذا المفهوم فإن أي ارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلي لا يتبعه ارتفاع في المستوى العام للأسعار العالمي سيؤدي إلى هبوط في قيمة العملة بنفس نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار؛ ولإيضاح كيفية استخدام الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف، نورد المثال الآتي:

إذا افترضنا أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك للولايات المتحدة الأمريكية بلغ 111.4 في عام 2000 مقارنةً بـ 121.2 في عام 2004، وأن الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمملكة المتحدة البريطانية بلغ 112.8 في عام 2000 مقارنةً بـ 123.1 في عام 2004، وبلغ سعر الصرف 1.871 دولار لكل جنيه استرليني عام 2000 مقارنةً بـ 1.639 دولار لكل جنيه استرليني عام 2004؛ وبحساب معدل التضخم لكلا البلدين نحصل على مايلي:

معدل التضخم في الولايات المتحدة بين عامي (2000-2004) 8.80%

معدل التضخم في بريطانيا بين عامي (2000-2004) 9.13%

ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه بين عامي (2000-2004) بنسبة 14.15%

وبتطبيق المعادلة المذكورة أعلاه نحصل على الآتي:

$$\% \Delta e = \% \Delta P - \% \Delta P^*$$

$$\% \Delta e = 8.80\% - 9.13\% = -0.33\%$$

نحصل على معدل الانخفاض في قيمة الدولار إذا كانت قيمة ناتج المعادلة موجبة؛ ونحصل على معدل الارتفاع في قيمة الدولار إذا كانت القيمة سالبة؛ وكون النتيجة سالبة فإنّ التفسير سيكون بأنّ هناك ارتفاع في قيمة الدولار مقابل الجنيه، ولكن في الواقع فقد انخفض الدولار مقابل الجنيه ولم يرتفع كما في المعادلة ويمكن تفسير ذلك وفقاً للصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية بما يلي: إما أن يكون الدولار مقوماً بأقل من قيمته الفعلية بالنسبة للجنيه في عام 2000، أو إنّ القيمة الفعلية للدولار والتي تتحدد من

خلال السوق ينبغي أن تزيد، أو ينبغي أن ينخفض معدل التضخم في بريطانيا إلى مستوى أقل من نظيره في الولايات المتحدة.⁽¹⁰⁾

وعليه فإنّ نظرية تعادل القوة الشرائية هي تطبيق لقانون السعر الواحد؛ «بفرض أنّ سعر الفولاذ بالين الياباني ارتفع بمقدار (10%) إلى (11000 ين) بينما سعر الفولاذ بالدولار الأمريكي (لم يتغير عند \$100)، ووفقاً لقانون السعر الواحد يجب أن ينخفض سعر الصرف من 100 ين للدولار إلى 110 ين للدولار (انخفاض الين مقابل الدولار 10%)، وبالتالي تطبيق قانون السعر الواحد على مستوى الأسعار بين بلدين ينتج عنه ما يعرف بنظرية تعادل القوة الشرائية، الذي يحافظ على فكرة أنّه في حال ارتفع المستوى العام للأسعار في اليابان بمقدار 10% نسبةً إلى المستوى العام للأسعار الأمريكية، فإنّ الين سينخفض مقابل الدولار بمقدار 10%».⁽¹¹⁾

2.1.1. الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

على الرغم من قدرة نظرية تعادل القوة الشرائية على تفسير تغيرات أسعار الصرف لقانون السعر الواحد إلا أنّها لاقت انتقادات عديدة يمكن إجمالها فيما يلي:

- إضافةً إلى الصعوبات التي تقف أمام التحديد الدقيق للقوة الشرائية الداخلية لأية عملة عن طريق الأرقام القياسية، يصبح أمر مقارنة القوة الشرائية لأكثر من عملتين غاية في التعقيد لأن نظرية تعادل القوة الشرائية تعتمد أساساً على هذه المقارنة.
- أثبتت التجارب أن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية لا تتوقف على عنصر السعر وحده، إنما تتدخل عناصر أخرى مهمة مثل جودة السلع، دقة مواعيد التسليم، خدمات ما بعد البيع... وغيرها.
- إهمال النظرية لتحركات رؤوس الأموال كعنصر مهم من عناصر تحديد أسعار الصرف.
- صعوبة معرفة فترة التوازن لسعر الصرف - في الصورة النسبية للنظرية - ومنه صعوبة اختيار فترة الأساس التي يؤخذ سعر الصرف فيها لمقارنة ما يحدث من تغيرات لاحقة فيه.
- تتجاهل نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى، كما تتجاهل أثر الرسوم الجمركية في سعر الصرف ومالها من تأثير في حجم الصادرات والواردات.
- عجزها عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير، إذ يعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أفضل مؤشر - في الأمد القصير - لمعرفة اتجاهات سعر الصرف، فحالة هذا الحساب تؤدي بسعر العملة إلى الارتفاع أو الانخفاض.

10 - المصدر السابق نفسه، ص95، بتصرف.

11 - Mishkin, Frederic s. year: 2001 "The Economics of Money, Banking Financial Markets", Sixth Edition, printed in USA, page156.

وبالرغم من هذه الانتقادات إلا أن هذه النظرية أدت إلى تفسير تحركات سعر الصرف في الأجل الطويل لاسيما عند اختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول بدرجة كبيرة، كما أدت دوراً كبيراً في إبراز العلاقة بين مستويات الأسعار في مختلف الدول وأسعار الصرف ما بين عملاتها في ظل نظام سعر الصرف المرن.

2.1. النظرية الكمية للنقود:

Quantity Theory

تركز النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك على أهمية عرض النقود، في حين تهتم النظرية النيوكلاسيكية بالطلب على النقود وتأثيره على الكمية المعروضة في التداول، كما أن النظريتين تؤكدان على أن المستوى العام للأسعار عبارة عن دالة في كمية النقود.

أ- مفهوم النظرية الكمية للنقود

يحاول أصحاب هذه النظرية إثبات جوهر فكرتهم في توقف القوة الشرائية للنقود على كمية هذه النقود، وتقوم النظرية على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، ويترتب على ذلك حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع (Q): حجم المعاملات أو عدد السلع خلال سنة مضروباً في (P): معدل سعر المعاملات، وعليه فإن (P*T) ستكون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروباً في سرعة تداول النقود (V) ويتم التعبير عن هذه المطابقة كالتالي: (12)

$$(1). V * M = P * Q \text{ حيث:}$$

P: المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار).

M: كمية النقود.

Q: عدد المبادلات (المعاملات) خلال سنة واحدة، ثابت في المدى القصير، وبهذا تمثل (P.Q) القيمة النقدية للمبادلات خلال سنة واحدة.

V: سرعة تداول النقود ثابتة وأنها تساوي الواحد الصحيح ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى Q ، P ، .

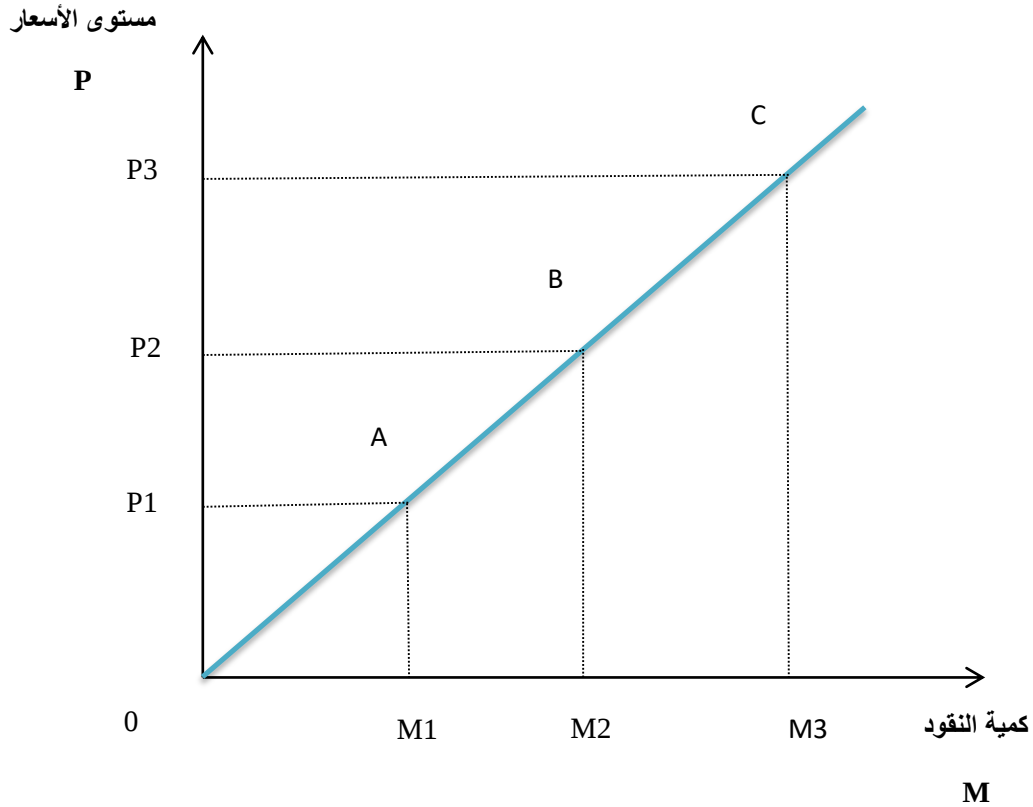
M ويكون مستوى السعر كالتالي:

$$(2) P = M * V / Q \text{}$$

¹² - الحجار، بسام، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، عام 2006، ص 240.

إنّ تغير المستوى العام للأسعار يتأثر بشكل عام بكل المتغيرات في الطرف الآخر من المعادلة المذكورة أعلاه، ولكن بغرض التبسيط نفترض ثبات كل من V و Q وهذا يعني أن المستوى العام للأسعار سوف يتغير في نفس الاتجاه وبنفس نسبة التغير في كمية النقود، من المعادلة رقم (2) أعلاه، ويتضح أن المستوى العام للأسعار يعتمد على متغير كمية النقود ويوجد بينهما علاقة طردية، وأن التغير في هذا المستوى يكون بمقدار التغير في كمية النقود، أي أنّ الأسعار تتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات كل من V ، Q . ويمكن التعبير عن النظرية بيانياً بالشكل الآتي (1-1) :

الشكل البياني رقم 1-1 مستوى الأسعار وكمية النقود



المصدر: تم إعداد هذا الشكل من قبل الباحث بناء على معطيات المعادلة رقم (1)

نلاحظ من الشكل البياني السابق أنّه:

- إذا زادت كمية النقود المعروضة مع زيادة سرعة تداولها انعكست هذه الزيادة سلباً على سعر صرف العملة من خلال ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات بالمقارنة مع أسعار مثيلاتها في الأسواق الخارجية، وسينعكس هذا الارتفاع على ارتفاع تكاليف الصادرات، الأمر الذي سيخفض قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وبالتالي انخفاض الطلب عليها محلياً وخارجياً، بحيث يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الخارجية، وهو ما يعني ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية ومنه تدني سعر صرف العملة المحلية.

- إن الزيادات المفرطة في عرض النقود، ينجم عنها مستويات عالية من التضخم وزيادة الميل الحدي لاستيراد نظراً لرخص أسعار السلع الخارجية بالمقارنة مع أسعار مثيلاتها في الداخل، وبالتالي تنعكس سلباً على ميزان المدفوعات، وقد تؤدي إلى حدوث عجز في هذا الميزان، وهو ما يتطلب تخفيض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية تماشياً مع المستوى العام للأسعار الجديد، بالشكل الذي يسهم في تخفيض المستوردات وتشجيع الصادرات.
- أما إذا تناقصت كمية النقود المعروضة وتراجعت سرعة تداولها لتخفيض الأسعار، حيث يحدث العكس أي تقل تكاليف الصادرات، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية، ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، وأخيراً ارتفاع سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على العملة المحلية.

ب- عيوب نظرية كمية النقود:

نستعرض هنا الانتقادات التي ساقها كينز وأتباعه من الاقتصاديين بحق نظرية كمية النقود واعتبر أنه لا يمكن لهذه النظرية أن تتحدد من خلال المستوى العام للأسعار فقط، كما يرى هؤلاء الاقتصاديين أنّ التغيرات في مستوى الأسعار لا ترتبط بالتغيرات في كمية النقود، وبالتالي فإن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لا يمكن ربطها بهذه التغيرات فقط، وكمثال فإن قيمة المارك الألماني لم تنخفض خلال الحرب العالمية الأولى على الرغم من الزيادة الحاصلة في عدد الماركات المتداولة، ويرى كينز أن الزيادة في كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد، ويقع الاقتصاد في نطاق مصيدة السيولة وفي هذه الحالة لا يمكن للسياسة النقدية التأثير في مستوى الأسعار. (13)

وهنا نستطيع القول بأنّ كينز حاول التخفيف من أهمية زيادة كمية النقود على الأسعار ولا يمكن تعميم حالات قليلة تسودها ظروف الكساد والحاجة للسيولة لم يسجل خلالها تأثير الزيادة في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، ومن المنطقي أنّ الزيادة في كمية النقود عن حد معين ستؤدي، في اقتصاد طبيعي، إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي المساهمة في رفع المستوى العام للأسعار؛ حيث يتحدد الطلب على النقود عند كينز بثلاثة أغراض:

1- المبادلات 2- الاحتياط 3- المضاربة.

¹³- العمار، رضوان، "النقود والمصارف"، 1995، جامعة تشرين، دمشق، ص 70.

مفهوم مصيدة السيولة أو ما يعرف بفخ السيولة (The Liquidity Trap):

يقصد بمصيدة السيولة أنها رغبة الأفراد بحيازة النقود وعدم الرغبة بتملك السندات وقد أطلق عليها كينز "التفضيل المطلق للسيولة" فيما أسمتها جونا روبرتسون "مصيدة السيولة".¹⁴ وينشأ ما يعرف بمصيدة السيولة عند المستوى المنخفض جداً من سعر الفائدة الذي يصبح عنده الطلب على النقود تام المرونة؛ بحيث يبتعد الأفراد عن الاستثمار في السندات ويبيعون ما لديهم منها بهدف الحصول على أرصدة نقدية بسبب انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع أسعار السندات، وعندئذ تختفي مسألة المفاضلة بين النقود والسندات، وتصبح الأفضلية للاحتفاظ بالنقود نظراً لانخفاض العائد على السندات، وعادةً لا ينخفض سعر الفائدة عن مستوى 2%، وذلك لاعتقاد الأفراد أنّ سعر الفائدة لن ينخفض أكثر من ذلك وسيعاود الارتفاع، وأسعار السندات ستتنخفض من جديد، لذلك يزداد طلبهم على السيولة بغرض شراء السندات مستقبلاً، كما أنّ أي زيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية سيقابلها زيادة في الطلب على السيولة، مما يحول دون هبوط جديد في سعر الفائدة إلى أبعد من الحد الأدنى،⁽¹⁵⁾ وفي ظل الاحتفاظ بكمية النقود لدى الأفراد في شكل أرصدة نقدية عاطلة دون التوجه لاستثمارها في شراء السندات يقع الاقتصاد في مصيدة السيولة، كون السياسة النقدية تعدّ غير فعالة في هذه الحالة، لأن مرونة الطلب على النقود تكون عالية جداً عند مستوى منخفض لسعر الفائدة، وهنا لا بد من اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي والتخلص من حالة الكساد الاقتصادي، في ضوء عدم فعالية السياسة النقدية في حالة مصيدة السيولة.

3.1. نظرية معدلات الفائدة:

إنّ المستثمر يجب أن يتوقع سلوك سعر الصرف ليقرر إذا كان سيقوم بعملية الاستثمار داخل البلد أم خارجه، ويستطيع المستثمر أن يتبين أنه في عالم يتمتع بحرية مطلقة لرأس المال، فإنّ سعر الفائدة المعدل تبعاً لتوقعات سعر الصرف سوف لن يكون له تأثير يذكر، وهذا يعني أنّ الدولة التي يتوقع انخفاض سعر صرف عملتها سيكون فيها سعر الفائدة أعلى من المعدل العالمي لكي يعوض مالكي

14 - الحجار، بسام، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مصدر سبق ذكره، ص110.

15 - الجنابي، هيل عجمي جميل - أرسلان، رمزي ياسين يسع، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، 2009، دار وائل، الأردن، ص248.

الأصول المالية عن الانخفاض في قيمتها، وعلى العكس من ذلك فإنّ الدول التي يتوقع ارتفاع سعر الصرف فيها سيكون سعر الفائدة فيها أدنى من المعدل العالمي.⁽¹⁶⁾

وفي هذا الإطار فإنّ ارتفاع أسعار الفائدة الوطنية في الداخل يساعد على جذب الرساميل الأجنبية بهدف الحصول على أرباح مرتفعة، وهذا ما يساعد في المقابل على ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية، وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثمانينيات وحتى منتصف الثمانينيات سياسة الفائدة المرتفعة حيث وصلت إلى 22% على الإيداع بالدولار فتوجهت رؤوس الأموال العالمية نحو الولايات المتحدة فزاد الطلب على إبدال الدولار ما أدى إلى ارتفاع سعر صرفه خلال هذه الفترة بحوالي 100% بالنسبة لمعظم العملات.⁽¹⁷⁾

وعليه يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الخارج بمعدل أكبر من سعرها في الداخل، أو توقع انخفاض سعر الصرف في الداخل إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتالي التأثير سلباً في وضع ميزان المدفوعات. وعندما يرتفع معدل الفائدة على الأصول الأجنبية المشابه للأصول المحلية هنا ينبغي على المستثمر أن يجري محاكمة قبل الشروع في الاستثمار في الأصول الأجنبية، ففي حال كانت التوقعات تشير بأنّ سعر الصرف الخاص ببلد الأصول الأجنبية سينخفض عند استحقاق الأصل فإنّ ذلك سيخفف من الربح المتوقع جراء الاستثمار في الأصل الأجنبي.

وفي حال ارتفع معدل الفائدة الأجنبي وظل معدل الفائدة المحلي دون تغيير فإنّ المستثمر سيتحول إلى الاستثمار في الأصول الأجنبية ويحجم عن الاستثمار في الأصول المحلية مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف للعملة الأجنبية، وهنا يتوقف موضوع انحسار الفرق في معدلات الفائدة الأجنبية والمحلية على الإقبال على شراء الأصول الأجنبية، وبالتالي زيادة العرض النقدي ومن ثم انخفاض معدل الفائدة من جديد.

ويمكن للمصرف المركزي التأثير في معدل الفائدة المحلي من خلال عمليات السوق المفتوحة حيث يدخل المصرف المركزي بائعاً للأصول المحلية مما يزيد عرضها في السوق الأمر الذي يخفف من العرض النقدي، وبالتالي رفع معدل الفائدة.

وفقاً لنموذج فلمنغ - موندل فإنّ الفرق الدائم في سعر الفائدة يؤدي إلى تدفق دائم لرأس المال، لنفرض أنّ المصرف المركزي رفع معدل الفائدة المحلي فإنّه بذلك يجعل الأصول المحلية أكثر جاذبية

¹⁶ - الحجار، بسام، "نظام النقد العالمي وأسعار الصرف"، دار المنهل اللبناني، 2009، ص 129-130 بتصرف.

¹⁷ - الحوراني، أكرم، "النقود"، منشورات وزارة الثقافة دمشق، 1997، ص 83-84.

مقارنةً مع الأصول الأجنبية دافعاً المستثمرين المحليين والأجانب إلى الاستثمار بالأصول المحلية،⁽¹⁸⁾ وهنا يكون مسار تدفق رأس المال إلى الداخل الأمر الذي يسهم في رفع سعر صرف العملة الوطنية.

4.1. نظرية ميزان المدفوعات:

يتأثر ميزان المدفوعات بالفائض أو العجز في الميزان التجاري الناجم عن المعاملات الخارجية فإن هذا يعني في حال الفائض زيادة الطلب على العملة الوطنية، وبالتالي ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية، وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأخرى ما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، ويؤدي إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة ثم يتناقص الفائض في ميزان مدفوعاتها تدريجياً، والعكس صحيح في حال تحقق العجز في الميزان التجاري؛ إذاً نستطيع القول أن جميع المعاملات التجارية والمالية التي يحتويها الجانب المدين في ميزان المدفوعات تؤدي تماماً مثل الواردات إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وبطريقة مماثلة فإن الصادرات المنظورة وغير المنظورة وجميع المعاملات التجارية والمالية الأخرى التي يحتويها الجانب الدائن في ميزان المدفوعات تؤدي إلى زيادة عرض العملات الأجنبية في السوق المحلية.⁽¹⁹⁾

وهكذا يمكن لمرونة أسعار الصرف أن تساعد على معالجة معظم الاختلالات في موازين المدفوعات، وهذا ما دعا بعض الاقتصاديين إلى اعتبار مرونة أسعار الصرف أفضل بديل لحركات دخول وخروج الذهب في ظل النظام الذهبي النقدي، والتي كان لها آثار تعديلية على موازين مدفوعات الدول التي اتبعت هذا النظام الذهبي⁽²⁰⁾.

وعليه فإنه في حال وجود عجز في ميزان مدفوعات إحدى الدول، يمكن اللجوء إلى تخفيض سعر صرف عملة هذه الدولة بغرض التخفيف من هذا العجز أو معالجته نهائياً، وبالعكس فإنه في حال وجود فائض في ميزان المدفوعات، فإن رفع سعر صرف عملة هذه الدولة يمكن أن يؤدي إلى معالجة هذا الفائض، وذلك في ظل شروط من أهمها توفر جهاز انتاجي مرن لهذه الدولة ووجود طلب خارجي على منتجاتها نتيجة توفر شروط التنافسية مع الدول الأخرى.

2. طرق تحديد سعر الصرف:

لابد في البداية من التطرق إلى نظام سعر الصرف المعتمد والذي يستند في معظم البلدان إلى ترتيبات سعر الصرف وفقاً لاتفاقية صندوق النقد الدولي:

18 - كينين، بيتر، ب - ترجمة الشهابي، ابراهيم يحيى، "الاقتصاد الدولي- القسم الثاني"، وزارة الثقافة، سورية، 1999، ص 687.

19 - العيساوي، عبد الكريم - "التمويل الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 277.

20 - الموسوي، ضياء مجيد، "الاقتصاد النقدي قواعد - أنظمة - نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية"، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 79.

فقد لجأ الصندوق عندما بدأ أعماله إلى تحديد قيمة عملة كل دولة عضو بالذهب وبالدولار الأمريكي على أساس قيمتها عام 1947، وتعدّ كمية الذهب الداخلة في كل عملة محدداً لقيمتها.

ووفقاً لذلك كانت كمية الذهب التي يتكون منها الدولار الأمريكي 0.888671 غرام من الذهب، فعلى سبيل المثال أنّ سعر صرف الجنيه الاسترليني إلى الدولار الأمريكي عام 1947 يعادل (1 جنيه = 04.4 دولار) ومعنى ذلك أنّ الجنيه يعادل 4.04 أضعاف ما يعادله الدولار من ذهب، وعلى هذا الأساس تم تحديد المحتوى الذهبي لكل عملة، ونلاحظ أنّ هذا الأسلوب المعتمد في تحديد قيمة العملة يشابه الأسلوب المتبع في ظل قاعدة الذهب من حيث أنّ كل أسعار الصرف تحدد بالذهب.

جاء في اتفاقية صندوق النقد الدولي في القسم المتعلق بترتيبات سعر الصرف أنّه في ظل نظام نقدي دولي كذلك النظام السائد في الأول من كانون الثاني 1976، يجوز أن تتضمن ترتيبات الصرف الأجنبي مايلي: (21)

أ. الحفاظ على قيمة معينة لعملة البلد العضو مقابل حقوق السحب الخاصة أو سواها من عملات التقويم التي يختارها البلد العضو، باستثناء الذهب.

ب. ترتيبات تعاونية تحافظ بموجبها البلدان الأعضاء على قيمة معينة لعملاتها مقابل عملة أو عملات بلدان أعضاء أخرى.

ج. أي ترتيبات صرف أخرى يختارها البلد العضو.

ومن هذا المنطلق يوجد بشكل رئيسي نوعين من طرق تحديد سعر الصرف:

1.2. تحديد سعر الصرف وفقاً لآلية السوق:

يتحدد سعر الصرف في هذه الحالة وفقاً لآلية العرض والطلب في السوق مثل أي سلعة أو خدمة

نتيجة تقاطع منحنيي العرض والطلب. (22)

أ. الطلب على العملات الأجنبية:

إنّ الطلب على العملات الأجنبية يعتمد على حجم المعاملات الاقتصادية الدولية في البنود الدائنة في ميزان المدفوعات وإنّ كمية العملات الأجنبية المطلوبة يتغير عكسياً مع سعرها، فبحسب قانون الطلب؛ إنّ السعر المرتفع لعملة البلد المصدر يقلل من تنافسية منتجات هذا البلد ويجعل أسعار الاستيراد منه مرتفعة بالنسبة إلى المشتريين المحليين، وذلك لأنهم سيدفعون نقود أكثر بعملتهم المحلية مقابل

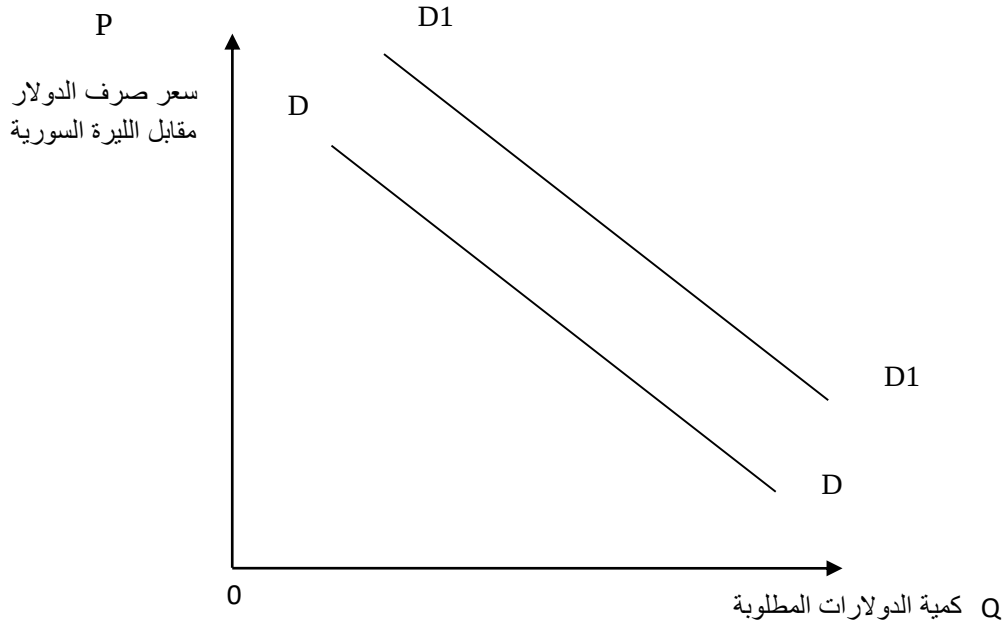
21 - اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1945، وعدلت عدة مرات آخرها عام 2011، المادة الرابعة للالتزامات

المتعلقة بترتيبات الصرف الأجنبي، ص6

22 - العيساوي، عبد الكريم - "التمويل الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص283، بتصرف.

الحصول على وحدة من النقود الأجنبية، وتبعاً لذلك ينخفض حجم الاستيراد من هذا البلد ومن ثم يقلل من كمية العملات الأجنبية المطلوبة من قبل مواطني البلد المستورد والعكس صحيح، ويشير الشكل البياني (2-1) إلى الطلب على العملات الأجنبية.⁽²³⁾

الشكل البياني رقم 2-1 الطلب على العملات الأجنبية



المصدر: تم إعداد هذا الشكل من قبل الباحث بناء على المرجع "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، ص 82.

يبين المنحنى (DD) منحنى الطلب الاعتيادي وفي الوقت نفسه يعبر عن كمية العملة من الدولار المطلوبة عند كل مستوى لسعر الصرف، وهو أيضاً يمثل مجموع جداول الطلب الفردية للمقيمين في سورية الذي يرغبون في تحويل أموالهم إلى الخارج مثلاً لتسديد ثمن استيرادهم من الخارج أو لأغراض السفر إلى الخارج. وإذا أردنا تحليل موضوع تحديد سعر الصرف فلابد من التمييز بين الحركة على منحنى الطلب نفسه (التغيير في الكمية المطلوبة) وانتقال منحنى الطلب إلى اليمين أو اليسار (التغير في الطلب)، فإن الحركة على نفس المنحنى يعني التغير في سعر الصرف الذي يحدد السعر المحلي للاستيراد ومن ثم يؤثر في حجم العملات الأجنبية، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب مثل الدخل والذوق والتوقعات، أما منحنى الطلب (D1D1) فيمثل أجزاء الطلب الأخرى غير الطلب على الدولار الأمريكي والتي تدخل فيها العوامل المذكورة آنفاً، بافتراض ثبات سعر الصرف الأجنبي، مما يؤدي إلى حصول تحولات في البنود المدينة من ميزان المدفوعات، فمثلاً إذا ارتفعت

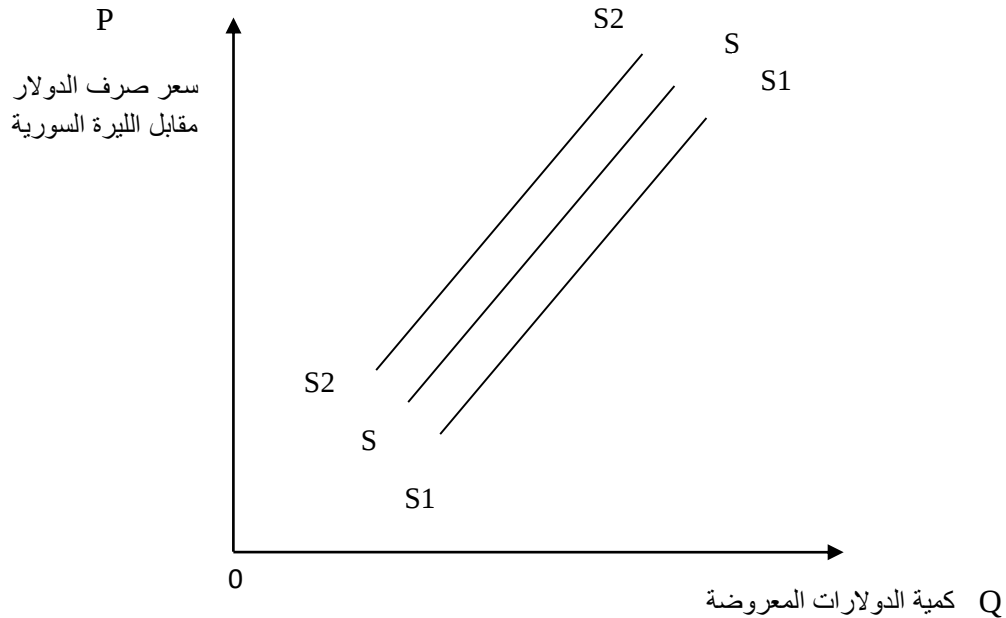
23 - "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي" مرجع سبق ذكره، ص 82.

الدخول الفردية في سورية فسوف يؤدي ذلك إلى حصول ارتفاع في الطلب على الاستيراد، وبالتالي زيادة في الاستيراد، وهذا ما ينقل منحى الطلب على العملات الأجنبية إلى جهة اليمين بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية عند كل سعر صرف.

ب. عرض العملات الأجنبية:

تعدّ المعاملات الاقتصادية التي تدخل في البنود الدائنة لميزان المدفوعات من أهم مصادر العرض من العملات الأجنبية، يظهر المنحى (SS) - (الشكل رقم (1-3)) أنّ كمية العملات الأجنبية المعروضة تتناسب طردياً مع سعر الصرف؛ فعندما يكون سعر صرف الليرة السورية مرتفعاً تكون الأسعار المحلية مرتفعة بالنسبة للمستهلك الأجنبي لأنهم يدفعون دولارات أكثر من مقابل الليرة السورية، وهذا يؤدي إلى انخفاض الصادرات إلى الخارج، ما يعني انخفاض عرض الدولارات الأمريكية في السوق السورية، وعلى العكس من ذلك فإنّ سعر الصرف المنخفض يزيد من الصادرات باعتبارها باتت أرخص بالنسبة للبلدان الأجنبية وعندها تزداد كمية العملات الأجنبية المعروضة في السوق. (24)

الشكل البياني رقم 1-3 العرض من العملات الأجنبية



المصدر: تم إعداد هذا الشكل من قبل الباحث بناء على المرجع "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مصدر سبق ذكره، ص 84.

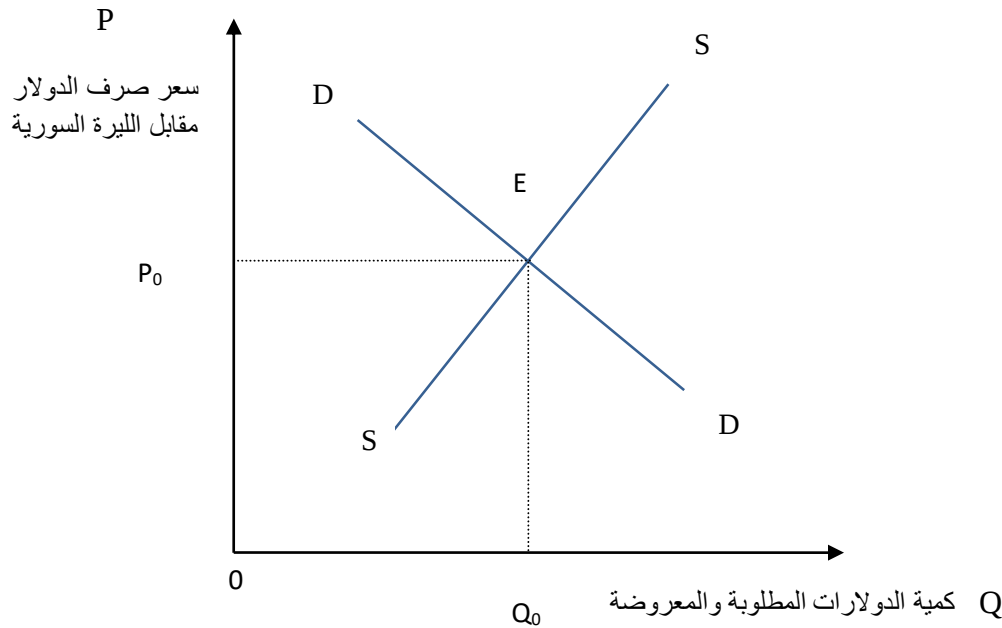
24 - "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 83-85، بتصرف.

وإذا نظرنا إلى المنحنيان (S_1S_1) و (S_2S_2) فهي تعبر عن انتقال منحى العرض يساراً أو يميناً بالشكل الذي يناسب التغيرات الحاصلة في البنود الدائنة من ميزان المدفوعات بافتراض ثبات سعر الصرف؛ فمثلاً (S_2S_2) يحصل في حالة الرخاء في الخارج مما يزيد من الصادرات السورية وبالشكل الذي يزيد من كمية العملات الأجنبية عند كل سعر صرف.

ج. تحديد سعر الصرف:

لنحصل على سعر الصرف الذي يمثل سعر التوازن في نقطة التوازن بين العرض والطلب- (الشكل رقم (4-1)) ، وعملياً فإنّ سعر التوازن لا يستمر طويلاً لأنّ هناك تغيرات بشكل مستمر في كل من العرض والطلب على العملات الأجنبية والمرتبطة بسعر الصرف نفسه من جهة وبالعوامل المؤثرة في كل من العرض والطلب. (25)

الشكل البياني رقم 4-1 التوازن في نقطة التوازن بين العرض والطلب



المصدر: تم إعداد هذا الشكل من قبل الباحث بناء على المرجع "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 85.

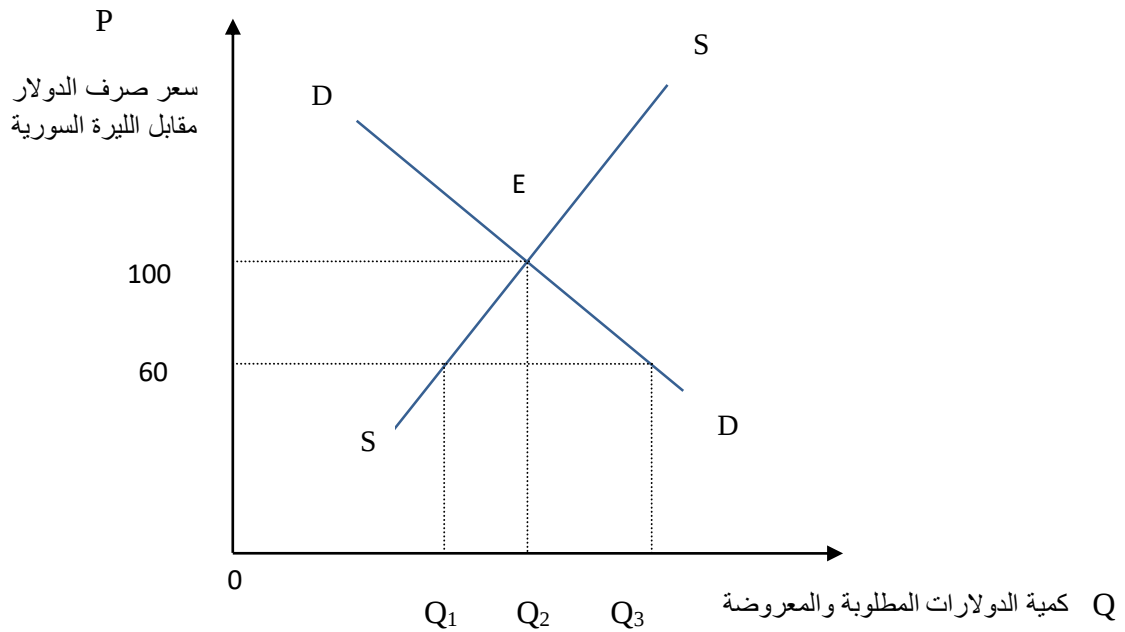
2.2. التحديد الإداري لسعر الصرف

تقوم السلطات النقدية بموجب أسلوب التحديد الإداري للأسعار بتحديد سعر الصرف وفقاً لمستوى معين أو هامش محدد مقابل واحدة أو أكثر من العملات الرئيسية بحجة تحقيق مجموعة من الأهداف المنشودة،

25 - "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 87-88، بتصرف.

ويتم تحديد سعر الصرف بغض النظر عن آلية العرض والطلب والتغيرات في السوق وبالتالي تتحكم السلطات النقدية بعرض العملات الأجنبية وفقاً للسعر الذي تحدده - (الشكل رقم 1-5)، ويتبع هذا الأسلوب من التسعير عادةً في ظل نظام الرقابة على الصرف أو بهدف اتباع سياسة تجارية لتشجيع الصادرات كالصين حيث يقيم اللوان بأقل من قيمته، وعليه تتبع بعض البلدان نظام الرقابة على الصرف الأجنبي بغرض التقنين بين العرض المحدود من العملات الأجنبية والطلب المتزايد عليها، وبالتالي تتم عملية الرقابة بغرض تخصيص العملات الأجنبية لعمليات ضرورية للبلد تحددها السلطات النقدية بناءً على السياسة العامة للبلد.

الشكل البياني رقم 1-5 تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف



المصدر: تم إعداد هذا الشكل من قبل الباحث بناءً على المرجع "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 88

ونفترض على سبيل المثال أن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية يعادل 100 ليرة لكل دولار وذلك عند نقطة التوازن التي يتقاطع عندها العرض والطلب في السوق (QQ2)؛ وفي حالة الرقابة على الصرف الأجنبي يكون سعر الصرف يعادل 60 ليرة لكل دولار وعندها ستكون الكمية المطلوبة (QQ3) في حين تكون الكمية المعروضة (QQ1) والفرق هو الكمية (Q1Q3) وفي حال عدم قيامها بتأمين هذه الكمية ستكون غير قادرة على الاحتفاظ بسعر الصرف المحدد وفقاً لنظام الرقابة على الصرف، ويمكن القول أن:

- سعر صرف الرقابة المحدد إدارياً أعلى (كقيمة عملة) من سعر التوازن.
- كمية الدولارات المعروضة في السوق بسعر الصرف المحدد وفقاً لنظام الرقابة (QQ1) وهي أقل من الكمية المعروضة (QQ2) في ظل سعر التوازن، وبالتالي سعر الصرف المحدد وفقاً لنظام الرقابة يخفض من تنافسية الصادرات كونه يرفع من أسعار الصادرات بالنسبة للأجانب.

3. تطور نظام سعر الصرف في سورية

تمهيد:

سنتناول في هذا المحور عدة نقاط تتمحور حول مفصل مهمة مرّ بها نظام سعر الصرف المتبع في سورية منذ اتفاقية بريتون وودز وحتى عام 2016، من مرحلة ربط الليرة السورية بالذهب والدولار الأمريكي فعلياً في عام 1947 مروراً بإنهاء العمل باتفاقية بريتون وودز ومن ثم ربط الليرة السورية بسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة وتوحيد أسعار الصرف في عام 2007 مروراً بالتحريك الجزئي لسعر الصرف في بداية عام 2012 ونظام الرقابة على النقد خلال الأزمة التي عصفت بسورية منذ عام 2011 لغاية عام 2016.

1.3. ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي:

يعود ربط الليرة السورية بالذهب والدولار الأمريكي إلى نشأة النظام النقدي الدولي، حيث تمّ التوقيع على اتفاقية (بروتون وودز) في عام 1944 ومن ثم صادقت الجمهورية العربية السورية على اتفاقية صندوق النقد الدولي بموجب القانون رقم 304 تاريخ 1947/2/2 وأوجب انضمامها إلى الصندوق المذكور تحديد سعر التعادل الرسمي لليرة السورية تجاه كل من الذهب والدولار الأمريكي على أساس الأسعار المعمول بها آنذاك فتم تحديد سعر التعادل: الليرة السورية = 0.405512 غرام من الذهب الخالص وتعادل 45.6 سنتاً من الدولار الأمريكي أي أن الدولار الأمريكي يساوي 219.148 ق.س. (26)

نصّت المادة 12 من المرسوم التشريعي رقم 87 تاريخ 1953/3/28 المتضمن نظام النقد الأساسي وإحداث مصرف سورية المركزي على ما يلي (27):

1. تعادل قيمة الليرة السورية (405.512) أربعمئة وخمس ميلي غرامات وخمسمئة واثنى عشر جزءاً من ألف جزء من الميلي غرام من الذهب الخالص.

26- دراسة منشورة عبر الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة، 2007، ص3.

27- المرسوم التشريعي رقم 87 تاريخ 1953/3/28 المتضمن نظام النقد الأساسي وإحداث مصرف سورية المركزي، ص15.

2. إذا كان الاحتفاظ بسعر التعادل المذكور يعرض الاقتصاد السوري لخطر جسيم ومدهم، فيجوز تعديله بقرار يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس النقد والتسليف بأكثرية أعضائه المطلقة، ويكون لهذا التعديل مفعول فوري ثم يعرض التعديل المذكور على مجلس الشعب.

❏ قضى القانون رقم 43 تاريخ 1979/3/31 بتصديق التعديل الثاني لاتفاقية صندوق النقد الدولي وبذلك حلت الاتفاقية المعدلة محل الاتفاقية المصدقة بالقانون رقم 304 تاريخ 1947/2/2.⁽²⁸⁾ وبموجب أحكام هذه الاتفاقية لم يعد بإمكان أية دولة عضو في الصندوق ربط قيمة عملتها بالذهب إلا أنه يمكن للعضو بمقتضى النظام المعدل الحفاظ على قيمة عملته محددة بوحدات حقوق السحب الخاصة أو أي مقياس يختاره العضو ماعدا الذهب، ومن أهم البنود الواردة في التعديل الثاني لاتفاقية صندوق النقد الدولي ما جاء في المادة الرابعة المتعلقة بالتزامات خاصة بسعر الصرف القسم 2/ تحت عنوان أحكام عامة بشأن أنظمة الصرف: "على كل بلد عضو إعلام الصندوق خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التعديل الثاني للاتفاقية بنظام الصرف الذي ينوي إتباعه طبقاً لأحكام القسم الأول من المادة الرابعة من هذه الاتفاقية، وعليه أيضاً إعلام الصندوق دون إبطاء عن أي تغييرات يجريها في هذا النظام".⁽²⁹⁾

وكانت الجمهورية العربية السورية قد اختارت عند توقيعها على اتفاقية الصندوق عام 1947 الذهب والدولار الأمريكي كوحدة قياس لعملتها الوطنية، فإن التصديق على هذه الاتفاقية المعدلة يعدّ جارٍ حكماً وفقاً لما نصت عليه الفقرة (1) من المادة (12) من قانون النقد الأساسي رقم 87 لعام 1953 التي حددت قيمة الليرة السورية على أساس تعادلها بالذهب، لاسيما عدم لجوء الحكومة السورية إلى تغيير نظام الصرف حينها وعليه أصبح سعر صرف الليرة السورية مرتبطاً بالدولار الأمريكي.

2.3. توحيد أسعار الصرف.

اتسم نظام الصرف خلال الفترة الماضية باعتماد ما يسمى نظام أسعار صرف متعددة منذ تاريخ 1981/4/22 حيث أحدثت في ذلك التاريخ السوق الموازية للقطع الأجنبي بمعنى أن يتم اعتماد أسعار متعددة للصرف ضمن الإطار العام لنظام الصرف المربوط أصلاً بالدولار الأمريكي بهدف دعم بعض القطاعات بأسعار صرف مخفضة، واستمر العمل بهذا النظام لأكثر من عقدين إلى أن تم توحيد أسعار

28- دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة، مرجع سبق ذكره، ص3.

29- اتفاقية صندوق النقد الدولي المعتمدة عام 1944 في مؤتمر برينتونودز في الولايات المتحدة الأمريكية والمعدلة بموجب القرار 3-45 تاريخ 1990، الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي ص 11-13.

الصرف المطبقة على عمليات الدولة والقطاع العام وعلى عمليات القطاع الخاص في نشرة أسعار صرف واحدة لل عملات هي "نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية" الصادرة عن مصرف سورية المركزي وذلك بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 5787 تاريخ 20/12/2006.

3.3. الربط بوحدة حقوق السحب الخاصة.

ظل سعر صرف الليرة السورية مرتبطاً بالدولار الأمريكي حتى آب من عام 2007 يتم احتساب أسعار العملات الأجنبية الأخرى التقاطعية بالليرات السورية بالاعتماد على سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه تلك العملات في أسواق الصرف العالمية.

تمّ فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مقابل ربطها بسلة عملات "وحدة حقوق السحب الخاصة"،⁽³⁰⁾ وذلك بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (3424) تاريخ 15/8/2007، لحماية قيمة الليرة السورية من تقلبات أسعار الصرف العالمية ولجعل سعر صرف الليرة السورية يتناسب وواقع ميزان المدفوعات السوري، والجدير ذكره أنّ هذا الربط هو أقرب إلى تعويم مدار حيث يتم ربط سعر صرف الليرة السورية مقابل السلة على الشكل الآتي: يحدد سعر الصرف الليرة السورية بـ 675 ليرة سورية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة $\pm 25\%$ وذلك وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم 1392/م/ن/ب1 تاريخ 15/5/2016، ولكن من سلبيات هذا النظام أنّ سعر الصرف يبقى ثابتاً أمام وحدة حقوق السحب الخاصة ولكن هذا يعني أنه متغير أمام الدولار واليورو وبقية العملات ومنها عملات هذه السلة، وبنتيجة ظروف الحرب التي تشهدها سورية يتم حالياً تثبيت سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار لإعطاء إشارة طمأنة للسوق باستقرار نسبي لسعر الصرف.

30 - تُعرّف وحدة حقوق السحب الخاصة بأنها: عبارة عن وحدة حسابية يستخدمها صندوق النقد الدولي لأغراض المحاسبة الداخلية، وتستخدمها بعض الدول كذلك كعملة مرجعية لعمليتها الوطنية وتستخدم كأصل احتياطي عالمي، حيث أنشأ صندوق النقد الدولي وحدة حقوق السحب الخاصة في عام 1969 وذلك بسبب زيادة الطلب على العملات الاحتياطية في تلك الفترة لاستكمال الاحتياطيات الرسمية للدول الأعضاء (الدول المشاركة في صندوق النقد الدولي)، فالعرض العالمي للأصول الأساسية المستخدمة كاحتياطيات وهي الذهب والدولار أثبتت عدم كفايتها لتحمل التوسع التجاري العالمي والتطور المالي الحاصل في تلك الفترة، لذلك قرر المجتمع الدولي إنشاء أصل عالمي يستخدم كاحتياطيات برعاية صندوق النقد الدولي، وتعتمد قيمتها على سلة من العملات الرئيسية العالمية هي حالياً تتألف من الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني واليورو والين الياباني واليوان الصيني، يحدد صندوق النقد الدولي كل خمس سنوات ما هي العملات التي ستدخل في سلة العملات وما هو الوزن المطبق لكل عملة، وذلك بناء على حجم التجارة الدولية وحجم الاحتياطيات المحفوظ بها من قبل الدول الأعضاء بهذه العملات، بالإضافة إلى حصة هذه العملات من الصفقات المالية والمصرفية الدولية (المرجع: موقع صندوق النقد الدولي).

4.3. مبررات ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة.

أقدمت السلطة النقدية في سورية ممثلة بمصرف سورية المركزي بربط الليرة السورية بسلة من العملات انطلاقاً من مجموعة من النقاط أهمها: (31)

➤ **تفادي مخاطر الربط بعملة واحدة:** إنّ ربط الليرة السورية بالدولار الأميركي يترتب عليه مخاطر كبيرة تتمثل في انعكاس أثر تغير قيمة هذه العملة في العملة الوطنية لاسيما وقد شهدت قيمة الدولار الأميركي تذبذبات حادة بعد حروبها على العراق وأفغانستان عام 2003، ومما لا شك فيه بأن الربط بسلة من العملات سوف يقلل من تأثير التغيرات في أسعار الصرف القطاعية بين العملات.

➤ **الاستفادة من استقرار قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة:** تتمتع سلة وحدة حقوق السحب الخاصة بقدر كبير من الاستقرار لا تتمتع به أي عملة أخرى، كونها تتكون من اتحاد أهم خمس عملات عالمية فضلاً عن أنها لا تتبع دولة محددة، وبالتالي لا تتأثر بالأداء الاقتصادي لدولة محددة، أو وضع ميزانها التجاري، بل على العكس فإنّ التقلبات بين العملات الرئيسية التي غالباً ما تكون متقابلة لا تنعكس في قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة. وبالتالي تقلل هذه السلة من أثر التغيرات ما بين أسعار الصرف القطاعية (Cross rates) لاسيما بين الدولار واليورو الذي قد شهد تقلبات واسعة مؤخراً.

➤ **تحقيق التلاؤم مع هيكلية التجارة الخارجية:** يتميز الميزان التجاري السوري بالتنوع في صادراته وفي البلدان المستوردة للسلع السورية لاسيما مع بلدان منطقة اليورو ما يجعل التعامل بالدولار واليورو يتناسب أكثر مع هيكلية التجارة الخارجية، حيث تتكون عملات السلة المذكورة من (الدولار الأميركي، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، اللوان الصيني) وتمثل هذه السلة عملات رئيسية لأهم الشركاء التجاريين لسورية.

31- دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة، مصدر سبق ذكره، ص 6-7 بتصرف.

الخلاصة؛

يتضمن المبحث الأول العوامل المحددة لسعر الصرف (النظريات):

تناول هذا المبحث أهم محددات ونظريات سعر الصرف وأهمها نظرية تعادل القوة الشرائية والتي تنص على أن سعر سلعة في بلد ما يكون مساوياً لسعرها في بلد آخر مع الأخذ بالحسبان سعر الصرف في البلد الثاني بمعنى آخر أنّ سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى بعد تحويلها إلى عملة هذه الدولة الأخيرة وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل أي أن الأسعار الداخلية تسهم في تحديد سعر الصرف الخارجي؛ في حين تركز النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك على أهمية عرض النقود في تحديد قيمة العملة، وتهتم نظرية ميزان المدفوعات بأثر الفائض أو العجز في سعر الصرف؛ ففي حال الفائض من شأنه زيادة الطلب على العملة الوطنية؛ وبالتالي ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية، وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأخرى ما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية والعكس بالعكس؛ كما يتحدد سعر الصرف وفقاً لطريقتين: وفقاً لآلية العرض والطلب في السوق مثل أي سلعة أو خدمة نتيجة تقاطع منحنى العرض والطلب؛ وتبعاً لأسلوب التحديد الإداري؛ حيث تقوم السلطات النقدية بموجب هذا الأسلوب بتحديد سعر الصرف وفقاً لمستوى معين أو هامش محدد مقابل واحدة أو أكثر من العملات الرئيسية بحجة تحقيق مجموعة من الأهداف المنشودة في البلد المعني.

كما اتسم نظام الصرف خلال فترة الثمانينات بما يسمى نظام أسعار صرف متعددة لنظام الصرف المربوط أصلاً بالدولار الأمريكي بهدف دعم بعض القطاعات بأسعار صرف مخفضة، واستمر العمل بهذا النظام لأكثر من عقدين إلى أن تم توحيد أسعار الصرف بتاريخ 20/12/2006؛ وظل سعر صرف الليرة السورية مرتبطاً بالدولار الأمريكي حتى آب من عام 2007 حيث تم فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مقابل ربطها بسلة عملات "وحدة حقوق السحب الخاصة".

المبحث الثاني: مفهوم مؤشرات سعر الصرف

المبحث الثاني: مفهوم مؤشرات سعر الصرف

تمهيد:

تميز الأدبيات الاقتصادية بين أنواع عديدة من مؤشرات سعر الصرف، يمكن تقسيمها إلى؛
التصنيف الأول: يعتمد على عدد العملات الداخلة في التعريف كمعيار في التصنيف فيكون لدينا سعر
 صرف ثنائي لبلدين أو متعدد الأطراف لأكثر من بلدين، في حين يعتمد **التصنيف الآخر:** على أخذ
 الأسعار النسبية بعين الاعتبار في معادلة التعريف من عدمه، بحيث يمكن أن نميز بين نوعين من
 مؤشرات سعر الصرف وفقاً لهذا التعريف هما: سعر الصرف الحقيقي الذي يأخذ الاسعار النسبية بعين
 الاعتبار، بينما يتجاهل سعر الصرف الاسمي الأسعار النسبية.

1. التصنيف الأول:

1.1. سعر الصرف الثنائي:

نميز ضمن هذا التعريف بين نوعين من أسعار الصرف؛ الأول: **سعر الصرف الاسمي الثنائي**
 المباشر يهتم بالقيمة التبادلية للأسعار ولا يأخذ الأسعار النسبية بين الدول بالاعتبار، ويعرف بأنه عدد
 وحدات العملة الوطنية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية ويمكن أن يعرف **سعر الصرف**
الاسمي الثنائي غير المباشر بأنه عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة
 الوطنية، في حين يُعرّف **سعر الصرف الحقيقي الثنائي:** على أنه سعر الصرف الاسمي الثنائي (مع
 الشريك التجاري) مع الأخذ بالاعتبار الأسعار النسبية بين الدولتين.⁽³²⁾ وبالتالي يهتم **سعر الصرف**
الاسمي بأسعار العملات الأجنبية بين بلدين معينين، بينما يهتم **سعر الصرف الحقيقي** بأسعار السلع
 والخدمات بين هذين البلدين.

2.1. سعر الصرف الفعّال:

يُعرّف سعر الصرف الفعّال (متعدد الأطراف) **Effective Exchange Rate** بأنه المتوسط
 المرجح لأسعار الصرف بين العملة الوطنية وعملات الدول التي تمثل أكبر شركاء في التبادل
 التجاري، على أن يتم تحديد الأوزان النسبية بحسب الأهمية النسبية لكل دولة في هيكل تجارتها.⁽³³⁾

³² - "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي" مصدر سبق ذكره ص 65.

³³ - سيد عابد، محمد، "التجارة الدولية"، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2010، ص314، بتصرف.

وعليه فهو يقيس القيمة المتوسطة للعلاقة بين عملة معينة ومجموعة من العملات الأخرى ولذلك فهو يتعدى مفهوم سعر الصرف الثنائي لدولتين إلى مفهوم سعر الصرف متعدد الأطراف.

وبحسب التصنيف الآخر لسعر الصرف الذي يأخذ بالاعتبار القوة الشرائية للعملة يمكن أن نميز بين نوعين من مؤشرات سعر الصرف هما سعر الصرف الاسمي والحقيقي على الشكل الآتي:

2. التصنيف الثاني:

1.2. سعر الصرف الاسمي:

يقسم سعر الصرف الاسمي إلى مؤشرين على الشكل الآتي:

1.1.2. سعر الصرف الاسمي الثنائي:

أشرنا إلى تعريف سعر الصرف الاسمي الثنائي آنفاً وهو السعر الذي يمكن للفرد أن يشتري أو يبيع بموجبه عملة بلد ما مقابل عملة بلد آخر.⁽³⁴⁾

$$NER = 1/E$$

وعليه يمكن القول أنّ سعر الصرف الاسمي الثنائي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بتاريخ 2016/12/31 هو 500.05 ليرة للدولار، وفي سورية يستخدم سعر الصرف الاسمي كأداة تثبيت اسمية تمثل الهدف الوسيط للسياسة النقدية في ظل استهداف سعر الصرف.

عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة العملة المحلية (التعريف المستعمل) ونرمز له بـ E ، فمثلاً في حالة الدولار واليرة السورية يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل اليرة بـ $\$/L$ (دولارات لليرة الواحدة) ويتم تحويل الدولارات إلى اليرة بالتقسيم على NER والعكس صحيح، أي التحويل من اليرة إلى الدولار عن طريق الضرب بـ NER ⁽³⁵⁾

³⁴- N. Gregory Mankiw, "Principles Of Economics" Harvard University, 2007, p702.

³⁵- العباس، بلقاسم، "سياسات أسعار الصرف" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003، ص4.

وفي الواقع لا يهم الاقتصاديين ما هو مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يهمهم ما يحويه من قوة شرائية، أي الكمية التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.

بينما يركّز سعر الصرف الثنائي على العلاقة بين قيمة إحدى العملات بالنسبة إلى عملة أخرى، فإنّ تعريف سعر الصرف الفعلي يأخذ القيم الثنائية بين عملة معينة ومجموعة من العملات الأخرى وبهذا المعنى يصبح مفهوم سعر الصرف الفعلي مفهوماً متعدد الأطراف.

2.1.2. سعر الصرف الاسمي الفعّال:

يقيس سعر الصرف الاسمي الفعّال (Nominal Effective Exchange Rate) درجة تغير سعر الصرف في بلدٍ ما أمام أسعار صرف الشركاء التجاريين بالنسبة لسنة أساس محددة، وهو يتألف من المتوسط المرجح لمجموعة من أسعار الصرف الاسمية الثنائية والتي تعكس الأوزان الترجيحية للشركاء التجاريين غير أنّ سعر الصرف الاسمي الفعّال لا يشير إلى درجة التغير في القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي والقوة الشرائية النسبية لليرة السورية كونه لا يأخذ بالاعتبار تغيرات الأسعار المحلية في هذه الدول، ويستخدم في حسابه المعادلة الآتية:⁽³⁶⁾

$$NEER = \prod_{f=1}^i \left[\frac{NER_f}{NER_{syp}} \right]^{W_f}$$

$NEER$: الرقم القياسي لسعر الصرف الفعّال للشركاء التجاريين مقابل الدولار الأمريكي.

NER_f : الرقم القياسي لسعر الصرف الثنائي للشركاء التجاريين مقابل الدولار الأمريكي.

NER_{syp} : الرقم القياسي لسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

W_f : أوزان التجارة للدول الشركاء التجاريين وفقاً لحصص المستوردات والصادرات السورية.

يتيح سعر الصرف الاسمي الفعّال رؤية أوضح لتحركات أسعار العملات بوصفه مقياس كلي.

يمكن التمييز بين تعريفين لسعر الصرف من حيث العملة المختارة (محلية أو أجنبية):⁽³⁷⁾

³⁶ - قنديل، ماجدة، اقتصادي أول في صندوق النقد الدولي، "مؤشرات سعر الصرف"، معهد صندوق النقد الدولي، 2005، ص 19.

³⁷ - حاكورة، داليا، "نظم سعر الصرف - نظرة عامة وقضايا السياسات"، صندوق النقد الدولي، 2011، ص 4.

R_{it} = سعر عملة الشريك التجاري الأجنبي i مقابل العملة المحلية في الوقت t (عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملات الأجنبية)، ويقصد به السعر المباشر "*direct quote*".

$R \uparrow$: الانخفاض في قيمة العملة المحلية، على سبيل المثال إذا تغير سعر الصرف من 50 ليرة لكل دولار إلى 500 ليرة لكل دولار نقول أن سعر صرف الليرة السورية انخفض مقابل الدولار الأمريكي.

S_{it} = سعر العملة المحلية مقابل عملة الشريك التجاري الأجنبي i في الوقت t (عدد وحدات العملات الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية)، ويقصد به السعر غير المباشر "*indirect quote*".

$S \uparrow$: الارتفاع في قيمة العملة المحلية، على سبيل المثال إذا تغير سعر الصرف من 0.002 دولار لكل ليرة إلى 0.02 دولار لكل ليرة نقول أن سعر صرف الليرة السورية ارتفع مقابل الدولار الأمريكي.

يرتبط سعر الصرف R_{it} و S_{it} على أساس المعادلة الآتية:

$$S_{it} = 1/R_{it}$$

أساليب حساب المتوسط: (38)

يمكن تعريف أربعة مؤشرات ممكنة لأسعار الصرف الفعلية الخاصة بمجموعة من الترجيحات المعطاة w_i لدى مجموعة من الشركاء التجاريين n وفقاً للأسلوب المستخدم في حساب المتوسط سواءً أكان حسابي أم توافقي أم هندسي:

➤ الأسلوب الحسابي:

$$EER1_t = 100 \sum_{i=1}^n w_i S_{it}^*$$

➤ الأسلوب التوافقي:

$$EER2_t = \frac{100}{\sum_{i=1}^n w_i R_{it}^*}$$

➤ الأسلوب الهندسي:

$$EER3_t = 100 \prod_{i=1}^n (S_{it}^*)^{w_i} , \quad EER4_t = \frac{100}{\prod_{i=1}^n (R_{it}^*)^{w_i}}$$

38 - قنديل، ماجدة، "مؤشرات سعر الصرف"، مرجع سبق ذكره، ص 7-9.

بحيث أن: R_{it}^* و S_{it}^* هما الرقمان القياسيين لكل من R_{it} و S_{it} على التوالي.

عادةً ما تنشأ تغيرات في سعر الصرف الثنائي لعملة البلد المعني وشركائه التجاريين، ومن المرجح أن يكون هناك اختلاف بين المؤشرات (الحسابي والتوافقي والهندسي) المذكورة أعلاه، وكثيراً ما تكون الاختلافات كبيرة، وتنشأ هذه الاختلافات نتيجة لعدم تماثل معاملة المؤشر الحسابي والتوافقي للعملات ذات القيمة المنخفضة والأخرى ذات القيمة المرتفعة، أما المؤشر الهندسي فيتعامل مع هذه العملات (المنخفضة والمرتفعة) بشكل متماثل ولتوضيح ذلك نورد المثال الآتي:

- نفترض أن البلد المعني قام بالتبادل التجاري مع بلدين ($n=2$) فحسب، وذلك تبعاً لنسب متساوية: $W = 0.5$.

- تضاعف عدد وحدات العملة المحلية مع نهاية الفترة الزمنية المعنية بالنسبة لكل وحدة من عملة الشريك التجاري الأول:

$$R_{1t}^* = 2, S_{1t}^* = 0.5$$

- انخفض عدد وحدات العملة المحلية إلى النصف بالنسبة لكل وحدة من عملة الشريك التجاري الثاني:

$$R_{2t}^* = 0.5, S_{2t}^* = 2$$

- وبعد إعطاء وزن متساوٍ لعمليتي الشريكين التجاريين:

$$EER_1 = 100 * \left[\frac{S_{1t}^* + S_{2t}^*}{2} \right] = 100 * \left[\frac{0.5 + 2}{2} \right] = 125$$

$$EER_2 = \frac{100}{\left[\frac{R_{1t}^* + R_{2t}^*}{2} \right]} = \frac{100}{\left[\frac{2 + 0.5}{2} \right]} = 80$$

$$EER_3 = 100 * \sqrt{(S_{1t}^*)(S_{2t}^*)} = 100 * \sqrt{(0.5)(2)} = 100$$

$$EER_4 = \frac{100}{\sqrt{(R_{1t}^*)(R_{2t}^*)}} = \frac{100}{\sqrt{(2)(0.5)}} = 100$$

■ يبين المؤشر الحسابي لسعر الصرف الفعّال ارتفاع سعر العملة المحلية بمعدل 25% مقابل عملتي الشريكين التجاريين.

■ بينما يبين المؤشر التوافقي انخفاض سعر العملة المحلية بمعدل 20%.

■ أما المؤشر الهندسي فيتعامل مع العملات المنخفضة والمرتفعة بشكل متماثل بصفة أساسية وهذا ما يجعله يتفوق على المؤشرين السابقين.

2.2. سعر الصرف الحقيقي:

يعدُّ سعر الصرف الحقيقي (The Real Exchange Rate) مؤشراً يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي، وتفاضل معدلات التضخم، كما أنّ حدوث تغيير في سعر الصرف الاسمي، قد لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاهتمام، على سبيل المثال إذا حدث انخفاض في القيمة الاسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياساً إلى الوضع في دولة أخرى، فإنّ القدرة التنافسية للدولة المعنية قد تميل إلى الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في سعر الصرف الاسمي.⁽³⁹⁾

"يعبر عن سعر الصرف الحقيقي بأنه السعر الذي على أساسه يمكن لشخص ما أن يشتري أو يبيع السلع والخدمات بين بلدين لا على التعيين، وإذا ما قارنا بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي، يمكننا القول إن سعر الصرف الاسمي يعكس أسعار العملات الأجنبية بين بلدين، بينما يعكس سعر الصرف الحقيقي أسعار السلع والخدمات بين بلدين مختلفين." ⁽⁴⁰⁾

وعليه فإنّه عند دراسة موضوع التنافسية بين بلدين معينين يفضل اعتماد سعر الصرف الحقيقي كونه يعكس أسعار السلع والخدمات بين هذين البلدين ولذلك تم اعتماد سعر الصرف الحقيقي في هذا البحث لدراسة الأثر في ميزان المدفوعات.

أثر سعر الصرف الحقيقي في التنافسية:

إنّ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعني أنّ تكلفة سلة الاستهلاك المحلية ستصبح أعلى من سلة الاستهلاك الأجنبي لذلك يتجاوب المستهلكون المحليون مع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي من خلال

³⁹ - د. هالوود، سي بول - مكدونالد، رونالد، "النقود والتمويل الدولي"، ترجمة: حسني، محمود حسن، دار المريخ-الرياض، عام 2007، ص55.
⁴⁰ - N. Gregory MANKIW، p702-711.

استهلاك أقل للسلع المحلية مقابل استهلاك أكبر للسلع الأجنبية المستوردة؛ وفي نفس الوقت سيستجيب المستهلكون الأجانب بنفس الطريقة من خلال استهلاك أكبر للسلع المنتجة في بلدهم مقابل استهلاك أقل للسلع المنتجة في البلد الذي ارتفع فيه سعر الصرف ما يؤدي إلى انخفاض تنافسية الصادرات لهذا البلد لذلك فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يقود إلى انخفاض حجم الصادرات وارتفاع حجم الواردات، في نفس الوقت نجد أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات وارتفاع قيمة الصادرات إذا ما بقيت الكمية نفسها، وكلما كان تأثير الحجم في الصادرات والواردات أعلى فسوف يؤدي ذلك إلى تدهور في الميزان التجاري، في معظم البلدان يكون الأثر في القيم يهيمن في الأجل القصير، في حين يهيمن التأثير الكمي في الأجل المتوسط والطويل؛ نتيجة ارتباط البلد باتفاقيات أو معاهدات أو التزامات فضلاً عن العادات والأذواق الاستهلاكية التي تؤثر بدورها في العلاقات التجارية، لذلك فإن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى تحسن في الميزان التجاري في الأجل القصير، وإلى تدهور في الأجل المتوسط والطويل وهذا ما يعرف بمنحنى (J)، ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي عند مستويات معينة إلى تشبيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأن تكلفة الإنتاج ستصبح أعلى.⁽⁴¹⁾

وتعد أسعار الصرف الحقيقية أسعار صرف اسمية مصححة لمراعاة أثر التغير في الأسعار أو التكاليف؛ وتنبع أهمية التصحيح من تقييم القدرة التنافسية للبلد بحيث:⁽⁴²⁾

- إذا صاحب الانخفاض في سعر الصرف الاسمي لعملة بلد ما مقابل عملات شركائه التجاريين ارتفاع في معدلات التضخم في هذا البلد بنفس النسبة، مع بقاء معدلات التضخم في بلدان الشركاء التجاريين ثابتة، تظل الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية عند تقييمها بعملة مشتركة دون تغيير.

$$\Delta(NER \cdot P)/P^* = 0$$

حيث يمثل؛ p : الرقم القياسي لأسعار المستهلك المحلي.

P^* : الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأجنبي.

41 - حاكورة، داليا، "نظم سعر الصرف - نظرة عامة وقضايا السياسات"، مرجع سبق ذكره، ص6، بتصرف.

42 - حاكورة، داليا، "مؤشرات سعر الصرف والقدرة التنافسية"، صندوق النقد الدولي، 2011، ص14.

- وبالمثل إذا صاحب الانخفاض في سعر الصرف الاسمي لعملة بلد ما ارتفاع في تكاليف الانتاج بنسب مماثلة لنسب الانخفاض المذكور، فإن ذلك لا يعود على المصدرين بأي ميزة إضافية عن منافسيهم في البلدان الأخرى.

$$\Delta(NER \cdot ULC)/ULC^* = 0$$

هناك أكثر من طريقة لتصحيح أسعار الصرف الاسمية مقابل التغير في الأسعار أو التكاليف وفقاً لعدة مقاييس إحصائية: (43)

المقياس الأول: الحساب الشائع والذي يعتمد على مؤشر أسعار المستهلك (CPI).

المقياس الثاني: السعر النسبي للسلع القابلة للإتجار PT والسعر النسبي للسلع غير القابلة للإتجار PN.

المقياس الثالث: هو قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار، أو تكاليف وحدة العمل (ULC)، ويستعمل هذا المقياس لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.

أ. المقياس الأول لسعر الصرف الحقيقي:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي × مؤشر الأسعار المحلية ÷ مؤشر الأسعار الأجنبية. (44) وهذا المقياس يعدّ تفسيراً رياضياً لتعريف سعر الصرف الحقيقي الوارد آنفاً.

لنفرض أن المستوى العام للأسعار في بلد ما مثل سورية هو CPI^{SYP} وفي البلد الأجنبي CPI^* كالولايات المتحدة الأمريكية و NER هو سعر الصرف الاسمي (غير المباشر)، فإنّ سعر الصرف الحقيقي يعرف كالآتي:

$$RER = NER * \frac{CPI^{SYP}}{CPI^*}$$

حيث NER : يمثل عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (سعر الصرف غير المباشر).

43- العباس، بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص5- بتصرف.

44- عوض، فؤاد هاشم، 1975، "التجارة الخارجية والدخل القومي" القاهرة- دار النهضة العربية، ص 225 - بتصرف.

مثال لحساب سعر الصرف الحقيقي:

على افتراض أنّه بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي 47 ليرة سورية للدولار الواحد عام 2010 وبلغ هذا السعر 470 ليرة سورية عام 2016، وأنّ مؤشر أسعار المستهلك ارتفع من 80 عام 2010 إلى 180 عام 2016 في سورية، وارتفع هذا المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية من 60 عام 2010 إلى 100 عام 2016 وبناءً عليه يمكن حساب سعر الصرف الحقيقي على الشكل الآتي:

$$RER = NER_{USA/SYP} * \frac{CPI_{SYP}}{CPI_{USA}}$$

حيث أنّ:

$NER_{USA/SYP}$: سعر الصرف الاسمي (غير المباشر) لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

CPI_{SYR} : الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية.

CPI_{USA} : الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية.

$$RER_{2010} = \frac{1}{47} * \frac{80}{60} = 0.028$$

$$RER_{2016} = \frac{1}{470} * \frac{180}{100} = 0.0038$$

$$\Delta RER_{2016-2010} = -87\%$$

ووفقاً للمثال السابق نلاحظ مايلي:

- انخفاض سعر الصرف الاسمي لليرة السورية (كسعر صرف غير مباشر) بمقدار 90% خلال الفترة (2010 - 2016).

- انخفاض سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية بنسبة مقارنة لنسبة انخفاض سعر الصرف الاسمي بلغت 87% خلال الفترة (2010 - 2016) متأثراً بشكل سلبي بانخفاض سعر الصرف الاسمي وإيجابياً بارتفاع معدل التضخم السوري مقارنةً بمعدل التضخم الأمريكي، حيث ارتفع

معدل التضخم السوري السنوي بنسبة 125% خلال الفترة المذكورة، بينما ارتفع معدل التضخم الأمريكي السنوي بنسبة 67% خلال الفترة ذاتها.

وعليه فإنَّ كل ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس انخفاض في تنافسية المنتج الوطني، إما من خلال ارتفاع سعر الصرف الاسمي غير المباشر أو من خلال ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية أو من خلال انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك في البلد الآخر، والعكس صحيح في حال انخفاض سعر الصرف الحقيقي.

يحسب سعر الصرف الحقيقي كمؤشر أسعار، ولذا فإنَّ مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي 100، ولذلك فإنَّ مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي، أي ارتفاع أو انخفاض السعر النسبي للسلع المحلية مقارنةً بالأسعار الأجنبية ويعبر عن قيمة العملة ويعدُّ مؤشراً لتنافسية المنتجات المحلية.

كيفية الانتقال من سعر الصرف الحقيقي الثنائي إلى سعر الصرف الحقيقي المتعدد(الفعال)؟

إلى جانب ما تم ذكره حول سعر الصرف الاسمي والحقيقي الثنائي (لدولتين) فيتم في الواقع المتاجرة مع العديد من الدول كما يتم تبادل الكثير من العملات بأسعار صرف مختلفة هذا التنوع في التجارة يقاس بالتوزع الجغرافي للواردات والصادرات.

في حال قياس متوسط سعر السلع بالمقارنة مع كل العملاء التجاريين فسيتم استعمال متوسط مرجح بحصة التجارة مع كل بلد، ويمكن بناء هذا المؤشر انطلاقاً من متوسط حصص الصادرات أو متوسط حصص الواردات، أو متوسط الاثنين معاً، وهو يعطي قياس لسعر الصرف الحقيقي المتعدد، ويمكن أن يندرج كذلك تحت اسم سعر الصرف الحقيقي الفعّال، وهو المتوسط الهندسي المثلل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية مابين البلدان المتعاملة تجارياً.

ب. المقياس الثاني (الإحصائي) لسعر الصرف الحقيقي:

وهو يتناول سعر الصرف الحقيقي وذلك باستعمال المعادلة الخطية - اللوغارتمية: سعر الصرف الحقيقي الفعّال (re) هو سعر الصرف الفعّال الاسمي (ne) معدلاً بالفرق المثلل للأسعار الأجنبية والمحلية أي:

$$r_e = n_e - (f_p - d_p) = n_e - r_p$$

$$n_e = \sum_{i=1}^n w(i) \cdot e(i)$$

$$f_p = \sum_{i=1}^n w(i) \cdot f_p(i)$$

حيث $w(i)$ أثقال التجارة الخارجية الثنائية و $e(i)$ أسعار الصرف الاسمية الثنائية و $f_p(i)$ مستوى سعر الدولة i التي يتاجر معها.⁽⁴⁵⁾

1.2.2. سعر الصرف الحقيقي الثنائي:

يهتم سعر الصرف الحقيقي الثنائي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي (RER) بتغيرات المستوى العام للأسعار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومثيلاتها في سورية.

2.2.2. سعر الصرف الحقيقي الفعّال:

يعرّف سعر الصرف الحقيقي الفعّال (The Effective Real Exchange Rate) على أنّه سعر الصرف الاسمي الفعّال المرجّح بتغيرات الأسعار النسبيّة في دول الشركاء التجاريين، وتعدّ تغيرات سعر الصرف الحقيقي مؤشر لتنافسية البلد، حيث تتحسن القدرة التنافسية للبلد المعني عند تراجع السعر النسبي لسلعه التجارية.

ويعدّ انخفاض هذا المؤشر ارتفاعاً في القدرة التنافسية للاقتصاد ويمكن أن ينتج الانخفاض في هذا المؤشر عن الانخفاض في سعر الصرف الاسمي الفعّال أو الانخفاض في معدلات التضخم المحلية مقارنةً بمعدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين.⁴⁶

$$REER_{F/SYP} = \prod_{f=1}^i \left[\frac{NEER_F}{NEER_{SYP}} \cdot \frac{CPI_{SYP}}{CPI_F} \right]^{W_f}$$

⁴⁵ - "سياسات سعر الصرف"، مرجع سبق ذكره، ص6.

⁴⁶ - "The Impact of the Real Effective Exchange Rate on Real Export Earnings in Bangladesh", Working Paper Series: WP No 1605, Bangladesh Bank May, 2016, p6.

أو

$$REER_{F/SYP} = \prod_{f=1}^i \left[NEER_{F/SYP} \cdot \frac{CPI_{SYP}}{CPI_F} \right]^{W_f}$$

$REER_{F/SYP}$: الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي الفعّال مقابل الدولار الأمريكي للدول الشركاء في التجارة.

$NEER_{F/SYP}$: الرقم القياسي لسعر صرف الليرة السورية الاسمي الفعّال مقابل الدولار الأمريكي للدول الشركاء في التجارة.

W_f : أوزان الدول الشركاء في التجارة وفقاً لحصص المستوردات والصادرات السورية.

CPI_{SYR} : الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية.

CPI_f : الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدول الشركاء في التجارة الخارجية.

إنّ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات السورية والعكس صحيح.

3.2. سعر الصرف التوازني:

يمثل سعر الصرف التوازني The Equilibrium Exchange Rate سعراً متسقاً مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أنّ سعر الصرف التوازني et^* يمثل توازناً مستديماً لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية اعتيادية وطبيعة غير مختلفة.

إنّ الصدمات الاسمية النقدية المؤقتة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي، وتبعده عن مستواه التوازني حيث تنشأ الصدمات الاسمية في الأساس عن عدم استقرار الطلب على النقود، والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الوكلاء الاقتصاديين على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأدوات المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة بالعملة، بينما تؤثر **الصدمات الحقيقية في المستوى التوازني** والتي تنشأ عن الجانب الحقيقي للاقتصاد وقد تتضمن تغيرات في معدل التبادل التجاري (الفرق بين الزيادة في أسعار الصادرات وأسعار الواردات) والتباينات في الطلب الخارجي على صادرات السلع والخدمات أو تغيرات في نمو الإنتاجية مقارنةً بالشركاء التجاريين، وآثار العوامل المناخية في الإنتاج

الزراعي، وتأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة في جانب العرض في الاقتصاد، وتداعيات تحويلات العمالة من الخارج على الطلب المحلي، وفي ظل ثبات أسعار الصرف ومرونة الأجور والأسعار يمكن للاقتصاد أن يتكيف مع الصدمات الحقيقية والاسمية دون تكلفة كبيرة من حيث الناتج؛ فحين تتكيف الأسعار والأجور مع مستويات التوازن السوقية الجديدة تنتفي الحاجة إلى تحرك سعر الصرف لتعديل الأسعار النسبية.⁽⁴⁷⁾

وعليه من الضروري تحديد المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات مؤشرات الوضع الاقتصادي، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه المؤشرات في سعر الصرف وحساسية الأخير لها، ويمكن بيان كيفية تحديد سعر الصرف التوازني على الشكل الآتي:

- تحديد سعر الصرف التوازني:

تُستعمل عدة مناهج لتحديد سعر الصرف التوازني، ويعتمد أبسط هذه المناهج وأكثرها شيوعاً على نظرية تعادل القوة الشرائية The Purchasing Power parity (PPP)؛ وتقول هذه النظرية أن سعر الصرف يتناسب مع الأسعار النسبية (المحلية والخارجية)، أي مع القدرة الشرائية النسبية للعملة الوطنية مقارنة مع القدرة الشرائية لل عملات الأجنبية، وبالتالي فإن تطبيق مؤشر نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) النسبية يتطلب توظيف سعر الصرف الحالي مضروباً بالأسعار النسبية (المحلية والخارجية)، ويعتبر انحراف سعر الصرف عن قيمته في سنة الأساس انحرافاً لسعر الصرف عن مستواه التوازني.

وهناك طريقة ثانية أكثر ملاءمة من الناحية النظرية لتعريف سعر الصرف الحقيقي هي استعمال نسبة الأسعار القابلة للإتجار إلى الأسعار غير القابلة للإتجار $[pt / pn]$ ، والتي تعطي مقياساً لكيفية تخصيص الموارد ما بين القطاعين، إذا ارتفع سعر السلع القابلة للإتجار pt نسبياً مقارنة بسعر السلع غير القابلة للإتجار pn سيتم تخصيص الموارد تجاه قطاع السلع القابلة للإتجار مما يسهم في تحسين الميزان التجاري، وبالتالي فإن مفهوم سعر الصرف التوازني يوافق الأسعار النسبية التي تحقق التوازن الداخلي والخارجي في نفس الوقت. ويعني التوازن الداخلي أن قطاع السلع غير القابلة للإتجار يكون في وضع

⁴⁷ - جبيلي، عبد العلي -كرامارنكو، فيتالي، 2003 "اختيار نظام الصرف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" صندوق النقد الدولي، ص 4-7، بتصرف.

متوازن، وأما التوازن الخارجي فيعني أن الميزان الجاري يتم تمويله بتدفق مستدام لرؤوس الأموال⁽⁴⁸⁾، بمعنى أننا إذا قمنا بتقسيم سوق السلع إلى قسمين الأول: سوق سلع مخصصة للاستهلاك الداخلي ويقصد بتوازن هذا السوق توازن العرض والطلب على السلع؛ والثاني: سوق السلع القابلة للتجارة مع الخارج ويقصد بالتوازن بأن هناك تدفق لأثمان هذه السلع إلى الداخل.

ومن ناحية أخرى يمكن تحديد كيفية قياس سعر الصرف التوازني كما يلي:

- قياس سعر الصرف التوازني:

يعدّ الفارق بين الأسعار المحلية والدولية أو (التضخم المحلي والخارجي)، من أهم محددات سعر الصرف الحقيقي فإذا كان التضخم المحلي أعلى من التضخم الخارجي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإنّ سعر الصرف الحقيقي سيتجه للارتفاع، وطبقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية، فإنّ هذا الفارق هو السبب الرئيس لتذبذب سعر الصرف الحقيقي، وعليه يمكن تعريف سعر الصرف التوازني بحسب تعادل القوة الشرائية في أي سنة بالنسبة لسعر صرف توازني في سنة الأساس كالتالي: ⁽⁴⁹⁾

$$RER_{f/d} = NER * \frac{P^d}{P^f} \quad \text{تعريف صندوق النقد الدولي} \dots$$

$$e^{*(PPP)} = e_0^* * \left[\frac{P^D / P_0^D}{P^F / P_0^F} \right]$$

$$e^{*(PPP)} = e_0^* * \left[\frac{P / P_0}{P^* / P_0^*} \right] \dots \dots \dots (1)$$

تطبيق، بفرض أنّ:

- $P^D = P$: الرقم القياسي للأسعار المحلية والأجنبية في عام 2016 = (1000، 140) على التوالي.

- $P^F = P^*$: الرقم القياسي للأسعار المحلية والأجنبية في سنة الأساس = (100، 100) على التوالي.

- سعر الصرف التوازني في سنة الأساس = سعر الصرف الاسمي

⁴⁸ - "سياسات سعر الصرف"، مرجع سبق ذكره، ص8.

⁴⁹ - "سياسات سعر الصرف"، المرجع السابق نفسه، ص8.

وعليه يكون:

$$e^{*(PPP)2016} = \frac{1}{47} * \left[\frac{1000/100}{140/100} \right] = 0.15$$

نلاحظ أنّ سعر الصرف التوازني بحسب تعادل القوة الشرائية وفقاً لفرضيات التطبيق السابق انخفض إلى 0.15 ليرة للدولار مقارنةً بالسعر السابق والبالغ 0.021 ليرة للدولار نتيجة ارتفاع معدلات التضخم المحلية مقابل مثيلاتها الأجنبية (سعر الصرف الاسمي والذي افترضنا أنه يعادل السعر التوازني في سنة الأساس يعادل 0.021 ل.س لكل دولار).

يمثل كل من p_0^d و p_0^f الرقم القياسي للأسعار المحلية والأجنبية على التوالي في سنة الأساس، ويمثل e_0^* سعر الصرف التوازني في سنة الأساس باختيار سنة أساس يكون فيها سعر الصرف الاسمي معادلاً لسعر الصرف التوازني، وبالتالي نستطيع استعمال هذه المعادلة لحساب سعر الصرف التوازني، ويتحدد e_0^* عند سنة يكون فيها ميزان المدفوعات في توازن أو عند مستوى اختلال طويل الأجل.

وباستعمال تعريف سعر الصرف الحقيقي بحسب نظرية تعادل القوة الشرائية:

$$RER_{F/SYP} = e * \frac{P^{SYP}}{P^F}$$

حيث أنّ سعر الصرف غير المباشر لليرة السورية (e): $1/e = NER = 1/E$

$$RER_{F/SYP} = NER * \frac{P^{SYP}}{P^F}$$

$$RER_{SYP/F} = E * \frac{P^F}{P^{SYP}}$$

وبالتعويض عن P^F بما يعادلها P^* من المعادلة (1) فإننا نحصل على:

$$RER_{SYP/F} = e * \left[\frac{e_0^* \cdot P \cdot P_0^*}{P_0 \cdot e^{*(PPP)}} \right] \cdot \frac{1}{P}$$

$$RER_{SYP/f} = e_0^* \cdot \frac{P_0^f}{P_0} \cdot \frac{e}{e^{*(PPP)}}$$

$$RER_{F/SYP} = NER_0^* \cdot \frac{P_0}{P_0^f} \cdot \frac{e^{*(PPP)}}{e}$$

تطبيق:

بالاعتماد على بيانات التطبيق السابق نجد:

$$RER_{F/SYP:2010} = 1/47 * \frac{100}{100} * \frac{47}{47} = 0.021$$

$$RER_{f/SYP:2016} = 1/47 * \frac{100}{100} * \frac{0.15}{47} = 0.0001$$

نلاحظ من خلال التطبيق السابق انخفاض مؤشر سعر الصرف الحقيقي من 0.021 في عام 2010 إلى 0.0001 في عام 2016، أي بنسبة 99.7% نتيجة انخفاض سعر الصرف الاسمي خلال الفترة (2010-2016) من جهة، وذلك على الرغم من الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات التضخم في سورية في مؤشر سعر الصرف الحقيقي من 100 عام 2010 إلى 1000 عام 2016 مقارنةً بـ 100 للولايات المتحدة عام 2010 و140 عام 2016 من جهة أخرى.

ومن ناحية أخرى يعدّ مفهوم سعر الصرف التوازني بحسب نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) محدود لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الصدمات الحقيقية والاسمية التي تؤدي إلى تعديل سعر الصرف مثل صدمات حدود التبادل وتدفقات رأس المال.

الخلاصة؛

تناول المبحث الثاني مفهوم مؤشرات سعر الصرف واستخداماتها المختلفة: حيث يهتم سعر الصرف الاسمي الثنائي بالقيمة التبادلية للأسعار بين دولتين ولا يأخذ بالاعتبار الأسعار النسبية، في حين يهتم سعر الصرف الحقيقي الثنائي بسعر الصرف الاسمي وأسعار السلع والخدمات بين هذين البلدين ويستخدم لأغراض التنافسية للمنتجات التصديرية.

وينتقل سعر الصرف الفعّال إلى مفهوم سعر الصرف المتعدد حيث يعرف بأنه المتوسط المرجح لأسعار الصرف بين العملة الوطنية وعملات الدول التي تمثل أكبر شركاء في التبادل التجاري، بحيث يتم تحديد الأوزان النسبية بحسب الأهمية النسبية لكل دولة في هيكل تجارتها.

كما يعرف سعر الصرف الحقيقي الفعّال على أنه سعر الصرف الاسمي الفعّال المرجح بتغيرات الأسعار النسبية في دول الشركاء التجاريين، وتعدّ تغيرات سعر الصرف الحقيقي مؤشر لتنافسية البلد، حيث تتحسن القدرة التنافسية للبلد المعني عند تراجع السعر النسبي لسلعه التجارية.

في حين يمثل سعر الصرف التوازني مستوى توازني عند توازن العرض والطلب ويمثل سعر صرف على المدى الطويل ويعدّ توازناً مستديماً لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي ويعتمد أبسط المناهج وأكثرها شيوعاً لاحتساب سعر الصرف التوازني على نظرية تعادل القوة الشرائية.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات السوري

مقدمة:

إنّ المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل، ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها تجاه العالم الخارجي والتزاماتها نحوه، ولذا فهي تعدّ بيان ميزان المدفوعات تسجل فيه حقوقها والتزاماتها. ولميزان المدفوعات أهمية كبيرة حيث يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، وغالباً ما يُظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة المعنية والعالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المعنية عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، فضلاً عن تأثير المعاملات الخارجية في العملة الوطنية والدخل الوطني والصناعة الوطنية وقدرتها التنافسية، لذلك فإنه غالباً ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم أوضاع موازين مدفوعاتها سنوياً لكون هذا الميزان من أهم المؤثرات دقة في الحكم على المركز الخارجي للعضو في الصندوق؛ وفي هذا الإطار سنقوم بدراسة ميزان المدفوعات السوري ضمن هذا الفصل والذي يتضمن مبحثين؛ الأول: ميزان المدفوعات (الاختلال والتصحيح) وتتركز أسباب اختلال الميزان في أقسام معينة من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات، ما سيؤثر سلباً في قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي كون عرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل؛ والثاني: ميزان المدفوعات السوري (إطار تحليلي) حيث سيتم تحليل وضع مؤشرات التجارة الخارجية ومن ثم أثر أهم المؤشرات الاقتصادية في وضع ميزان المدفوعات.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: ميزان المدفوعات (الاختلال والتصحيح)

أولاً - أسباب اختلال ميزان المدفوعات

ثانياً - تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات السوري (إطار تحليلي)

أولاً - مؤشرات التجارة الخارجية

ثانياً - أثر أهم المؤشرات الاقتصادية في وضع ميزان المدفوعات

المبحث الأول: ميزان المدفوعات (الاختلال والتصحيح)

المبحث الأول: ميزان المدفوعات (الاختلال والتصحيح)

أولاً - أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

تمهيد:

يعدّ ميزان المدفوعات بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي، وذلك نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد ونظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ويحظى ميزان المدفوعات بأهمية كبيرة لأنه يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي. يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.⁽⁵⁰⁾

كما نعلم أن ميزان المدفوعات يكون متوازناً محاسبياً نظراً لإتباع طريقة القيد المزدوج، ولكن كيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازناً؟ إن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى إضرار في الاقتصاد الوطني، ما سيؤثر سلباً في قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لأن عرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل، وتوجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل ولعل أهمها:

1. أسباب موسمية عرضية

من أهم الأسباب الموسمية: التغيرات العشوائية في التجارة الدولية، والتقلبات الموسمية في الإنتاج وتغيرات الطقس وهذه الأسباب قد تؤدي إلى تحقيق فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، وقد يتم تصحيح هذه الاختلالات المؤقتة في فترة قصيرة.⁽⁵¹⁾ وهنا لا يستدعي الأمر تصحيح هيكلي في بنية الاقتصاد كون الأسباب تعدّ استثنائية وعارضة وليست هيكلية.

50 - الصرن، رعد، "أساسيات التجارة الدولية المعاصرة"، مرجع سبق ذكره، ص341، بتصرف.

51 - المرجع السابق نفسه، ص342.

2. أسباب دورية:

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة، فتتكمش الواردات ما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد وارداته ما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات⁽⁵²⁾، ويلاحظ أنّ التقلبات لا تبدأ بالتوقيت ذاته في الدول الأخرى، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن الاقتصادي الكبير في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.

3. أسباب هيكلية:

تقسم الأسباب الهيكلية إلى نوعين:⁽⁵³⁾

- أسباب متعلقة بالخسائر الرأسمالية:

وتحدث عند حصول خسائر في رأس المال ينعكس على انخفاض الإنتاج وانخفاض معدل دخل الفرد الحقيقي، وتكون نتائج الخسائر الرأسمالية خطيرة بشكل كبير في الأجل القصير على سبيل المثال نتيجة حدوث الحروب وما يترافق مع ذلك من تدمير مادي وتخریب للمنشآت والمشاريع الاستثمارية وتدمير للطاقة وللبنى التحتية وما يحدثه ذلك من إضعاف للصناعة الوطنية ونقص في السلع الاستهلاكية، وبالتالي تراجع التصدير وتزايد الحاجة للاستيراد الأمر الذي يكون له أثر سلبي في ميزان المدفوعات، كما حدث في سورية نتيجة الحرب التي شنت عليها منذ عام 2011.

- أسباب متعلقة بالتغيرات في الهيكل الإنتاجي:

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني لاسيما هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وأساليب الإنتاج التقنية والفنية المستخدمة، وهذا ما ينطبق تماماً على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها

52 - المرجع السابق نفسه، ص343، بتصرف.

53 - العيسوي، عبد الكريم- "التمويل الدولي"، مصدر سبق ذكره.

بالتركز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) فغالباً ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني أو تقني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

4. الأسباب الطارئة:

قد تحصل أسباب طارئة لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات البلد كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محلياً ودولياً، والاختراعات العلمية التي تؤثر في الكمية المطلوبة من سلع معينة كالاكتشاف مواد أولية صناعية تحل كلياً أو جزئياً عن المواد الأولية الطبيعية،⁽⁵⁴⁾ فهذه الحالات ستؤثر في صادرات البلد المعني، الأمر الذي ينتج عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي لاسيما قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج البلد، ما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

5. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة الوطنية:

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف البلد المعني، حيث يقوم سعر الصرف الأجنبي بالربط بين مستويات الأثمان القومية في الدول المختلفة، فإذا كانت قيمة سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية أي تم تقييمها بأعلى من المستوى الذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل، كما هي حال معظم الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأطراف الأجنبية، ويؤدي إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أقل سعراً بالنسبة للمقيمين، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على السلع المحلية ما يسهم بحدوث اختلال في ميزان المدفوعات، أما إذا تم تحديد سعر الصرف بأقل من قيمه الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة تنافسية المنتجات الوطنية وتوسع الصادرات مقابل تقلص الواردات ما يسهم في تحسين وضع في ميزان المدفوعات،⁽⁵⁵⁾ وعليه لا بد من أن تراعي الدول التقييم المطلوب للعملة للوصول إلى الأهداف المرجوة سواء

54 - عوض الله، زينب حسين، 1999، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ص 72.
55 - شهاب، مجدي- ناشد، سوزي، 2006، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 117، بتصرف.

أكانت زيادة تنافسية الصادرات أم تقليل تكلفة المستوردات وذلك تبعاً لمرونة الجهاز الانتاجي وتنافسية المنتجات الوطنية وأهداف التجارة الخارجية.

6. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يؤدي ارتفاع الإنتاج والدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الصادرات وتنوعها، وذلك تبعاً لتنافسية الصادرات ومرونة الجهاز الانتاجي ومرونة الطلب الخارجي على السلع والخدمات الخاصة بهذه الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى المساهمة في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وفي نفس الوقت من الممكن أن تؤدي زيادة الدخل إلى مزيد من الاستهلاك حسب ميل المجتمع للاستهلاك والاستيراد ما يرفع من الطلب على الواردات وقد يساهم بحدوث عجز في ميزان المدفوعات⁽⁵⁶⁾، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات وبالمقابل يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والصادرات.

7. الحركة المفاجئة لرؤوس الأموال:

تنتم السياسة النقدية بأن لها أثر توازني في ميزان المدفوعات عن طريق سعر الفائدة ومن خلال أثرها في التحركات قصيرة الأجل لرؤوس الأموال،⁽⁵⁷⁾ ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية في الدول الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، وينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين. وقد يحدث أن تهاجر رؤوس الأموال بكميات كبيرة إلى الخارج خوفاً من عوامل أخرى أهمها: الاضطرابات السياسية، أو لحماية رأس المال من الضرائب أو المصادرة، ويتحدد تأثير ميزان المدفوعات بهذه العوامل وفقاً لحجم رأس المال وطبيعة حركته أي ما إذا كانت في اتجاه واحد، ومدى تكرارها.

⁵⁶ - منصور، محمد إبراهيم-عطية، علي مسعود، "الاقتصاد الدولي مدخل السياسات"، الرياض- دار المريخ، 2007، ص302.
⁵⁷ المرجع السابق نفسه، ص 311.

ثانياً - تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات:

إنّ وجود اختلال في ميزان مدفوعات بلدٍ ما تعدّ من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية، لاسيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور، ولذلك فإنه عادة ما تتدخل الحكومة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك، والذي عادةً ما يتطلب فترة تمتد إلى سنوات عدة، وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة وعموماً هناك عدة طرق لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وهم:

1. التصحيح عن طريق آلية السوق:

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلاً عن إدخال العمليات المالية في نطاق نظريات تصحيح الخلل بقصد الوصول إلى نظرية شاملة.⁽⁵⁸⁾ وسوف نتعرض بإيجاز لنظريات تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق السوق من خلال الآليتين الآتيتين:

1.1. التصحيح من خلال آلية الأسعار:

ويختص هذا التصحيح بالاعتماد على النظرية التقليدية (علاج الاختلال من خلال التغيرات في الأثمان):

تتلخص النظرية التقليدية في أنّ توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأثمان في الداخل والخارج، الأمر الذي يؤثر في حجم التصدير والاستيراد؛ فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه والقضاء عليه من خلال قوى السوق نفسها دون تدخل مباشر من الدولة.

وقد ميز الاقتصاديون التقليديون بين التوازن المحقق في ظل نظام تثبيت سعر الصرف من جهة، وفي ظل نظام حرية سعر الصرف من جهة أخرى.

58 - شهاب، مجدي- ناشد، سوزي " أسس العلاقات الاقتصادية الدولية " ص 119، مرجع سبق ذكره

في ظل نظام ثبات سعر الصرف (Fixed Exchange Rate)، عند حدوث فائض في ميزان مدفوعات الدولة المعنية، فإنه يترتب على ذلك دخول كميات كبيرة من العملات الأجنبية إلى هذه الدولة يرافق ذلك زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للدولة المذكورة مقارنةً مع أسعارها على المستوى العالمي، وستترتب عن ذلك نتيجتين، أولهما: انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظراً لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب وثانيهما: ارتفاع في مستوردات الدولة من الخارج نظراً لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة المعنية، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات، فإن النتيجة ستكون متعاكسة ولكنها ستقود إلى توازن ميزان المدفوعات أيضاً. (59)

وقد تحقق التوازن هنا من خلال التغيرات في الأسعار النسبية للصادرات والواردات التي تحدثها حركات العملات الأجنبية، ومع أن هذه التغيرات في الأسعار النسبية تكون وقتية، إلا أنها ستساهم في إعادة توزيع الثروة (الرصيد من الذهب والعملات الأجنبية) بين دول العالم المختلفة بحيث يتاح لكل منها قدرًا من المخزون يكفي لأن يكون مستوى الأسعار متناسباً مع المستوى الموجود في الدول الأخرى. (60)

إنّ علاج الاختلال في ميزان المدفوعات لا يقتصر على التغيرات الحاصلة في الأسعار النسبية للسلع والخدمات بل يشمل كذلك التغيرات في أسعار الفائدة وفقاً للنظرية الكلاسيكية وهذه بدورها ستؤثر في وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار في إعادة لتوازن في الميزان ففي الحالة الأولى (حالة الفائض)، بمقدور المصرف المركزي للبلد خفض سعر الفائدة، ما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد، وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية، أما في الحالة الثانية (حالة العجز) فبإمكان المصرف المركزي رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندها ستزداد قيمة الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، ما يساهم في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

⁵⁹ - James C. INGRAM, Robert M. DUNN, JR. *International Economics*, Third edition, Jonh Wiley & Sons, INC, 1993, p.255-260.

⁶⁰ - شهاب، مجدي- ناشد، سوزي " أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره"، ص 120، بتصرف.

أما في ظل نظام سعر صرف مرن (Flexible Exchange Rate) فهو يعبر عن الآلية المتبعة في حالة اعتماد نظام سعر صرف حر، حيث يتميز هذا النظام بتقلب سعر الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً بشكل حر دون تدخل من قبل السلطات النقدية. ويبرز دور سعر الصرف في إعادة توازن ميزان المدفوعات من خلال تغيير سعر صرف العملة بشكل تلقائي، فالدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها فسيعمل انخفاض سعر صرف عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية نتيجة لهذا العجز، الأمر الذي يزيد من أسعار السلع الأجنبية بالنسبة للمستوردين المحليين، وبالتالي تساهم عملية تخفيض قيمة العملة المحلية في تقليل الواردات، في الوقت نفسه تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة المحلية إلى تشجيع الصادرات المحلية نتيجة انخفاض أثمان السلع المحلية بالنسبة للأجانب. وبالتالي ينتج عن ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات حدوث فائض إيجابي يعوض العجز القائم ويساهم في توازن ميزان المدفوعات، وهذا يتوقف على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية، وعلى درجة مرونة الطلب المحلي على السلع الأجنبية، علاوة على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي لتلبية الطلب على المنتجات. أما في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإنه يحدث العكس تماماً.

والجدير ذكره أن "السلطات النقدية تحتاج لإدارة أسعار الصرف المحلية إتباع منهجية لا تسمح بتحقيق أسعار صرف تتيح تنافسية الأسعار المحلية على المستوى الخارجي في الأجل الطويل فحسب، بل يجب أن تحافظ أيضاً على هامش كافٍ من المرونة لتتمكن من إجراء تعديلات على سعر الصرف عندما يواجه البلد صدمة خارجية المنشأ، في الحسابات النظرية يعتبر نظام التعويم الحر لسعر الصرف وحرية حركة رؤوس الأموال، عاملان يساهمان في تمكين تغيرات سعر الصرف الاسمي من ترسيخ استقرار سعر الصرف الحقيقي، هذه المناقشة مبنية على افتراض أن تغيرات أسعار الصرف الاسمية تزيل اختلال التوازن المؤقت في تسعير البضائع بأسعار صرف مختلفة، وأن عمليات المراجعة التي يقوم بها المضاربون على العملة تسرع في تعديل سعر الصرف، وبالتالي يساعد ذلك في الإبقاء على مصدر صحيح لسعر الصرف الحقيقي التي يمكن للتجار والمضاربون على المستوى الدولي أن يبنوا قراراتهم عليها" (61) وعليه فإن مرونة سعر الصرف تتيح فرصة لتغييره هبوطاً وارتفاعاً وفقاً لحالة ميزان المدفوعات في حال

61 - Joakim Reiter "Global And Regional Approaches To Trade And Finance", WTO, 2016", Page 19.

كان هناك عجز في ميزان المدفوعات ينخفض سعر الصرف، وفي حال كان هناك فائض يرتفع سعر الصرف.

2.1. التصحيح عن طريق الدخول:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تحاول علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق التأثير في الدخل وآثارها في حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية، ومن شروطها: ثبات أسعار الصرف، وجمود الأسعار، والاعتماد على السياسة المالية؛ لاسيما الإنفاق العام للتأثير في الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق، وطبقاً لهذه النظرية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور مهم في هذا المجال، وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستعمال الضرائب مثلاً ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام من خلال فرض ضرائب على الدخول وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل، وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيراد، وهذا يعني انخفاض الطلب على العملات الأجنبية، وعندها سيعود التوازن إلى الميزان وينطبق ذلك أيضاً في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعاكسة.⁽⁶²⁾ فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضاً جراء التزايد في صادراته ومنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور، ومن ثم ارتفاع الدخل الموزعة وسيترتب على زيادة الدخل تزايد في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف، فترتفع المستوردات ما يؤدي إلى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة وجود عجز في هذا الميزان.

ويعتمد كينز في تفسيره للتوازن على فكرتين أساسيتين هما:

أولاً: الميل الحدي للاستيراد، ثانياً: ومضاعف التجارة الخارجية، ويعبر عن الميل الحدي للاستيراد بالعلاقة بين مقدار التغير في الواردات، زيادةً أو نقصاناً، المترتب على التغير في الدخل أي أنه يبين أثر التغير في الدخل في الواردات، أما مضاعف التجارة الخارجية فهو نسبة التغير الكلي في الدخل القومي إلى التغير الكلي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض، أو تسبب في حدوث عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما مع الدول الأخرى، ويكون المضاعف

⁶² - بوناصري، حكيم - عماري، علاء الدين، أطروحة ماجستير بعنوان، "أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري"، جامعة تيسى، الجزائر 2016، ص13.

إيجابياً في حالة تحقق فائض في ميزان المدفوعات نظراً لما يتولد عندئذ عن الزيادة الأصلية في الإنفاق النقدي من زيادة مضاعفة في الدخل القومي عن طريق ما تزاوله تلك الزيادة في الإنفاق من تأثير في الإنفاق القومي على الاستهلاك، وعلى العكس يكون المضاعف سلبياً في حالة نشوء عجز في ميزان المدفوعات، نظراً لما يتولد عن الانخفاض الأصلي في الإنفاق النقدي في هذه الحالة من انخفاض في الإنفاق من تأثير في الإنفاق القومي على الاستهلاك،⁽⁶³⁾ ومن الطبيعي أن يكون الميل الحدي للاستيراد وللاستهلاك في البلدان النامية مرتفعاً إلى حد ما مقارنة مع الدول المتقدمة فضلاً عن أن أثر مضاعف التجارة الخارجية سيكون سلبياً إلى حد ما نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وللاستيراد لدى البلدان النامية.

2. تصحيح الاختلال عن طريق التدفقات المالية الدولية:

إنّ نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخل والأثمان، لم تأخذ في الحسبان أثر التدفقات المالية الدولية، بالرغم من أنها تسهم في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع والخدمات، وانطلاقاً من حالة التوازن في دولة ما، لابد من أخذ مسألتين في الاعتبار، الأولى: هي احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية، والثانية: هي احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات موعضة في التدفقات المالية الدولية. وقد يكون التغير التلقائي في التدفقات المالية الدولية نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدولة النامية، أو نتيجة انتمان مصرفي، أو أي نوع آخر من العمليات، وفي هذا الإطار لابد من التمييز بين التدفقات المتصلة بسوق الأوراق المالية وتلك التي تتمثل في تدفقات الأرصدة النقدية، فتحويل الأموال بقصد المضاربة لا يحدث تدفق منتظم لرؤوس الأموال من الحكومات أو المؤسسات المالية التي تسعى إلى الاستثمار، ووسيلة التصحيح هنا تؤثر في الوقت نفسه في سوق النقد وسوق الأوراق المالية، فقد يؤدي تحويل الأموال إلى حدوث خلل سلبي (عجز) في ميزان المدفوعات في البلد المصدر لهذه الأموال، ويترتب على ذلك حدوث انكماش وارتفاع في معدلات الفائدة⁽⁶⁴⁾. بينما يساهم تحويل الأموال إلى داخل البلد في حدوث خلل إيجابي لدى هذا البلد، في حين يؤدي إلى

63- د. الشافعي، محمد زكي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، 1989 بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ص 130.

64 - شهاب، مجدي - ناشد، سوزي "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 123-124.

حدوث انكماش في الاقتصاد المصدر لهذه الأموال، حيث تأتي هذه الأموال نتيجة تعبئة المدخرات الوطنية، ومن جهة أخرى تساهم في تسرب موارد البلد من المدخرات وتحويلها كأرصدة نقدية إلى الخارج بدلاً من استثمارها في الداخل، ويساهم ذلك في رفع أسعار الفائدة وبالتالي زيادة الادخار على حساب الاستهلاك، وتخفيض الاستثمار وينجم عن ذلك انخفاض في الدخل، ومن الممكن أن ترتفع أسعار الفائدة أكثر بفعل المضاعف وينجم عن ذلك فائض في الميزان الجاري بسبب نقص الاستيراد وإتاحة الموارد للتصدير.

يؤدي فائض ميزان المدفوعات في سوق النقد إلى حدوث فائض من العملات الأجنبية وزيادة في الائتمان والسيولة، وينجم عن ذلك زيادة الطلب الفعّال على الاستيراد وارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وتخفيض التصدير، وبالتالي تخفيض فائض الحساب الجاري، وبدوره يتأثر سوق الائتمان إذ أن زيادة السيولة تؤدي إلى خفض أسعار الفائدة لاسيما قصيرة الأجل، ما يؤدي إلى هروب الأموال سعياً للربح جراء أسعار فائدة أعلى في الخارج. وتؤدي زيادة السيولة في سوق الأوراق المالية بدورها، إلى زيادة عرض الأموال المتاحة للإقراض، وبالتالي زيادة عرض النقود وانخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل ويتحقق التوازن المالي بشرط عدم تدخل السلطات النقدية وترك الحرية لآلية السوق المتمثلة بالعرض والطلب، وذلك بقصد زيادة عرض النقود لتعويض العجز في ميزان المدفوعات، أو امتصاصها إذا ما زادت نتيجة فائض ميزان المدفوعات، وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن حركات رؤوس الأموال وتحويلات الموارد الحقيقية عن طريق العمليات الجارية يؤثر أحدهما في الآخر في الأجل الطويل.

3. التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

يحدث كثيراً ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن تلقائياً لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الائتمان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الائتمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات، فهناك إجراءات تتخذ داخل

الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في⁽⁶⁵⁾:

1. بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
 2. بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
 3. استخدام أدوات فعالة مثل الرقابة على الصرف الأجنبي، ونظام الحصص أو الرسوم الجمركية، أو إعانات التصدير، أو تخفيض سعر الصرف.
 4. استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى البلد في تصحيح الخلل في الميزان.
- تتمثل إجراءات علاج ميزان المعاملات الجارية؛ إما بإجراءات تخفيض الإنفاق (الاستيعاب) أو بإجراءات لتحويل الإنفاق، ففي الحالة الأولى تقوم الدولة باتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق المحلي حتى تتمكن من تخفيض الواردات، أو تقوم بتحويل الإنفاق بعيداً عن الواردات وتشجيع الإنفاق على السلع المنتجة محلياً.⁽⁶⁶⁾ ومن أهم أدوات تحويل الإنفاق:

أ. **تخفيض سعر الصرف**، كونه يرفع أسعار المستوردات، وبالتالي يخفف من العجز، وبذات الوقت إن تخفيض سعر الصرف من شأنه أن يزيد من تنافسية المنتجات الوطنية في الخارج كونه يخفض أسعارها من جانب المستهلكين الأجبيين، ويؤثر تخفيض سعر الصرف في مختلف بنود ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات والخدمات والتحويلات من جانب واحد، وحركات رؤوس الأموال)، ويعدّ الأثر الرئيس هو في الحساب الجاري. والجدير ذكره أن تخفيض قيمة العملة قد يؤدي في بعض الحالات إلى تدهور الحساب الجاري بدلاً من تحسنه، ومن هذا المنطلق يجدر بنا دراسة الآثار المتوقعة من تخفيض قيمة العملة، قبل تقرير التخفيض كوسيلة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات، ولدراسة الآثار المتوقعة لتخفيض سعر الصرف في الحساب الجاري بميزان المدفوعات سيتم استخدام المناهج الثلاثة الآتية:

1. **مدخل المرونات**؛ الذي يؤكد على آثار التخفيض بدلالة تغير الأسعار النسبية للصادرات والواردات.

65 - المرجع السابق نفسه، ص 125، بتصرف.

66- عوض الله، زينب حسين، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 82.

2. مدخل الاستيعاب؛ الذي يؤكد آثار التخفيض بدلالة تغيرات الاستيعاب والدخل.
3. المنهج النقدي؛ يتم التعبير عن ميزان المدفوعات من وجهة نظر العرض والطلب على النقود.

ب. التعريف الجمركية؛ وتعد من أدوات سياسة تحويل الإنفاق والتي تضع قيود على المستوردات وتخفف من العجز في الميزان الجاري، كما يندرج هذا الإجراء ضمن الإجراءات الإدارية التي تمنع الأدوات الأخرى من التصحيح التلقائي، حيث أنه في الأحوال الطبيعية ستؤدي زيادة المستوردات إلى زيادة العجز في الميزان التجاري وهذا بدوره سيؤدي إلى تخفيض سعر الصرف الأمر الذي من شأنه تخفيض المستوردات نظراً لارتفاع أسعارها من جهة، وزيادة الصادرات من جهة أخرى، مع مراعاة العوامل الأخرى المؤثرة في الصادرات كمرونة الجهاز الانتاجي والطلب الخارجي على الصادرات المحلية، وبالنتيجة تخفيف العجز في الميزان التجاري.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات تتمثل فيما يلي⁽⁶⁷⁾:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك الأجنبية أو من أسواق المال الدولية.... وغيرها.
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.
- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

ونشير أخيراً إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي، ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة، إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول وبين فائض البعض الآخر.

67 - شهاب، مجدي - ناشد، سوزي " أسس العلاقات الاقتصادية الدولية "، مرجع سبق ذكره، ص 126، بتصرف.

الخلاصة؛ تضمن المبحث الأول من الفصل الثاني ميزان المدفوعات السوري: ويتناول محورين؛ الأول: أسباب اختلال ميزان المدفوعات والتي تكون في أقسام معينة من الميزان وعادةً ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات، ما سيؤثر سلباً في قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي كون عرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل، وتوجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل أهمها: موسمية استثنائية وعارضة وليست هيكلية أو حقيقية؛ وأسباب دورية تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي؛ ومنها الأسباب الهيكلية وتقسم إلى نوعين أسباب متعلقة بالخسائر الرأسمالية وتحدث عند حصول خسائر في رأس المال ينعكس على انخفاض الإنتاج وانخفاض معدل دخل الفرد الحقيقي؛ وأسباب متعلقة بالتغيرات في الهيكل الإنتاجي وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني لاسيما هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات) والإنتاج؛ وأسباب عارضة قد تحصل أسباب طارئة لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات البلد كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أنواق المستهلكين محلياً و دولياً، والاختراعات العلمية؛ التقييم الخاطئ للعملة حيث توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كانت قيمة سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، الأمر الذي يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً والعكس صحيح، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الصادرات وتنوعها وذلك تبعاً لتنافسية الصادرات ومرونة الجهاز الإنتاجي ومرونة الطلب الخارجي على السلع والخدمات الخاصة بهذه الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى المساهمة في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات والعكس صحيح، الحركة المفاجئة لرأس المال إن السياسة النقدية لها أثر توازني في ميزان المدفوعات من خلال سعر الفائدة ومن خلال أثرها في التحركات قصيرة الأجل لرؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل. وتضمن المحور الثاني: طرق تصحيح اختلال ميزان مدفوعات عن طريق السوق من خلال الآليتين الآتيتين: آلية الأسعار وآلية الدخول أو عن طريق التدفقات المالية الدولية أو عن طريق تدخل السلطات العامة في السوق.

المبحث الثاني:

ميزان المدفوعات السوري (إطار تحليلي)

المبحث الثاني - ميزان المدفوعات السوري (إطار تحليلي)

يتأثر ميزان المدفوعات بقيم المؤشرات الاقتصادية وأدائها، ومن أهمها الموازنة العامة والنمو الاقتصادي والاستثمار ومؤشرات التجارة الخارجية؛ وعليه سنتعرض واقع مؤشرات التجارة الخارجية ذات الأثر الأكبر في ميزان المدفوعات، ومن ثم أهم المؤشرات الاقتصادية في ميزان المدفوعات وأهمها:

1. مؤشرات التجارة الخارجية:

أدت الأحداث الإرهابية والأوضاع الأمنية السيئة في البلد (2011-2016) إلى تضرر قطاع التجارة الداخلية نتيجة لانخفاض عمليات الإنتاج بسبب ظروف الحرب في سورية.

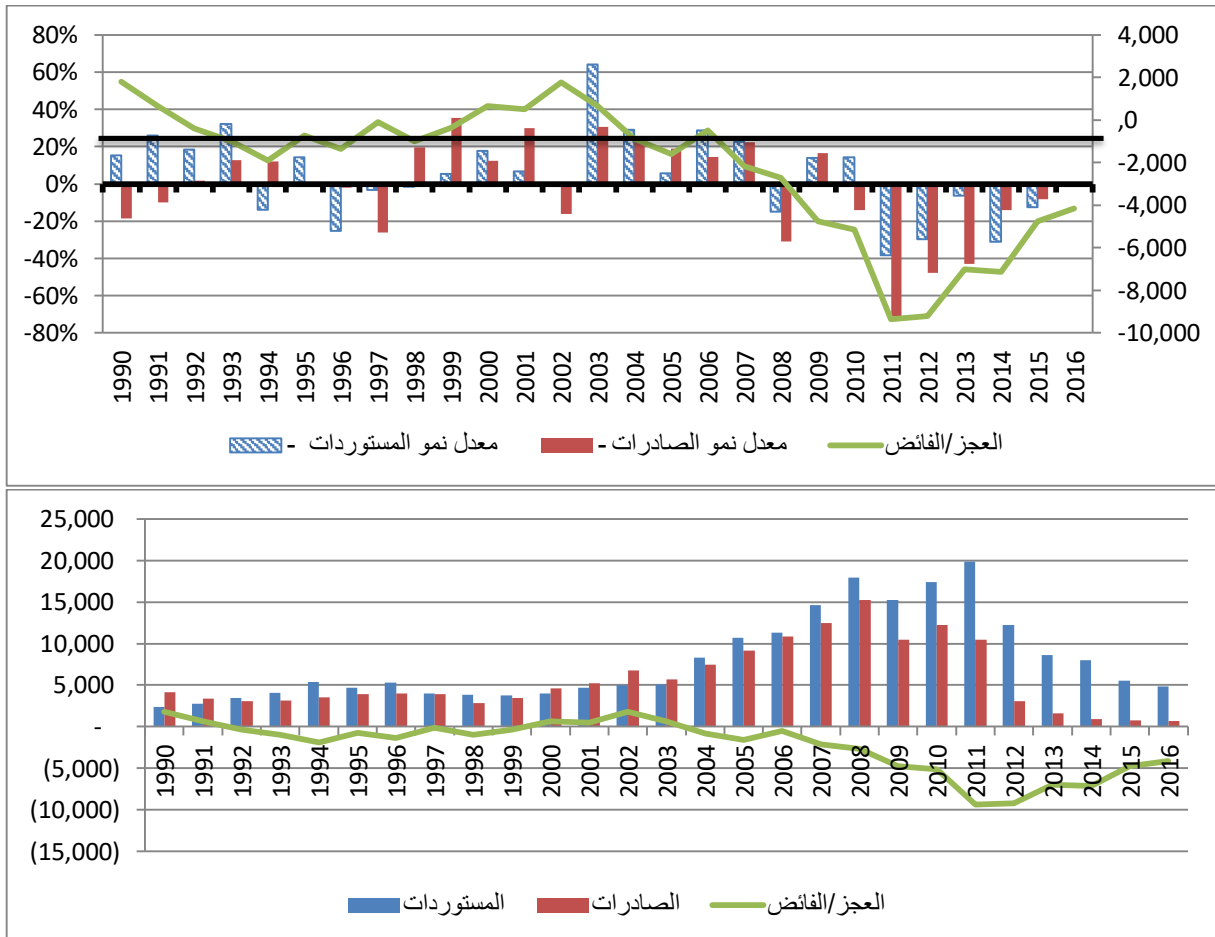
جدول رقم 1-2 الميزان التجاري السوري (بمليارات الدولارات الأمريكية) - (1990-2016)

العام	المستوردات	الصادرات	العجز/الفائض	معدل نمو المستوردات	معدل نمو الصادرات
1990	2,378	4,179	1,800	-	-
1991	2,743	3,403	660	15%	-19%
1992	3,459	3,069	-391	26%	-10%
1993	4,103	3,121	-982	19%	2%
1994	5,419	3,519	-1,900	32%	13%
1995	4,667	3,938	-729	-14%	12%
1996	5,332	3,967	-1,365	14%	1%
1997	3,992	3,885	-107	-25%	-2%
1998	3,861	2,868	-993	-3%	-26%
1999	3,798	3,436	-362	-2%	20%
2000	4,006	4,652	646	5%	35%
2001	4,716	5,232	517	18%	12%
2002	5,036	6,798	1,762	7%	30%
2003	5,058	5,703	645	0%	-16%
2004	8,310	7,449	-861	64%	31%
2005	10,732	9,131	-1,601	29%	23%
2006	11,351	10,867	-483	6%	19%
2007	14,624	12,460	-2,164	29%	15%
2008	17,932	15,231	-2,701	23%	22%
2009	15,258	10,509	-4,749	-15%	-31%
2010	17,392	12,238	-5,154	14%	16%
2011	19,871	10,501	-9,370	14%	-14%
2012	12,255	3,050	-9,206	-38%	-71%
2013	8,596	1,595	-7,002	-30%	-48%
2014	8,043	910	-7,133	-6%	-43%
2015	5,545	783	-4,763	-31%	-14%
2016	4,861	718	-4,143	-12%	-8%
معدل النمو خلال الفترة				104%	-83%

تم إعداد الجدول من قبل الباحث: بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

أدى تدهور الإنتاج من جهة وتدمير جزء كبير من البنية التحتية والمعامل والمنشآت وتخریب آبار النفط والغاز وصعوبة نقل السلع ما بين المحافظات من جهة أخرى إلى جانب عدم توفر المشتقات النفطية بالشكل الكافي وارتفاع أسعارها في السوق غير النظامية بشكل كبير فضلاً عن مخاطره الأمنية؛ إلى تدهور قطاع التصدير وشح موارد البلد من العملات الأجنبية. وفيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية فقد تراجعت حركة التصدير بنسبة تقديرية وصلت إلى (83%) في حين ارتفعت المستوردات بنسبة (104%) خلال الفترة (1990-2016) حيث شهدت حركة التصدير والاستيراد نمواً واضحاً خلال الفترة (1998-2009) نظراً للاستقرار والانفتاح الاقتصادي الذي شهدته تلك الفترة؛ ومن الواضح أنّ التجارة الخارجية تأثرت بشكل سلبي بالحرب التي شهدتها سورية والخراب والدمار الذي أصاب البنية التحتية والمعامل والمنشآت الانتاجية فضلاً عن العقوبات المفروضة على سورية.

الشكل البياني رقم 1-2 تطور معدلات نمو الصادرات والمستوردات بـمليارات الدولارات الأمريكية



نلاحظ أنّ الميزان التجاري قد حقق عجزاً طوال الفترة (1990-2016) باستثناء الفترة (1990-1991) والفترة (2000-2003) كما ارتفع العجز بشكل كبير خلال الفترة (2008-2011) متأثراً بتراجع معدل نمو الإنتاج والصادرات بسبب تأثر سورية بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي نشأت عام 2008

وارتفاع أسعار النفط بشكل كبير ومن ثم تناقص هذا العجز خلال الفترة (2012-2016) متأثراً بتراجع معدل النمو السلبي لكل من المستوردات والصادرات وتسجيلها معدلات أقل، مما يشير إلى انخفاض في المستوردات والصادرات (الشكل البياني أعلاه).

تنبع أهمية دراسة تطور مؤشرات التجارة الخارجية ونسبتها المعيارية من ضرورة تشخيص قطاع التجارة الخارجية ومعرفة مكان القوة والضعف وإمكانية معالجتها وفقاً للآتي:

1.1. معدل تغطية المستوردات:

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع ويرمز له بـ (TC):

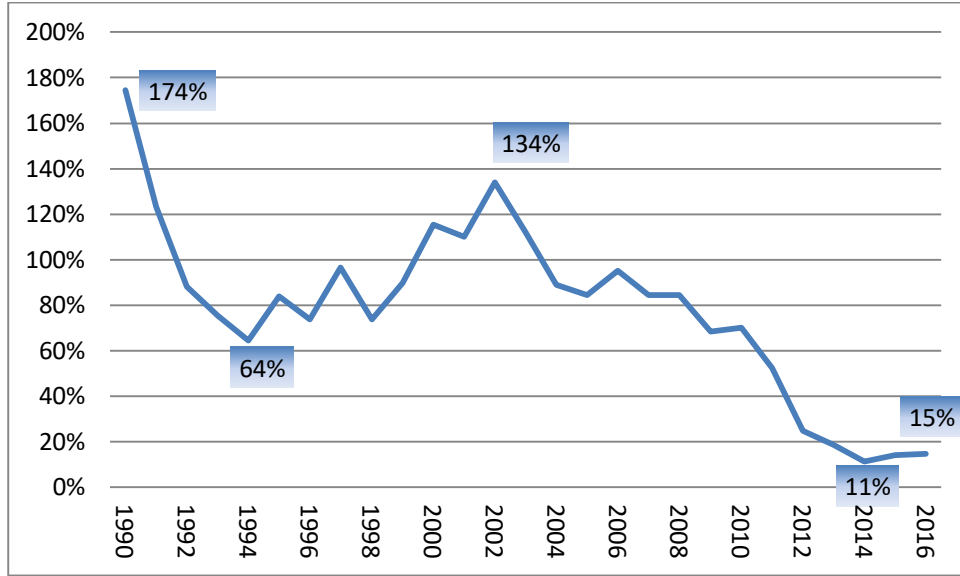
$$TC = (X/M) * 100 \dots \dots \dots (4)$$

جدول رقم 2-2 أهم مؤشرات التجارة الخارجية ونسبتها إلى الناتج - الأرقام بمليارات الليرات السورية

نسبة الميزان التجاري إلى الناتج %	نسبة الصادرات إلى الناتج %	نسبة المستوردات إلى الناتج %	نسبة الصادرات إلى المستوردات %	الميزان الجاري	الناتج (بالأسعار الجارية)	المستوردات	الصادرات	نهاية الفترة
CA/GDP	TE=(X/GDP)	TD=(M/GDP)	TC=X/M	CA	GDP	M	X	t
25	59	34	174	83	329	111	194	1990
8	43	35	123	30	372	128	158	1991
-5	34	39	88	-19	414	162	143	1992
-9	29	38	76	-47	506	192	145	1993
-16	29	45	64	-90	569	254	164	1994
-5	26	32	84	-35	691	218	183	1995
-9	25	33	74	-65	746	250	184	1996
-1	23	24	97	-6	790	187	181	1997
-6	16	22	74	-47	819	181	133	1998
-2	18	20	90	-18	904	178	160	1999
3	24	21	115	29	907	188	216	2000
2	24	22	110	22	1,017	221	243	2001
8	30	22	134	80	1,067	236	316	2002
2	21	19	112	28	1,263	237	265	2003
-3	27	31	89	-43	1,267	389	346	2004
-5	28	33	84	-78	1,506	502	424	2005
-2	30	31	95	-26	1,705	531	505	2006
-5	29	34	85	-106	2,018	685	579	2007
-5	29	34	84	-132	2,445	839	708	2008
-9	19	28	68	-226	2,519	714	488	2009
-9	20	29	70	-243	2,835	812	569	2010
-14	16	30	52	-460	3,253	965	505	2011
-20	6	26	25	-598	3,025	794	196	2012
-26	6	32	19	-770	2,938	945	175	2013
-39	5	44	11	-1,387	3,563	1,563	176	2014
-28	5	33	14	-1,287	4,525	1,497	210	2015
-34	6	39	15	-1,910	5,697	2,238	329	2016
-8	23	31	79	-271	1,766	564	292	المتوسط

تم إعداد الجدول من قبل الباحث: بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

الشكل البياني رقم 2-2 معدل تغطية المستوردات: نسبة الصادرات إلى المستوردات



يبين معدل تغطية المستوردات مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته.

ويلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن معدل تغطية المستوردات السورية سجل خلال الفترة (2016-1990) معدل 79%، حيث بلغ 95% خلال الفترة (2010-1990) وبلغ 23% خلال الفترة (2016-2011)، وبالمعدل يوجد عجز في تغطية الصادرات للمستوردات، وعليه فإن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات وهنا يدخل الاقتصاد السوري في مرحلة عجز ولا بد من البحث عن حلول لزيادة الصادرات وتقليل المستوردات، في حين بلغت النسبة بالمعدل خلال فترة الحرب (2011-2016) مستويات متدنية جداً أدناها عند مستوى 11% عام 2014.

وبالتالي يوجد خلل في هذا المؤشر ناجم عن خلل في الميزان التجاري لاسيما في الفترة (2016-2011) يجعل الطلب على القطع الأجنبي أكبر من العرض منه، وبالنسبة ينعكس ذلك سلباً على ميزان المدفوعات.

2.1. معدل التغطية:

يعرف معدل التغطية (TD) بأنه أحد معايير التغطية الاقتصادية وهو عبارة عن نسبة المستوردات من السلع (M) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

$$TD = (M / GDP) * 100 \dots \dots \dots (5)$$

وكما كان هذا المعدل أصغر انخفضت تبعية البلد المعني للخارج. نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاض معدل التبعية حيث سجل خلال الفترة (1990-2016) بالمتوسط معدلاً قدره 31%.

جدول رقم 2-3 الاحتياطي ونسبته إلى أهم مؤشرات التجارة الخارجية والنتائج - الأرقام بمليارات الليرات السورية

نهاية الفترة	الاحتياطي من العملات الأجنبية	المستوردات	النتاج (بالأسعار الجارية)	نسبة الاحتياطي إلى الناتج %	نسبة الاحتياطي إلى المستوردات %	سعر الصرف الرسمي
	RC	M	GDP	RC/GDP	CPM = (RC/M)	NEXR
1990	61	111	329	19	55	47
1991	78	128	372	21	61	47
1992	96	162	414	23	59	50
1993	104	192	506	21	54	50
1994	129	254	569	23	51	52
1995	167	218	691	24	77	50
1996	230	250	746	31	92	51
1997	244	187	790	31	131	52
1998	258	181	819	31	143	52
1999	307	178	904	34	172	51
2000	388	188	907	43	207	49
2001	455	221	1,017	45	206	50
2002	534	236	1,067	50	227	52
2003	612	237	1,263	48	258	52
2004	690	389	1,267	54	177	52
2005	722	502	1,506	48	144	53
2006	771	531	1,705	45	145	52
2007	933	685	2,018	46	136	50
2008	968	839	2,445	40	115	46
2009	1,009	714	2,519	40	141	47
2010	1,017	812	2,835	36	125	47
2011	747	965	3,253	23	77	56
2012	614	794	3,025	20	77	78
2013	425	945	2,938	14	45	142
2014	423	1,563	3,563	12	27	181
2015	587	1,497	4,525	13	39	313
2016	906	2,238	5,697	16	40	499
المتوسط	465	965	1,176	36	132	86

تم إعداد الجدول من قبل الباحث: بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

3.1. معدل القدرة على التصدير:

يُعرّف معدل القدرة على التصدير (TE) بأنه عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

$$TE = (X / GDP) * 100 \dots \dots \dots (6)$$

كلما كان هذا المعدل كبيراً فإنّ ذلك يدل أنّ البلد يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على قطاع التصدير.

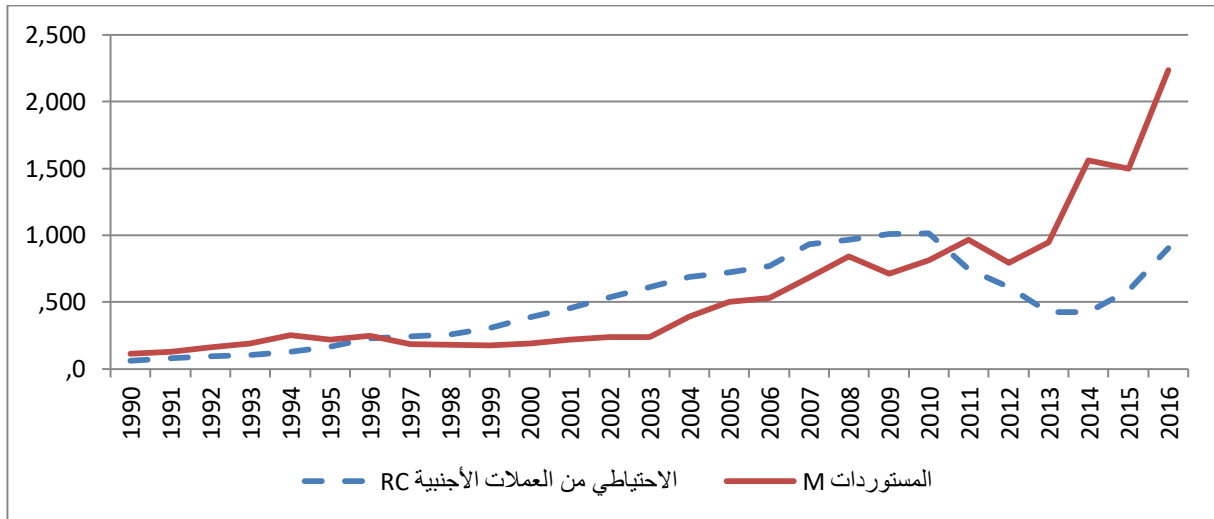
وعليه نجد من خلال الجدول رقم (2-2) أنّ اعتماد البلد على التصدير ليس كبيراً، حيث بلغت بالمتوسط خلال الفترة (1990-2016) معدلاً قدره 23%.

4.1. معدل القدرة على سداد الواردات:

يقيم معدل القدرة على سداد الواردات (CRM) بعدد الأيام ويعبر عنه أيضاً بمدى كفاية الاحتياطات الأجنبية للبلد، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أنّ البلد قادر على تسديد قيم وارداته في أقرب الآجال ومن المستحسن ألا يقل عن تسعين يوماً وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي القطع الأجنبي (RC) إلى الواردات من السلع (M).

$$CPM = (RC/M) * 360 \dots\dots\dots (7)$$

الشكل البياني رقم 2-3 تطور حجم الاحتياطي والمستوردات خلال (1990-2016) مقيم بالليرات السورية



نجد من خلال الجدول السابق رقم (2-3) أنّ معدل القدرة على سداد الواردات بلغ بالمتوسط خلال الفترة (1990-2016) ما نسبته 132 يوم وهي نسبة كافية وفقاً للمعايير السائدة والتي تستوجب توفر تغطية لا تقل عن تسعين يوماً؛ كما نلاحظ أنّ هذه النسبة سجلت معدلات منخفضة دون الـ 90 يوماً خلال الفترة (1990-2005) وخلال الفترة (2011-2016) وذلك نتيجة انخفاض حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية خلال الفترتين مقابل ارتفاع حجم المستوردات.

علماً أنّ حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية لم يرتفع بالعملات الأجنبية خلال فترة الحرب (2011-2016) إلا أنّ سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي سجل انخفاضاً مما أدى إلى زيادة كتلة الليرات السورية المعادلة لحجم الاحتياطي المنخفض (كما يتضح من خلال الشكل البياني السابق).

5.1. العلاقة بين العجز في الميزان التجاري والنتائج المحلي الإجمالي:

يمكن قياس العلاقة بين العجز في الميزان التجاري والنتائج المحلي الإجمالي بالعلاقة الآتية:

CA/ GDP

حيث: CA: يمثل رصيد الميزان التجاري.

وبشكل عام إذا كان معدل العجز يعادل (-5%) فهو يعدّ مقبولاً، أما إذا تجاوز (-5%) فإن الوضع الاقتصادي للبلد يصبح حرجاً، الأمر الذي يعني أنّ احتياطي القطع الأجنبي يستدعي الاستدانة. نجد من خلال الجدول رقم (2-2) أنّ نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية والذي تحقق طوال الفترة (1990-2016) وهي بالمتوسط -8% أي تزيد على -5% علماً أنّ هذه النسبة تزايدت خلال فترة الحرب (2011-2016) لتبلغ أعلى نسبة لها عند مستوى -39%، مما يعرض اقتصاد البلد للخطر، حيث أن احتياطي القطع الأجنبي في سورية يستدعي الاستدانة، ويشكل ذلك خطراً على سعر الصرف الحقيقي يتمثل بعدم مقدرة السلطات النقدية على التدخل للحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي.

2. أثر أهم المؤشرات الاقتصادية في ميزان المدفوعات

1.2. الموازنة العامة للدولة:

تزايد العجز المالي للحكومة خلال الفترة المدرسة (1990-2016) ولاسيما خلال فترة الحرب التي شهدتها سورية (2011-2016) نتيجة تراجع أداء المؤشرات الاقتصادية، وبالتالي انخفضت الموارد الضريبية بشكل كبير في الوقت الذي زادت فيه النفقات لتمويل الحرب والاقتصاد ومختلف النفقات الاستثمارية اللازمة لاستمرار عمل بعض المنشآت الحكومية والنفقات الجارية من رواتب وأجور وغيرها من نفقات ضرورية كنفقات الدعم المقدم من قبل الحكومة لبعض السلع الأساسية كالمشتقات النفطية والقمح ونفقات الدفاع والأمن والنفقات الاجتماعية الضرورية؛ وفي ضوء ذلك تتمثل أهم الآثار السلبية في المالية العامة فيما يلي:

- تراجع النشاط الانتاجي والاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الفوائض الاقتصادية والعوائد الضريبية.

- انخفاض موارد الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية بسبب تراجع التجارة الخارجية والاستثمار.
- زيادة الانفاق على استيراد السلع والخدمات التي توقف انتاجها أو استخراجها لاسيما النفط والحبوب وغيرها من المنتجات السورية النهائية.

- زيادة الانفاق بغرض ترميم البنى التحتية التي لا تحتل التأخير كالطرق والطاقة وغيرها.
- زيادة الانفاق العسكري لمواجهة المجموعات الارهابية.
- وهنا تكون الحكومة أمام خيارين إما التمويل من الداخل أو التمويل من الخارج.
- يمكن تمويل العجز من مصادر محلية (مصرفية و غير مصرفية) أو مصادر خارجية، ويحتاج أي تقييم لسياسة التمويل بالعجز بحسب طريقة تمويل العجز، لأن كل طريقة تمويل تتسم بآثار وتكاليف معينة على الاقتصاد الكلي: (68)

- تمويل محلي:

- الاقتراض من المصرف المركزي.
- الاقتراض من المصارف الأخرى.
- الاقتراض من القطاع غير المصرفي.
- تمويل خارجي أو استخدام الاحتياطات الأجنبية.
- يرتبط كل شكل من أشكال التمويل بأحد الاختلالات الاقتصادية الكلية الأساسية:
- الإفراط في خلق النقود يرتبط بالتضخم.
- الإفراط في الاقتراض من الخارج يرتبط بمشكلة المديونية الخارجية.
- استنزاف الاحتياطات يرتبط بأزمة سعر الصرف.
- الإفراط في الاقتراض المحلي يرتبط بارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، ومن ثم تكلفة هذا الاقتراض في المستقبل.

1.1.2. التمويل الداخلي. (69)

أ. الاقتراض من المصرف المركزي.

- تقترض الحكومة من المصرف المركزي عن طريق بيعه سندات خزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.
- تنجم عن حيالة السندات زيادة في أصول المصرف المركزي، كما تزداد ودائع الحكومة لديه وبالتالي حتى الآن لا يحدث تغير في صافي المستحقات على الحكومة.
- عندما تستخدم الحكومة هذه الأموال المقترضة على شكل مدفوعات إلى القطاع الخاص، تنخفض ودائعها لدى المصرف المركزي، وتزيد ودائع القطاع الخاص في أحد

68 - عبد القادر، خالد، "السياسة المالية كأداة للنمو والتثبيت الاقتصادي"، صندوق النقد العربي، 2006، ص13.

69 - يوسف، عبد الهادي، "تحليل المالية العامة والتنبؤ"، صندوق النقد الدولي، 2012، ص11-12 بتصرف.

- المصارف، وبالتالي تزداد ودائع الأخير لدى المصرف المركزي، وهنا يزداد صافي الائتمان المقدم من المصرف المركزي إلى الحكومة.
- **القاعدة النقدية = النقد المصدر (العملة) + ودائع المصارف لدى المصرف المركزي.**
- وهكذا فإن تمويل عجز المالية العامة عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي يؤدي إلى زيادة معادلة تماماً في القاعدة النقدية.
- تؤدي الزيادة في القاعدة النقدية إلى زيادة في عرض النقود بوساطة المضاعف النقدي.
- يؤدي تمويل العجز عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي (إصدار النقد) إلى إحداث ضغوط تضخمية، ويمكن أن تكون زيادة عرض النقود سليمة وغير مسببة للتضخم إذا كانت تستخدم لتلبية الطلب المتزايد على النقود الذي يمكن أن يكون ضمن الحدود الطبيعية للاقتصاد بغرض المعاملات أو المضاربة أو الاحتياط وإذا استخدمت للمشاريع الاستثمارية.
- يؤدي تمويل العجز عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي إلى إحداث ضغوط تضخمية، إذا تجاوز عرض النقود الطلب على النقود.
- زيادة الطلب على شراء الأصول الحقيقية (العقارات - السيارات والسلع...) حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار هذه الأصول، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.
- تؤدي زيادة الطلب على الأصول المالية (الأوراق المالية - السندات...) إلى ارتفاع أسعارها وانخفاض معدلات الفائدة، الأمر الذي يسهم في تشجيع الاستثمار الخاص وزيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.
- ب. التمويل عبر الاقتراض من المصارف الأخرى.**
- لا يؤدي الاقتراض من المصارف الأخرى إلى خلق زيادة في القاعدة النقدية بخلاف التمويل عبر الاقتراض من المصرف المركزي.
- يؤدي هذا الأسلوب من التمويل إلى مزاحمة القطاع الخاص (The crowding out effect) كونه يخفف من التمويل الموجه للاستثمار من قبل القطاع الخاص، وبالتالي يسهم في رفع معدلات الفائدة وتخفيض الاستثمار ويؤثر سلباً في النمو الاقتصادي.⁽⁷⁰⁾

70 - عبد القادر، خالد، "السياسة المالية كأداة للنمو والتثبيت الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ج. التمويل عبر الاقتراض من القطاع غير المصرفي.

يمكن أن يؤدي التمويل عبر الاقتراض من القطاع غير المصرفي من خلال سندات دين عام إلى ازدياد معدلات الفائدة والذي يؤدي بدوره إلى مزاحمة القطاع الخاص وإضعاف النشاط الاقتصادي. ويذكر أنّ الجمهورية العربية السورية تعتمد بشكل عام على سياسة الاقتراض الداخلي من المصرف المركزي لاسيما خلال فترة الحرب (2011-2016) على الرغم من مخاطر الاقتراض الداخلي إلا أنّها تبقى أقل خطراً من الاقتراض الخارجي والتي تحمل في طياتها مخاطر تراجع سعر الصرف، وبالتالي تفاقم المديونية والتي سيتم تسديدها بالعملة الأجنبية، مع التنويه إلى أنّه لا بد من الاعتماد على الاقتراض الخارجي لبعض السلع الأساسية المستوردة كالنفط والحبوب وغيرها، حيث اعتمدت الحكومة خلال فترة الحرب المذكورة على الخطوط الائتمانية الإيرانية لاستمرار النفط والسلع، فقد استجرت الحكومة شحنات نفطية بموجب خطين ائتمانيين نفطيين من إيران لغاية نهاية عام 2016 بقيمة 7.2 مليار دولار وخط سلمي إيراني بقيمة 1 مليار دولار.

2.1.2. التمويل الخارجي. (71)

يتم التمويل الخارجي عبر إصدار سندات لغير المقيمين ويؤدي إلى:

- تراجع سعر صرف العملة الوطنية.
 - تراجع القدرة التنافسية للصادرات الوطنية.
 - تفاقم معدلات التضخم لاسيما إذا تم توجيه التمويل للنفقات الجارية.
- وقد عمدت وزارة المالية السورية إلى اعتماد مصدر التمويل المحلي من خلال الاقتراض المباشر من مصرف سورية المركزي منذ عام 2011 وطوال فترة الحرب استناداً لأحكام قانون موازنات كل سنة ومنها قانون موازنة عام 2016 الذي تضمن في مادته رقم 28:

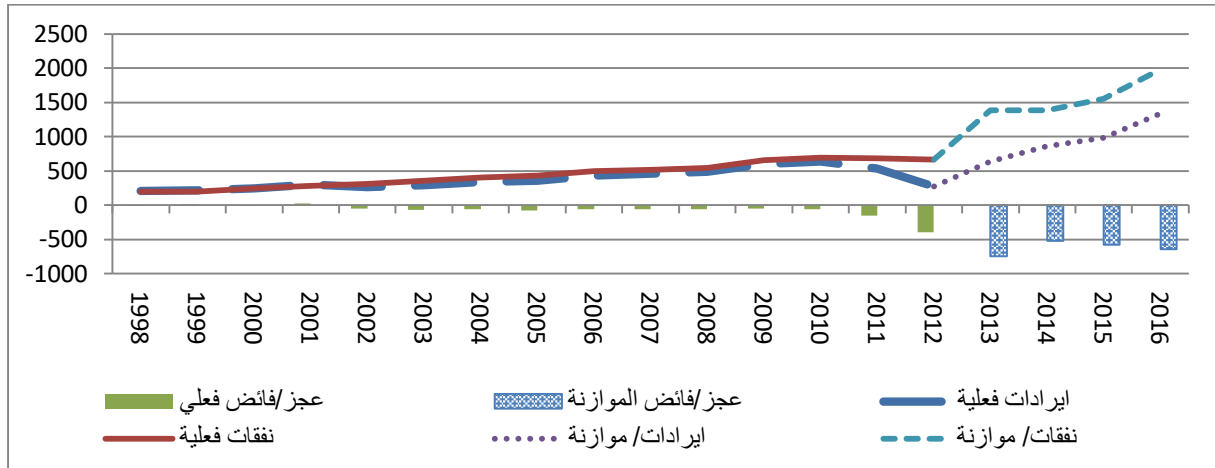
"يقوم مصرف سورية المركزي بمنح وزارة المالية /صندوق الدين العام/ قروضاً وسلفاً لتسديد العجز التمويني وعجز الموازنة العامة للدولة لعام 2016". وذلك استثناءً من أحكام المادة 18 من المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007، التي تنص: "خلافاً لأي نص نافذ:

أ- لا يجوز للوزارة تسديد أي عجوزات جديدة مهما كان نوعها أو سببها لاحقة لتاريخ سريان هذا المرسوم التشريعي بقروض جديدة من المصرف.

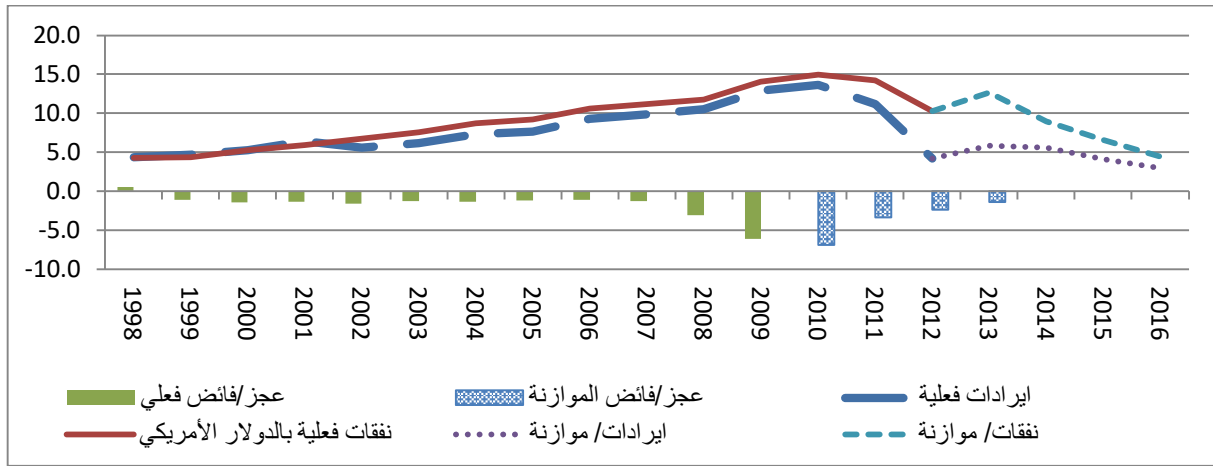
ب- لا يجوز أن تتجاوز مديونية الحكومة تجاه المصرف بعد سريان أحكام هذا المرسوم التشريعي الرصيد القائم لهذه المديونية بتاريخ سريانه".

71 - يوسف، عبد الهادي، "تحليل المالية العامة والتنبؤ"، مرجع سبق ذكره، ص 13-16 بتصرف.

الشكل البياني رقم 2-4 عناصر الميزانية والموازنة العامة للدولة بمليارات الليرات السورية (1998-2016)



الشكل البياني رقم 2-5 عناصر الميزانية والموازنة العامة للدولة بمليارات الدولارات الأمريكية (1998-2016)⁷²



نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه رقم (2-4) المقيم بالليرات السورية أنّ العجز في الميزانية العامة للدولة يكاد لا يذكر خلال الفترة (1998-2010) في حين تزايد منذ عام 2011 ويعود ذلك إلى تراجع الإيرادات بشكل واضح منذ عام 2011 وبالمقابل نلاحظ تزايد النفقات بشكل كبير في الموازنة منذ عام 2013 جراء الحرب وتزايد النفقات من جهة؛ ومن جهة أخرى أدى تراجع سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية إلى تزايد عدد الليرات السورية المعادلة لنفس المستوى من الموازنة للسنوات السابقة كما يتضح من خلال الشكل البياني المقيم بالدولار الأمريكي رقم (2-5)؛ حيث يتضح تراجع الإيرادات والنفقات منذ عام 2012 مقيمة بالدولار الأمريكي في حين يتبين تزايد الإيرادات والنفقات منذ عام 2012 مقيمة بالليرات السورية (من خلال الشكل البياني رقم 2-4)، وبالنسبة فإنّ عجز الموازنة العامة للدولة سيكون مؤشراً خطيراً في حال نجم عن تغطية نفقات جارية يمكن أن تؤدي إلى رفع معدلات التضخم

⁷² - لا يتوفر بيانات عن نفقات وإيرادات الميزانية قبل تاريخ 1998.

وانخفاض كل من الانتاج والتصدير والنمو الاقتصادي، ويمكن أن يكون مؤشراً ايجابياً في حال نجم عن تغطية نفقات استثمارية ينتج عنها نمو اقتصادي جيد، مما يؤثر إيجاباً في ميزان المدفوعات.

2.2. النمو الاقتصادي:

أدت الحرب على سورية إلى أضرار كبيرة في البنية التحتية اللازمة للإنتاج من تدمير قطاعات الطاقة الكهربائية والنفط والنقل والمعامل والمدن الصناعية وجميع مقومات الانتاج من مواد أولية محلية، علاوة على أثر الحرب في ارتفاع كبير في الأسعار المستوردة والمحلية أدت إلى ارتفاع كلف الانتاج، كل ذلك أدى إلى تدهور كبير في عجلة الانتاج وانكماش في الناتج المحلي الإجمالي وتدهور قطاع التصدير.

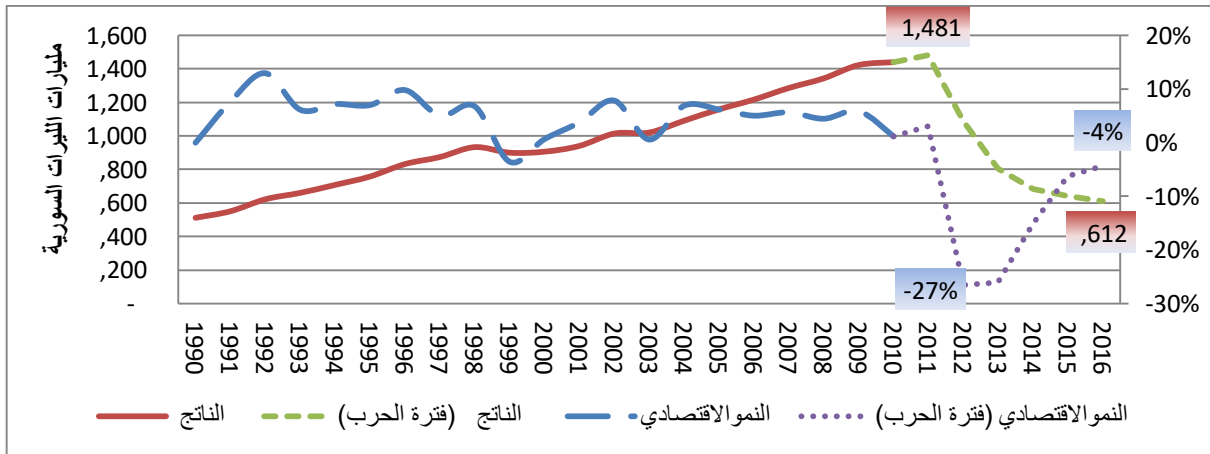
جدول رقم 2-4 تطور النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة لعام 2000

الأرقام بملايين الليرات السورية

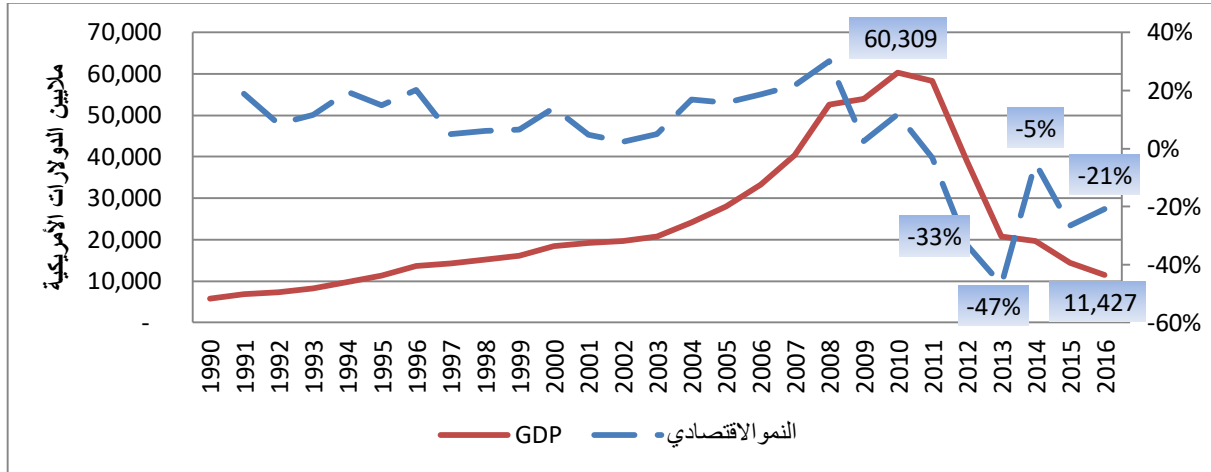
العام	الناتج	النمو الاقتصادي	العام	الناتج	النمو الاقتصادي
1990	510,548	-	2004	1,089,027	7%
1991	549,690	8%	2005	1,156,714	6%
1992	621,002	13%	2006	1,215,082	5%
1993	659,196	6%	2007	1,284,035	6%
1994	706,744	7%	2008	1,341,516	4%
1995	756,404	7%	2009	1,420,833	6%
1996	830,726	10%	2010	1,437,661	1%
1997	872,460	5%	2011	1,481,089	3%
1998	931,660	7%	2012	1,088,379	-27%
1999	898,552	-4%	2013	804,664	-26%
2000	904,622	1%	2014	682,918	-15%
2001	938,939	4%	2015	639,926	-6%
2002	1,012,726	8%	2016	612,483	-4%
2003	1,018,708	1%	-	-	-

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث حيث تم الاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء خلال الفترة (1990-2016).

الشكل البياني رقم 2-6 تطور النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة لعام 2000 مقيم باللييرة

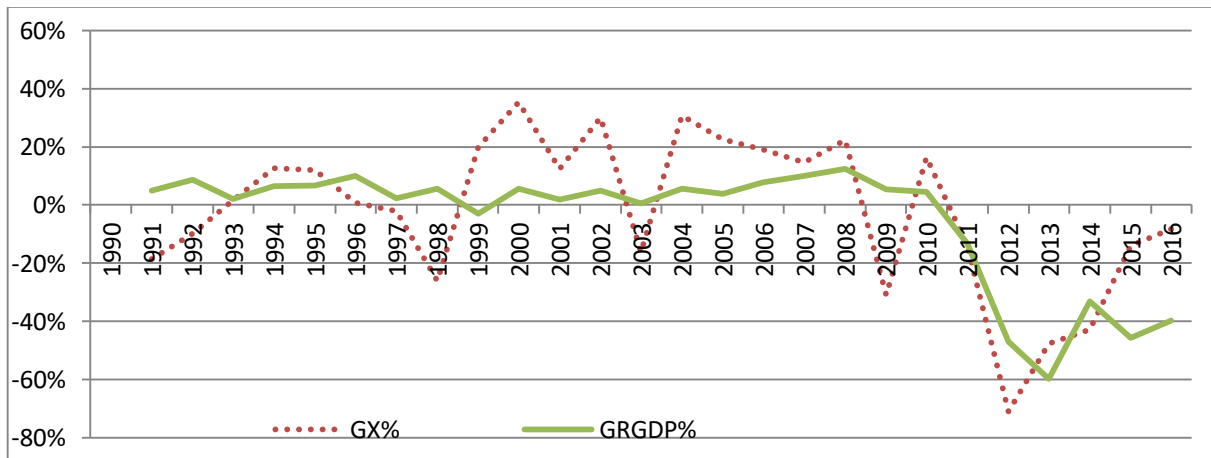


الشكل البياني رقم 7-2 تطور النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابتة لعام 2000 بالدولار



وفقاً للبيانات الواردة في الجدول أعلاه الفعلية فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تراكمية كبيرة بلغت 59% خلال الفترة (2016-2012)، حيث انكمش بنسبة 27% عام 2012 وبنسبة 26% عام 2013 وبنسبة 15% عام 2014 وبنسبة 6% عام 2015 وبنسبة 4% عام 2016، وفقاً للتقديرات المدروسة متأثراً بالتخريب الممنهج من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة والتي دمرت البنى التحتية والمعامل والمنشآت الانتاجية وخروج الكثير من الورشات والقطاعات الانتاجية في المدن الكبرى حلب وريف دمشق وحمص وخروج المناطق الشمالية الشرقية عن الخدمة في مجال النفط والغاز والزراعة لاسيما زراعة السلع الاستراتيجية (الحبوب والأقطان) علاوة على تدهور قطاع السياحة، كل ذلك أدى إلى تدهور الانتاج وانكماش الناتج المحلي الإجمالي وحرمان البلد من الواردات بالعملات الأجنبية.

الشكل البياني رقم 8-2 تطور معدل نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات (2016-1990)



وبالنظر إلى الشكل البياني رقم 7-2 أعلاه نلاحظ أنّ انكماش الناتج المحلي الإجمالي مقيماً بالدولار الأمريكي كان بمعدلات أكبر منه في حال تم تقييمه بالليرات السورية، حيث سجل أكبر انكماش عند

مستوى 47% عام 2012، كما انكمش الناتج بشكل كبير من 30.5 مليار دولار عام 2010 إلى حوالي 1.3 مليار دولار عام 2016 بالأسعار الثابتة، وبالنظر إلى الشكل البياني رقم 2-8 نلاحظ أنّ تراجع النمو الاقتصادي الحقيقي الذي بلغ ذروته عند نسبة 60% عام 2013 متأثراً بتراجع الإنتاج التصدير فقد تراجع نمو الصادرات وبلغ ذروة تراجعه عند مستوى 71% عام 2012، مما زاد من الخلل في ميزان المدفوعات وتراجع كبير في سعر الصرف الحقيقي، وبالنتيجة؛ أدى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (1990-2010) إلى ارتفاع الصادرات خلال الفترة ذاتها في ظل نمو اقتصادي مقبول آنذاك، إلا أنّ الصادرات شهدت انتكاسة في عام 2003 إبان الحرب الأمريكية والغربية على العراق وفي عامي 2008 و2009 مع بدء الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والتي أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب العالمي، وخلال الفترة (2011-2016) فقد أدت الحرب إلى تراجع حساسية الجهاز الإنتاجي والصادرات للتراجع الكبير في سعر الصرف الحقيقي.

محددات النمو الاقتصادي:

يوجد عدة مصادر للنمو الاقتصادي أهمها: تراكم رأس المال، والتقدم التكنولوجي، الانتاجية، العمالة.

أ. تراكم رأس المال:

يستند مصدر تراكم رأس المال على عدد من الأسس هي:

- يعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات من الدخل القومي.
- لا بد أن يفوق الناتج القومي حجم الاستهلاك لتوفير معدل إيجابي للاستثمار.
- زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الناتج الفردي وارتفاع الدخل القومي الحقيقي.
- هناك علاقة طردية بين انتاجية الفرد ونصيب الفرد من رأس المال. (73)

ب. التقدم التكنولوجي:

يعتمد التقدم التكنولوجي على عدد من الأسس:

- يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الانتاج.
- التقدم التكنولوجي يتطلب العديد من الاستثمارات في البحث والمعرفة وهو ما يؤدي إلى توسيع الفجوة في التكنولوجيا المتاحة بين الدول.
- يمكن للدول الغنية (وهي بالطبع الدول المتقدمة تكنولوجيا) زيادة الاستثمارات في سبيل المزيد من المعرفة والتقدم التكنولوجي وهو ما يؤدي إلى زيادة الفجوة في الدخل والناتج الفردي الحقيقي. (74)

73 - قنديل، ماجدة "مصادر النمو الاقتصادي"، معهد صندوق النقد الدولي، ص4-5، بتصرف.

ج. الانتاجية:

تعرف الانتاجية (Productivity) على أنها نسبة لقياس حجم المخرجات إلى حجم المدخلات المستخدمة للإنتاج.⁽⁷⁵⁾ وبالتالي هي مقياس كفاءة الإنتاج على المستوى الوطني الذي يجسد قدرة الاقتصاد على استثمار الموارد البشرية اللازمة لتوليد الناتج والدخل، ويشير نمو الإنتاجية إلى زيادة في قيمة المخرجات المنتجة لمستوى معين من المدخلات على مدى فترة زمنية محددة.

إنَّ إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج (TFP) يجسد الكفاءة التي يتم الجمع بين العمل ورأس المال لتوليد الناتج، والذي بدوره يعتمد على قدرة الشركات على الابتكار، فضلاً عن تعزيز بيئة المنافسة، وتزليل العقبات الإدارية غير الضرورية، وتوفير بنية تحتية حديثة وفعالة، وتتيح سهولة الوصول إلى التمويل.⁽⁷⁶⁾ ومن جهة أخرى يعتمد نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على التقدم التكنولوجي وعلى المستوى المؤسسي والتنظيمي والبيئة القانونية التي تتمتع بها المؤسسات المعنية، يؤدي تراجع الانتاجية إلى تراجع الانتاج وارتفاع في تكلفته، وبالتالي تخفيض تنافسية المنتجات السورية مما يسهم بتخفيض الصادرات، وبالمقابل يؤدي انخفاض الإنتاجية إلى تراجع سعر الصرف الحقيقي.

د. العمالة: تؤثر قوة العمل ومعدل مشاركة القوى العاملة في الانتاج في حجم الانتاج ومعدل النمو الاقتصادي والمقدرة على التصدير.

3.2. الاستثمار:

تسببت الحرب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية إلى تراجع مؤشر الاستثمار، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما أدت حالة عدم اليقين السائدة في السوق إلى قيام عدد كبير من المستثمرين بتقليص استثماراتهم داخل سورية ونقل بعضهم منشآتهم إلى خارج البلاد، كما توقف عدد كبير من المشاريع العامة والخاصة التي كانت قيد التنفيذ، وإغلاق العديد من المعامل والمنشآت أو تقليص أنشطة البعض منها؛ مما انعكس على ارتفاع معدلات البطالة، وفقدان عدد كبير من العاملين لعملهم، وتراجع الانتاج والتصدير، والتأثير سلباً في وضع ميزان المدفوعات.

⁷⁴ - المصدر السابق نفسه، ص6.

⁷⁵ - ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT(OECD), **Measuring Productivity**, France, 2001,p11.

⁷⁶- Belkhir, Mohamed, "Supply and Productivity – Growth Diagnostics and Structural Reform", International Monetary Fund, 2018, p5..

4.2. موارد قطاع السياحة:

يعدّ قطاع السياحة من القطاعات المهمة التي تأثرت بالحرب التي شهدتها سورية منذ عام 2011؛ حيث حدث انخفاض حاد للقادمين السياح إلى سورية بنسبة 98% خلال فترة الحرب مقارنةً مع عام 2010؛ فقد انخفضت أعداد القادمين إلى سورية بشكل عام من (9.5) مليون قادم عام 2010 إلى (0.6) مليون قادم عام 2013؛ أي بانخفاض قدره (93%)، مما أثر في الريعية الاقتصادية للمنشآت الفندقية والتي بلغ عددها (801) منشأة بطاقة (30841) غرفة و(58048) سرير؛ حيث انخفضت نسب الإشغال من (64%) عام 2010 إلى (14.5%) عام 2011، وإلى (7.6%) فقط عام 2012 وإلى (11%) عام 2013.⁽⁷⁷⁾ كما انخفضت المداخل السياحية في منافذ الإنفاق السياحي كافة (الإقامة - الإطعام - التسوق - النقل السياحي ...) لنهاية عام 2013 مقارنةً مع عام 2010 نتيجة الأعمال الإرهابية من (319) مليار ليرة سورية إلى (4.6) مليار ليرة سورية عام 2013، أي انخفضت بنسبة (99%)، مما أثر في الصناعة الفندقية وفي كل من قطاع التجارة وقطاع النقل السياحي وبشكل -غير مباشر على قطاع الزراعة والصناعة، كما قدرت الخسارة السنوية لعائدات القطاع السياحي بـ 387 مليار دولار خلال الفترة 2011-2014.⁽⁷⁸⁾ وبالتالي أثر ذلك في تراجع موارد البلد من القطع الأجنبي. أما بالنسبة للاستثمارات السياحية يلاحظ انخفاض في حجم الاستثمارات التي دخلت بالخدمة من (19) مليار ليرة سورية في عام 2010 إلى 16.5 مليار ليرة سورية في عام 2011، وإلى (4.7) مليار ليرة سورية في عام 2012، وإلى (1.5) مليار ليرة سورية في عام 2013، وبالمقابل لم تتأثر الاستثمارات السياحية الحاصلة على رخصة إشادة حيث ارتفعت بمعدل نمو (11%) عام 2011 عن 2010، وبنسبة (5%) عام 2012 عن عام 2011، وبنسبة (5.6%) عام 2013 عن عام 2012، كون معظمها يعود لمستثمرين سوريين،⁽⁷⁹⁾ كما تعرضت الكثير من المنشآت السياحية والمعالم الأثرية والمتاحف لمختلف أشكال التدمير والسرقة من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة من جراء الحرب التي تمر بها سورية؛ وما لذلك من تدمير كبير للمعالم الأثرية وطمس معالم الحضارة السورية القديمة ومالها من تكاليف مادية ومعنوية واجتماعية وبشرية لاتعد ولا تحصى، وعليه أدى تدهور قطاع السياحة إلى تراجع إيرادات البلد من القطع الأجنبي والتأثير سلباً في وضع ميزان المدفوعات.

77 - تقرير الاستثمار السنوي السادس لعام 2013، الصادر عن هيئة الاستثمار السورية، ص55.

78 - التقرير السابق نفسه لعام 2014، ص77.

79 - التقرير السابق نفسه لعام 2013، ص55.

الخلاصة؛

تضمن المبحث الثاني - ميزان المدفوعات السوري كإطار تحليلي: محورين؛ الأول: مؤشرات التجارة الخارجية؛ وأهمها: **معدل تغطية المستوردات** والذي يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات وبالمتوسط يوجد عجز في تغطية الصادرات للمستوردات؛ و**معدل التغطية** والذي يعدّ أحد معايير التغطية الاقتصادية وهو عبارة عن نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وتبين من خلال الدراسة انخفاض معدل التغطية في سورية خلال فترة الدراسة؛ و**معدل القدرة على التصدير** والذي يمثل نسبة الصادرات من السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي وتبين من خلال الدراسة أنّ اعتماد البلد على التصدير ليس كبيراً خلال فترة الدراسة؛ و**معدل القدرة على سداد الواردات** ويقيم بعدد الأيام ويعبر عنه أيضاً بمدى كفاية الاحتياطيات الأجنبية للبلد حيث تبين أنّ معدل القدرة على سداد الواردات سجل نسبة كافية وفقاً للمعايير السائدة؛ ويمكن قياس **العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والناتج المحلي الإجمالي** والتي تمثل نسبة العجز في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تبين أنّ النسبة كانت أكبر من اللازم الأمر الذي يبين أنّ احتياطيات القطع الأجنبي لسورية تستدعي الاستدانة. و**المحور الثاني**؛ أثر أهم المؤشرات الاقتصادية في وضع ميزان المدفوعات: ومن هذه المؤشرات **الموازنة العامة للدولة حيث تزايد عجز الموازنة حيث تزايد عجز الموازنة خلال فترة الحرب نتيجة تراجع أداء المؤشرات الاقتصادية، وبالتالي انخفضت الموارد الضريبية بشكل كبير في الوقت الذي زادت فيه النفقات لتمويل الحرب والاقتصاد ومختلف النفقات الاستثمارية اللازمة لاستمرار عمل بعض المنشآت الحكومية والنفقات الجارية من رواتب وأجور وغيرها؛ كما أدت الحرب التي شهدتها سورية إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة الأضرار الكبيرة التي عصفت بالبنية التحتية اللازمة للإنتاج، كل ذلك أدى إلى تدهور كبير في عجلة الإنتاج وانكماش في الناتج المحلي الإجمالي؛ كما تراجع أداء الانتاجية والعمالة، وتراجع مؤشر الاستثمار، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما أدت حالة عدم اليقين السائدة في السوق إلى قيام عدد كبير من المستثمرين بتقليص استثماراتهم داخل سورية ونقل بعضهم منشآتهم إلى خارج البلاد، كما توقف عدد كبير من المشاريع العامة والخاصة التي كانت قيد التنفيذ؛ مما انعكس على ارتفاع معدلات البطالة، وفقدان عدد كبير من العاملين لعملهم. ومن جهة أخرى يعدّ قطاع السياحة من القطاعات المهمة التي تأثرت بالحرب التي نشبت منذ عام 2011؛ حيث حدث انخفاض حاد للقادمين السياح إلى سورية بنسبة 98% خلال فترة الأزمة مقارنة مع عام 2010.**

الفصل الثالث: العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات

مقدمة؛

تعدّ العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات على غاية من الأهمية، حيث يمثل سعر الصرف الحقيقي أداة مهمة للتحكم بحجم المستوردات وبتنافسية الصادرات، وبالتالي التحكم بوضع ميزان المدفوعات وفي هذا الإطار فقد حددت الأدبيات الاقتصادية ثلاثة مناهج تحليلية للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات، وعليه سيتناول هذا الفصل مبحثين؛ الأول: الإطار المفاهيمي النظري للمناهج التحليلية لسعر الصرف الحقيقي ميزان المدفوعات، حيث يتمحور اهتمام منهج المرونات على التغيرات في أسعار السلع والخدمات كمحدد لميزان مدفوعات الدولة والقيمة التبادلية لعملتها، حيث تقيس المرونة درجة استجابة الكمية للتغير في السعر، بينما يفترض منهج الاستيعاب أنّ الأسعار تظل ثابتة ويركز على الدخل القومي والاستيعاب، ويهتم في تحليل حركة المؤشرات الاقتصادية الكلية، وبالتالي يركز منهج الاستيعاب على سوق السلع ويهمل سوق النقد؛ في حين يفترض النقديون وفقاً للمنهج النقدي أنّ ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية، وبالتالي يتم التعبير عن ميزان المدفوعات من وجهة نظر العرض والطلب على النقود، ويتناول المبحث الثاني؛ أثر الحرب والعقوبات الاقتصادية في العلاقة سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات السوري (2011-2016) والذي يتناول الآثار السلبية التي ساهمت بشكل كبير في تدهور المؤشرات الاقتصادية، وبالتالي يتضمن هذا الفصل المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمناهج التحليلية لسعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات

أولاً- أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بدلالة منهج المرونات.

ثانياً- أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بدلالة منهج الاستيعاب

ثالثاً- أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بدلالة المنهج النقدي

المبحث الثاني: أثر الحرب والعقوبات الاقتصادية في العلاقة سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات السوري (2011-2016)

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي للمناهج

التحليلية

لسعر الصرف الحقيقي وميزان

المدفوعات

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمناهج التحليلية لسعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات

أولاً- أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بدلالة منهج المرونات.

1. إطار مفاهيمي حول منهج المرونات.

يؤكد منهج المرونات على آثار تخفيض قيمة العملة الوطنية بدلالة تغير الأسعار النسبية للصادرات والواردات؛ ويمكن لتخفيض قيمة العملة أن يحسن من حالة الميزان التجاري، وذلك إذا ما توفرت شروط مارشال وليرنر Marshall-Lerner conditions، والتي تتلخص فيما يلي: تتحسن حالة الميزان التجاري عقب التخفيض في قيمة العملة إذا كان مجموع مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات أكبر من الواحد الصحيح،⁽⁸⁰⁾ ويعمل التخفيض هنا من خلال كلٍّ من أثر السعر والحجم. وفقاً لمنهج المرونات تعدّ أسعار السلع والخدمات محدداً لميزان المدفوعات ولسعر الصرف الحقيقي، وفي هذا الإطار نقيس المرونة درجة استجابة كمية الصادرات والواردات للتغير في الأسعار؛ حيث تؤثر أسعار السلع والخدمات المحلية في الطلب الخارجي عليها وتتأثر المستوردات بأسعار السلع والخدمات في الخارج، ومن جهة أخرى فإنّ تغيرات سعر الصرف الحقيقي تؤثر في المستوردات والصادرات، وبالتالي نجد أنّ الكمية المطلوبة من الواردات والكمية المعروضة من الصادرات تتغير بتغير الأسعار المحلية. وهنا تبرز أهمية مقاييس المرونة في تحديد مقدار الاستجابة من جانب الكمية المطلوبة من الواردات والكمية المعروضة من الصادرات نتيجة تغيير سعر الصرف الحقيقي، وهذا يساعد في كيفية تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

2. سعر الصرف وميزان المدفوعات:

لتوضيح مفهوم آثار تخفيض (Devaluation) أو انخفاض (Depreciation) قيمة عملة ما، ودور مرونة الطلب على الواردات وعرض الصادرات، نأخذ حالة دولة ما تعاني من عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، يوضح الشكل رقم (3-1) منحنيات الطلب على الصرف الأجنبي (D_E)، (D'_E) ومنحنيات عرض الصرف الأجنبي (S_E)، (S'_E) كما نفترض أنّ سعر الصرف الحاضر بين الدولار الأمريكي واليورو (1:1) وتزيد الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي على الكمية المعروضة بمقدار 40 مليون يورو.⁽⁸¹⁾ وفي ظل طلب الرعايا الأمريكيين على السلع والخدمات المستوردة الذي يولد

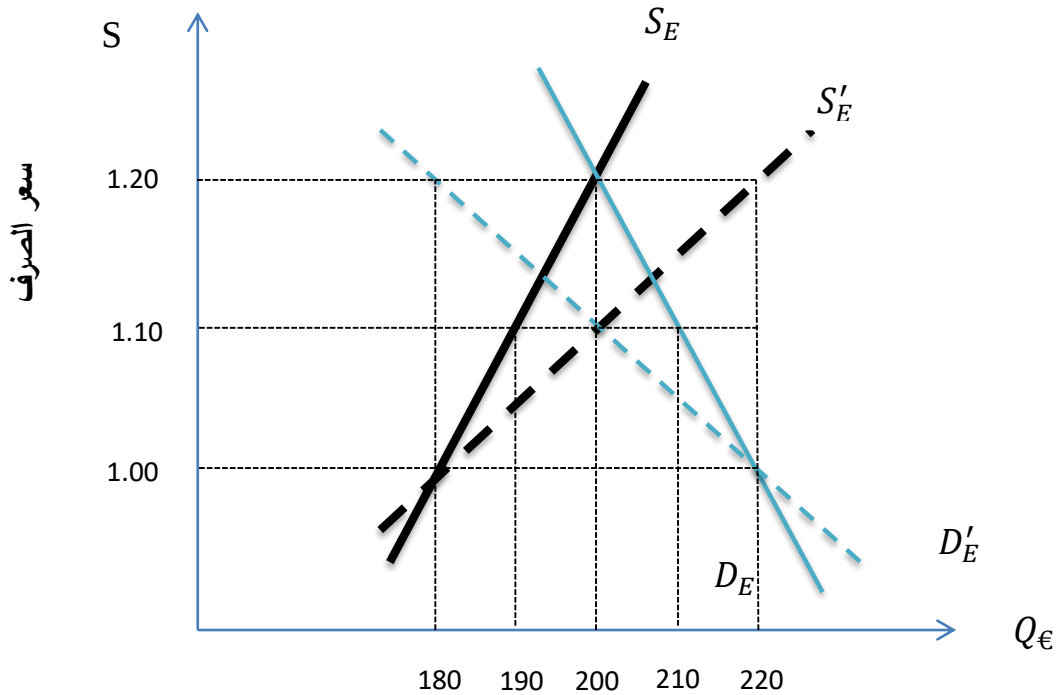
80 - "النقود والتمويل الدولي"، مصدر سبق ذكره، ص 68.

81 - "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مصدر سبق ذكره، ص 348.

طلبهم على الصرف الأجنبي، وعرض المنتجين الأمريكيين من الصادرات الذي يولد العرض من الصرف الأجنبي؛ فإذا كانت الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تزيد على الكمية المعروضة منه من جانب المستورد الأوروبي نجد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وهو ما يعادل 40 مليون يورو أو 40 مليون دولار وفقاً لسعر الصرف الذي افترضناه.

وإذا افترضنا أنّ الحكومة الأمريكية ترغب في السماح لقيمة الدولار الأمريكي بالانخفاض مقابل اليورو، فإنه عندما يزيد عدد وحدات الدولار المطلوبة لشراء كل وحدة من اليورو، نجد أنّ الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تتجه للانخفاض، بينما تميل الكمية المعروضة من العملات الأجنبية للارتفاع؛ أي ترتفع الصادرات الأمريكية بينما تنخفض الواردات.

الشكل البياني رقم 1-3 منحنى الطلب والعرض من الصرف الأجنبي (بالملايين)



الكمية المطلوبة والمعرضة

المصدر: اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مصدر سبق ذكره، ص 349.

أ- دور المرونة: The role of Elasticity

تجري تسوية وضع ميزان المدفوعات من خلال أثر تغيرات أسعار الصرف في الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية والذي يؤثر بدوره في التدفقات التجارية مع بقية العالم؛ ويتم تحديد هذه الأسعار

النسبية بحسب نسبة أسعار التصدير والاستيراد بالعملة المحلية⁸². نحتاج لإزالة عجز الحساب الجاري تماماً تخفيض سعر صرف الدولار، ولكن السؤال ما هو المقدار الواجب تخفيضه وللإجابة على هذا السؤال نعتمد على مجموعة من منحنيات العرض والطلب. وبالنظر إلى الشكل البياني رقم (3-1) نلاحظ أنّ منحنى الطلب على الصرف الأجنبي (D'_E) ومنحنى عرض الصرف الأجنبي (S'_E) في حالة توازن عند سعر صرف مقداره 1.1 دولار لكل يورو وعند هذه النقطة يزول عجز الميزان الجاري، أي أنّ مقدار الانخفاض اللازم في قيمة الدولار لتصحيح العجز في الحساب الجاري هو 10% مقابل اليورو. وعلى العكس من ذلك إذا أخذنا منحنى الطلب على الصرف الأجنبي (D_E) ومنحنى عرض الصرف الأجنبي (S_E) نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (3-1) أنّ انخفاضاً مقداره 10% في قيمة الدولار مقابل اليورو لا يزيل العجز في الحساب الجاري بشكل كامل، حيث يظل لدينا عجز مقداره 20 مليون دولار، وبالتالي يجب تخفيض سعر الصرف ليصبح 1.20 دولار لكل يورو حتى تتم إزالة هذا العجز تماماً أي يجب تخفيض سعر الصرف بمقدار 20% لإزالة العجز في الحساب الجاري.

وبما أنّ منحنى الطلب (D'_E) أكثر مرونة من منحنى الطلب (D_E) فإنّ انخفاض قيمة الدولار بنسبة 10% سوف يولد تغييراً أكبر في الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عبر المنحنى (D'_E) بالقياس إلى منحنى الطلب الأقل مرونة (D_E). وبالمثل فإنّ انخفاضاً بنسبة 10% بقيمة الدولار يولد تغييراً أكبر في الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عبر المنحنى عبر منحنى العرض الأكثر مرونة (S'_E) قياساً إلى حالة منحنى العرض (S_E)، وعليه نستطيع القول أنّ مرونة العرض والطلب على الصرف الأجنبي تعدّ من المحددات الأساسية لعملية موازنة العجز في ميزان المدفوعات.⁽⁸³⁾ وهنا لابد من الإشارة إلى أنّ مرونة العرض والطلب على العملات الأجنبية يرتبط بمرونة عرض الصادرات والطلب على الواردات وهذه بدورها ترتبط بالعديد من العوامل والتي تختلف طبيعتها من بلد إلى آخر كتنافسية المنتجات ومرونة الجهاز الانتاجي للبلد المصدر والطلب الخارجي على منتجات البلد المعني وغيرها.

ب- شرط مارشال - ليرنر: The Marshall- Lerner Condition

يحدد مارشال - ليرنر الشرط الضروري لاستقرار سعر الصرف المتمثل بأنّه ينتج استقرار سعر الصرف عندما يكون مجموع القيم المطلقة لمرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات أكبر

⁸² - Thirteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics

Washington, D.C., October 23-27, 2000, International Monetary Fund, p3.

⁸³ - "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مصدر سبق ذكره، ص 349-350.

من الواحد؛ وغالباً يتحقق هذا الشرط ولكن هناك إمكانية لعدم تحقق هذا الشرط في الأجل القصير جداً.⁽⁸⁴⁾ مع العلم أن انخفاض سعر الصرف لا يقود دائماً إلى تحسن حالة ميزان المدفوعات؛ ويمكن لارتفاع سعر الصرف Appreciation أن يزيد الفرق بين الكمية المعروضة من العملات الأجنبية وبين الكمية المطلوبة منه وتقود هذه الحالة إلى عدم استقرار سعر الصرف، حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة تنافسية الصادرات، وبالتالي زيادة الصادرات في حال توفر مرونة للجهاز الانتاجي للبلد المعني الأمر الذي من شأنه زيادة الكمية المعروضة من العملات الأجنبية، في حين يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى زيادة حجم المستوردات ومن ثم زيادة الكمية المطلوبة من العملات الأجنبية.

3. قيم المرونة بحسب الأجل:

يتضمن شرط مارشال - ليرنر أن تكون مرونة عرض الصادرات والطلب على الواردات مرتفعة بدرجة كافية، حتى يمكن لانخفاض قيمة العملة أن يقلل العجز في ميزان مدفوعات الدولة المعنية، وبشكل عام تختلف درجة المرونة باختلاف الأفق الزمني المستخدم فالفترات الزمنية الطويلة تعطي قطاع العائلات وقطاع الأعمال الوقت المطلوب للتكيف مع التغييرات في السعر، فإن العرض والطلب يكونان أكثر مرونة سعرياً نسبياً عبر الفترات الزمنية الطويلة، وأقل مرونة في الفترات الزمنية القصيرة.⁽⁸⁵⁾ وعليه فإن أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار يعدّ غير مرّن في الأجل القصير نتيجة لعوامل عديدة منها العقود المبرمة للاستيراد أو عدم توفر السلع في الداخل أو العادات الاستهلاكية التي اعتاد عليها قطاع العائلات؛ بخلاف الأجل الطويل فهناك فرصة لكلا القطاعين لتعديل نمط الاستهلاك والانتقال إلى سلع بديلة أقل سعراً بما يحقق التوليفة السلعية لكل منهما؛ والاستجابة للتغير في الأسعار.

4. أثر منحنى (J): The J Curve Effect

في معظم الأحيان لا يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى تحسن فوري في وضع ميزان المدفوعات الدولة المعنية، وقد يؤدي إلى تغيرات في أسعار السلع والخدمات بعد فترة زمنية محددة؛ ومن الممكن أن يؤدي إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات في الأجل القصير ومن ثم يتجه لتسجيل تحسن في الأجل المتوسط والطويل، ويعرف ذلك باسم منحنى (J) حيث يأخذ منحنى العجز في الحساب الجاري

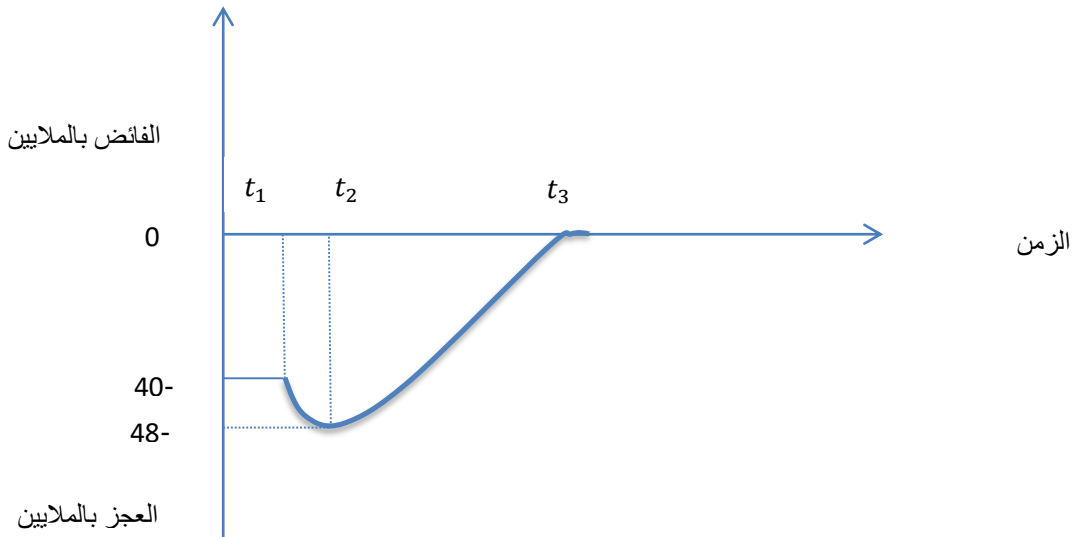
84- Allen, Mark, "Exchange Rates and Trade Balance Adjustment in Emerging Market Economies", International Monetary Fund, 2006, P12-13.

85 - "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مصدر سبق ذكره، ص 352-353.

شكل حرف (J)⁽⁸⁶⁾ ويفسر ذلك بعدة عوامل أبرزها: أولاً من جانب الاستيراد: وجود عقود استيراد مبرمة مع الخارج أو عدم توفر السلع محلياً؛ والسلوك الاستهلاكي للأفراد تجاه السلع الأجنبية؛ كما تمت الإشارة أعلاه؛ والتي تحتاج فترة من الزمن لتوفيق أوضاعها والتأقلم مع المتغيرات الجديدة والمتمثلة بارتفاع ثمن السلع والخدمات الأجنبية المستوردة ثانياً من جانب التصدير: حيث أنّ تنشيط التصدير من جراء ارتفاع تنافسية المنتجات نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية يحتاج أيضاً لفترة زمنية لخلق أسواق تصديرية أو توسيع الأسواق الموجودة وإبرام اتفاقات جديدة؛ وبالنتيجة سيتضح أثر تخفيض سعر الصرف في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط والطويل.

الشكل البياني رقم 2-3 أثر منحنى (J)

الحساب الجاري



المصدر: "The Effect of Exchange Rate Movements on Trade Balance: A Chronological Theoretical Review"، المصدر السابق نفسه، ص 4.

وبالتالي يؤثر انخفاض سعر الصرف للبلد المعني في الحساب الجاري بشكل سلبي نتيجة عدم استجابة الكمية المعروضة من الصادرات والكمية المطلوبة من الواردات للتغيرات في سعر الصرف في الأجل القصير، ومع مرور الوقت يصبح بإمكان كل من قطاع الأعمال والعائلات في البلد المعني إيجاد بدائل للسلع والخدمات المستوردة والتي ارتفع سعرها نتيجة انخفاض سعر الصرف في هذا البلد، لذلك نجد أنّ كمية السلع والخدمات المستوردة بدأت تميل للانخفاض، وبالمثل نجد أنّ كل من قطاع الأعمال والعائلات في البلدان الأجنبية قد أصبحا قادرين على تحويل إنفاقهما إلى السلع والخدمات في البلد

86 – Dhakir Abbas Ali, Fuadah Johari, and Mohammad Haji Alias, "The Effect of Exchange Rate Movements on Trade Balance: A Chronological Theoretical Review", Universiti Sains Islam Malaysia, 2014, p4.

المعني والذي غدت أسعار سلعه وخدماته أرخص نتيجة انخفاض سعر صرف عملته ونتيجة لذلك ستبدأ كميات السلع والخدمات المصدرة بالزيادة.

5. انتقال أثر سعر الصرف:

ينطلق مفهوم انتقال أثر سعر الصرف ERPT "Exchange Rate Pass-Through" من أثر تغيرات سعر الصرف في أسعار المستوردات، ويعرفه آخرون على أنه نسبة تغير أسعار المستوردات بالعملة المحلية نتيجة تغير 1% بسعر الصرف ما بين البلد المصدر والمستورد، كما يُعرف على أنه درجة انتقال تغيرات سعر الصرف على أسعار السلع المتاجر بها بعملة البلد المعني، على أي حال فإن انتقال أثر سعر الصرف يعود أيضاً إلى تأثيرات أسعار الصرف في التضخم المحلي،⁽⁸⁷⁾ كما أنّ درجة انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية ERPT تزداد بدرجة أكبر في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد.⁽⁸⁸⁾ حيث نجد أنّ سعر الصرف يؤثر في الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية، من خلال قناتي الطلب الكلي والعرض الكلي، وبالتالي يؤثر في الطلبين المحلي والأجنبي في السلع المحلية، حيث تؤثر تغيرات سعر الصرف في الطلب والعرض الكليين:⁽⁸⁹⁾ أولاً - بالنسبة لجانب الطلب؛ يؤدي انخفاض سعر الصرف الحقيقي إلى انخفاض أسعار الصادرات، وزيادة أسعار المستوردات، وينتج عن ذلك نمو الصادرات وزيادة كل من الطلب الكلي والنااتج المحلي الإجمالي، فتزيد معدلات التضخم، ثانياً - بالنسبة لجانب العرض؛ فيؤدي انخفاض سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة أسعار الموارد الأولية المستوردة مما يدفع المنتجين إلى زيادة أسعار السلع المحلية، أي أن معدل التضخم سيرتفع بغض النظر عن تغير مستوى الطلب الكلي.

وعليه فإنّ مفهوم انتقال أثر تغيرات سعر الصرف الحقيقي إلى الأسعار المحلية يعبر عن درجة الأثر الذي يتركه أي تغير لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية في المستوى العام للأسعار أو أسعار المستوردات على وجه التحديد كون أسعار المستوردات تؤثر في أسعار السلع المحلية؛ وبالتالي يعتبر سعر الصرف قناة لنقل إجراءات السياسة النقدية بشكل خاص والاقتصادية بشكل عام إلى أسعار السوق.

87 - koray alper September 2003, "Exchange rate pass-through to domestic prices in Turkish economy" - middle east technical university, p6.

88- Jonathan McCarthy, November 1999, 'Pass-Through Of Exchange Rates And Import Prices To Domestic Inflation In Some Industrialised Economies', Bank For International Settlements Working Papers, No. 79, p13.

89 - البنك المركزي المصري، مفاهيم مالية - العدد الثاني، قناة سعر الصرف لانتقال أثر السياسة النقدية، ص3.

1.5. العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار:

تتبنى السلطات النقدية سعر الصرف كأحد القنوات الرئيسة لانتقال أثر السياسة النقدية إلى الأسعار المحلية لاسيما في الدول النامية والتي تعاني من انكفاء فعالية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة كسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإلزامي، كما هي الحال في سورية، لذلك تهتم هذه السلطات النقدية بمقدار تأثر الأسعار المحلية بأسعار الصرف، وبالتالي يعدّ تفسير سلوك سعر صرف العملة من القضايا الاقتصادية المهمة في هذه المرحلة من التطور الاقتصادي في سورية، وبشكل عام في ظل اقتصاد السوق وحرية تدفق رأس المال يعدّ سعر الصرف أداة فعّالة في الربط بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية، وفي جذب الاستثمار، وفي تخصيص الموارد المتاحة وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، وفي هذا الإطار فإنّ دراسة آلية انتقال آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في دولة ما إلى أسعار السلع والخدمات المحلية في تلك الدولة، والتي تتوقف على عوامل عديدة منها مرونة الجهاز الانتاجي والقدرة على احلال المستوردات ومرونة الطلب على المستوردات وغيرها، ويعتمد معدل انتقال أثر تقلبات سعر الصرف إلى أسعار التجارة الخارجية على عدة عوامل منها: (90)

- درجة ارتباط الشركات المحلية مع الشركات الأجنبية.
 - معدل تغير أسعار السلع والخدمات.
 - معدل تغير الأجور.
 - مقاومة سعر الصرف للصدمات واستجابة معدلات الفائدة لمعدلات التضخم في داخل البلد وخارجه.
- وبالتالي كلما ارتفع معدل اعتماد الاقتصاد على الخارج وازدادت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وزادت أهمية سعر الصرف والقطاع الخارجي في الاقتصادي الوطني؛ ازداد تأثر الاقتصاد الوطني بأي صدمات خارجية وهنا تزداد حساسية سعر الصرف في نقل أي تقلبات إلى المستوى العام للأسعار المحلية؛ ومن جهة أخرى فإنّ أي تغير في أسعار السلع والخدمات المحلية سينعكس على تنافسية المنتجات المحلية في الخارج وسينتقل أثر هذه التغيرات عبر قناة سعر الصرف بحسب مرونة هذه القناة ونظام سعر الصرف السائد؛ ففي حال تبني نظام سعر الصرف الثابت فإنّ أثر انتقال تغيرات أسعار السلع والخدمات سيبدو كبيراً، بينما في حال اعتماد نظام سعر الصرف المرن فإنّ من شأن ذلك أن يحد من تغيرات أسعار السلع والخدمات وهنا نميز بين حالتين:

أ. ارتفاع سعر الصرف: يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى إضعاف تنافسية المنتجات المحلية للبلد المعني مقابل المنتجات الأجنبية؛ وفي حال ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية سيعمل ذلك على إضعاف تنافسياتها مقابل المنتجات الأجنبية بالتزامن مع

90 - Choudhri, Ehsan -Hakura, Dalia, 2012 “The Exchange Rate Pass-Through to Import and Export Prices”, International Monetary Fund Working Paper, p15.

أثر ارتفاع سعر صرف العملة المحلية؛ حيث سيعمل كلا الأثرين على رفع أسعار هذه السلع والخدمات المحلية على المستهلك الأجنبي وبالتالي إضعاف تنافسيتها؛ ومن جهة أخرى في حال انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية سيعمل ذلك على زيادة تنافسيتها بالتزامن مع الأثر المعاكس لارتفاع سعر صرف العملة المحلية في إضعاف التنافسية؛ حيث سيعمل الأثرين باتجاهين متعاكسين للتأثير في تنافسية المنتجات المحلية في الخارج.

ب. **انخفاض سعر الصرف:** يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى زيادة تنافسية المنتجات المحلية للبلد المعني مقابل المنتجات الأجنبية؛ وبالتالي في حال ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية سيعمل ذلك على إضعاف تنافسية المنتجات المحلية بالتزامن مع الأثر المعاكس وهو انخفاض سعر صرف العملة المحلية، حيث سيعمل الأثرين باتجاهين متعاكسين للتأثير في تنافسية المنتجات المحلية في الخارج؛ وبالمقابل في حال انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية سيعمل ذلك على زيادة تنافسيتها في الخارج بالتزامن مع الأثر المماثل وهو انخفاض سعر صرف العملة المحلية حيث سيعمل الأثرين باتجاه واحد هنا في زيادة تنافسية المنتجات المحلية في الخارج.

2.5. انتقال أثر تقلبات سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار بحسب البيئة النقدية:

أ. **انتقال أثر سعر الصرف بحسب نظام الصرف المتبع:** يتسم المستوى العام للأسعار بحساسية أعلى لتغيرات سعر الصرف في البلدان ذات أنظمة الصرف الثابتة منها في البلدان ذات أنظمة الصرف المرنة، حيث أنّ انخفاض قيمة العملة بأكثر من 40% في عام 1994 في البلدان التي تتبع نظام صرف ثابت أدى إلى زيادة حادة في الأسعار، ويمكن ملاحظة أنّه لم تحدث تغييرات كبيرة في الأسعار في البلدان ذات الأنظمة المرنة بعد تغيير سعر الصرف.⁽⁹¹⁾؛ ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّ معظم البلدان النامية ومنها سورية تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة والوسيط (القابلة للتعديل) والتي غالباً ما تعاني من الآتي:

- عجز في ميزان المدفوعات؛ ويتزامن ذلك مع ضعف في الجهاز الانتاجي والتصدير واعتماد كبير على الاستيراد.
- سعر صرف مقيم بأعلى من قيمته الحقيقية؛ حيث تتسم عملة هذه البلدان بأنها مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية ولذلك فإنّها تخشى من تعويم عملتها واتباع نظام صرف مرن خوفاً من انخفاض قيمة عملتها وانتقال أثر هذا الانخفاض إلى المستوى العام للأسعار.

91 - Ivohasina F. Razafimahefa **“Exchange Rate Pass-Through in Sub-Saharan African Economies and its Determinants”**- International Monetary Fund Working Paper, 2012, P9.

- اعتماد سعر الصرف كمثبت اسمي للأسعار؛ حيث يتخذ من سعر الصرف مثبت اسمي للمستوى العام للأسعار من خلال استخدام سعر الصرف كهدف وسيط لاستقرار المستوى العام للأسعار.

ب. انتقال أثر سعر الصرف في حالتي انخفاض وارتفاع سعر صرف العملة:

يعدّ انخفاض سعر صرف العملة المحلية أكثر مرونة لانتقال أثر سعر الصرف منه جراء ارتفاع سعر الصرف، ويرجع هذا جزئياً إلى أهمية تأثير ارتفاع المستوى العام للأسعار بانخفاض سعر الصرف بدرجة أكبر من ارتفاعه، بالمقابل فإنّ سعر صرف العملة المحلية ليس له تأثير يذكر على الأسعار المحلية.⁽⁹²⁾ ويعزى ذلك إلى أنّ قطاع الأعمال يستجيب بسرعة كبيرة لأي تراجع في سعر الصرف ويعكس هذا التراجع على أسعار السلع بغية تجنب أية خسائر قد تلحق به؛ بخلاف استجابته لأي تحسن في سعر صرف العملة المحلية.

ثانياً - أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بدلالة منهج الاستيعاب

The Absorption Approach

منهج الاستيعاب:

تنشأ مشكلات ميزان المدفوعات بسبب عدم التوازن بين الاستيعاب والدخل الكلي، ويجب تحليلها في سياق أوسع من منهج المرونة؛ ويركز منهج الاستيعاب على حقيقة أن اختلالات الحساب الجاري يمكن اعتبارها الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الكلي (الاستيعاب):

$$CA = X - M = GDP - A$$

حيث أنّ:

A: تشير إلى الاستيعاب.

CA: الميزان التجاري.

X: الصادرات.

M: المستوردات.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

ومن ثم فإن فهم كيفية تأثير انخفاض قيمة العملة في كل من الدخل والاستيعاب، هو أمر أساسي لمنهج الاستيعاب في ميزان المدفوعات؛ حيث إذا كان تخفيض قيمة العملة يرفع الدخل المحلي مقارنة بالإنفاق الكلي، فإن الحساب الجاري سيتحسن⁽⁹³⁾.

ويتبنى منهج المرونات الأسعار كمحدد لسعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات، في حين يفترض منهج الاستيعاب أنّ الأسعار تظل ثابتة ويركز على الدخل والاستيعاب الكليين، ويركز في تحليله على

92 - Ivohasina F. Razafimahefa, Ibid, P. 4

93-Thirteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics, op. cit, p4.

المتغيرات الاقتصادية الكلية، متجاهلاً بذلك الآثار غير المباشرة للنقود كأسعار الفائدة وتدفقات رأس المال، أي أنّ منهج الاستيعاب يركز على سوق السلع ويهمل سوق النقد وسوق رأس المال؛ وبالتالي يمكن القول أنّ منهج الاستيعاب عبارة عن نظرية للدخل والاستيعاب لتحديد ميزان المدفوعات وسعر الصرف، ونظراً لافتراضه ثبات الأسعار ينظر الاقتصاديون إلى منهج الاستيعاب باعتباره من المناهج قصيرة الأجل لتحديد ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي. ⁽⁹⁴⁾ وهنا يتضح إهمال كل من منهج المرونات والاستيعاب للمتغيرات النقدية التي يهتم بها المنهج النقدي، ويستخدم منهج الاستيعاب من خلال قيام الحكومة برفع أو خفض الاستيعاب أو تحويل الاستيعاب وفي حال أدت زيادة الانفاق الحكومي إلى زيادة الاستيعاب الكلي بمعدل أكبر من زيادة الناتج المحلي الاجمالي فسيؤدي ذلك إلى تدهور الميزان التجاري، والعكس صحيح، ويتمثل تحول الانفاق من خلال تغيير سعر الصرف الحقيقي أو فرض قيود كالضرائب الجمركية، حيث يؤدي تخفيض سعر الصرف الحقيقي إلى عزوف المستهلكين عن استهلاك السلع والخدمات الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعارها مقارنةً بأسعار بدائلها المحلية.

1. بناء منهج الاستيعاب: Modeling The Absorption Approach

يعتمد منهج الاستيعاب على الفصل بين القيم السوقية لبند الانفاق القومي على السلع والخدمات النهائية إلى أربعة مستويات وهي: الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي والانفاق على الواردات، ولا يتم إدراج الصادرات لأنها تمثل إنفاق دولة أخرى على السلع والخدمات المحلية النهائية،⁽⁹⁵⁾ وبما أنّ منهج الاستيعاب يفترض أنّ الأسعار تظل ثابتة ويركز على الدخل الحقيقي والاستيعاب فإنّ القيم الموجودة في كل واحد من هذه المستويات الأربعة المشار إليها أعلاه تعدّ من المقاييس الحقيقية.

أ- الاستيعاب: Absorption

يطلق الاقتصاديون على المستويات الأربعة من الانفاق (الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي والانفاق على الواردات) بمصطلح الاستيعاب المحلي، ويقصد به ما يتم امتصاصه من السلع والخدمات بقصد الاستهلاك والاستثمار، علاوة على الإنفاق الحكومي، إضافة إلى الواردات من

94 - "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي" مصدر سبق ذكره، ص 356-358.

95 - المصدر السابق نفسه، ص 356.

الخارج، وبالتالي يمكن القول أن الاستيعاب هو إجمالي انفاق الدولة على السلع والخدمات النهائية، وسوف يتم التعبير عن معادلة الاستيعاب القومي على النحو الآتي: (96)

حيث أن:

A: تشير إلى الاستيعاب.

C: تشير إلى الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي.

I: تشير إلى الإنفاق الاستثماري الحقيقي.

G: تشير إلى الإنفاق الحكومي الحقيقي.

M: المستوردات.

يهتم منهج الاستيعاب بدور تخفيض قيمة العملة في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عبر تخفيض الاستيعاب، حيث تؤدي الأسعار المرتفعة إلى زيادة الاكتناز، ومن ثم تقليل الاستيعاب، وهو ما يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري، وعليه فإن بعض الأساليب التي قد تلجأ إليها بعض الدول لتقليل العجز في ميزان المدفوعات هو تخفيض الاستيعاب عبر هذا المنهج، وبالتالي تخفيض الاستيراد بهدف تخفيف الضغط على الميزان التجاري.

ب - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

يعادل الدخل الحقيقي لدولة ما الانفاق الحقيقي على الناتج من السلع والخدمات النهائية ولذلك فهو يعادل الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي والإنفاق الاستثماري الحقيقي والإنفاق الحكومي الحقيقي والإنفاق الحقيقي للدول الأخرى على ناتج الدولة المعنية أي صادراتها الحقيقية، ونعبر عن الدخل الحقيقي بالمتطابقة الآتية: (97)

$$RGDP = C + I + G + X - M$$

حيث تشير RGDP إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما تشير X إلى الصادرات الحقيقية.

96 - Hindawi Publishing Corporation, "The Effect of Exchange Rate Movements on Trade Balance: A Chronological Theoretical Review", Economics Research International, 2014, p4.

97 - FN Fleermuys, "The balance of payments as a monetary phenomenon", Ministry of Environment and Tourism, Namibia, 2005, P5.

ت - الحساب الجاري: The Current Account

لم يتم التركيز في منهجي المرونات والاستيعاب على جانب تدفقات رأس المال باعتبارها لم تكن من الأمور المهمة حين تم صياغة هذين المنهجين، ولذلك كان الحساب الجاري في صلب اهتمام الاقتصاديين؛ ووفقاً لمنهج الاستيعاب وبإهمال أي تحويلات من جانب واحد يتم التعبير عن رصيد الحساب الجاري بالفرق بين الإنفاق الأجنبي الحقيقي على الصادرات وبين الإنفاق المحلي الحقيقي على الواردات وهو ما يتم التعبير عنه بالآتي: (98)

$$CA = X - IM$$

حيث تعبر CA عن رصيد الحساب الجاري الحقيقي، وإذا كانت الصادرات الحقيقية تزيد على الواردات الحقيقية ينتج لدى الدولة المعنية فائضاً في الحساب الجاري، ويكون الحساب الجاري في حالة توازن في حال تعادل الصادرات والواردات، ويسجل عجزاً في حال تجاوز الواردات على الصادرات.

2. تحديد رصيد ميزان الحساب الجاري:

يتحدد رصيد الحساب الجاري لدولة ما من خلال الفرق بين الدخل والاستيعاب في هذه الدولة ويتمثل ذلك رياضياً على الشكل الآتي: (99)

$$RGDP - A = (C + I + G + X) - (C + I + G + IM)$$

وبحل الأقواس ينتج لدينا:

$$RGDP - A = X - IM$$

وبما أن الفرق (X-IM) يعبر عن رصيد الحساب الجاري نقوم وباستبداله بـ CA، وبالتالي

نحصل على معادلة منهج الاستيعاب الآتية:

$$RGDP - A = CA$$

يمكن أن يؤثر تخفيض سعر الصرف الحقيقي في رصيد الحساب الجاري (CA) بطريقتين: أولاً؛ يمكن أن يؤدي إلى تغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، والذي بدوره يؤدي إلى تغيير في الاستيعاب (A) تحقيقاً لهذه الغاية، والتغيير في رصيد الحساب الجاري (CA) سيتكون من تغييرات في كل من الدخل والاستيعاب، ثانياً؛ قد يؤدي تخفيض سعر الصرف الحقيقي إلى تغيير مستوى الاستيعاب عند أي مستوى من الدخل الحقيقي. في حين يشدد منهج المرونة على جانب الطلب ويفترض ضمناً أن الاقتصاد يتكيف لإرضاء الطلب الإضافي على بدائل الصادرات والواردات، فإن منهج الاستيعاب يشدد

98 - سلمى، دوحة، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص151.

99 - المرجع السابق نفسه، ص 152.

على جانب العرض ويفترض ضمناً الطلب الكافي على صادرات البلاد وبدائل الاستيراد¹⁰⁰. وبناءً عليه يمكن القول أنّ رصيد الحساب الجاري لدولة ما يتحدد بالفرق بين الدخل الحقيقي والاستيعاب الحقيقي لهذه الدولة؛ وفي هذا السياق فإنّ آلية معالجة الخلل في الحساب الجاري تختلف تبعاً للحالة الاقتصادية للبلد سواء كانت توسعية أم انكماشية:

1.2. حالة التوسع الاقتصادي:

تشهد فترة الرواج الاقتصادي في دولة ما ازدياد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذه الدولة وبالتالي يرتفع انفاقها الحقيقي أي يرتفع الاستيعاب؛ وبالنظر إلى معادلة منهج الاستيعاب المشار إليها أعلاه:

$$GDP - A = CA$$

وبما أنّه عندما يزداد الناتج (GDP) يزداد الاستيعاب (A) فإنّ حالة الحساب الجاري تتوقف على مقدار زيادة كل من الناتج والاستيعاب، وهنا قد ينتج لدينا عجز في حال ازدياد الاستيعاب بمعدل أكبر من الناتج؛ وفي فترة الرواج الاقتصادي إذا ارتفع الناتج الحقيقي بمقدار أعلى من الاستيعاب الحقيقي عندئذ يجب أن تزيد صادرات الدولة مقارنةً بمستوردها، ونتيجة لذلك ترتفع قيمة العملة الوطنية، أما إذا ازداد الاستيعاب بمقدار أعلى من الناتج عندئذ يجب أن تزيد مستوردات الدولة مقارنةً بصادراتها مما يسهم في انخفاض قيمة العملة الوطنية.

2.2. حالة الانكماش الاقتصادي:

على عكس حالة الرواج فإذا انخفض الدخل الحقيقي بمقدار أكبر من الاستيعاب الحقيقي عندئذ تنخفض الصادرات مقارنةً بالواردات وتتجه العملة الوطنية للانخفاض، أما إذا انخفض الاستيعاب الحقيقي بمقدار أكبر من الدخل الحقيقي تنخفض المستوردات مقارنةً بالصادرات ما يسهم في ارتفاع قيمة العملة الوطنية.

¹⁰⁰ - James Nsubuga Musoke, "Effectiveness Of The Balance Of Payments Adjustment Policies", Institute Of Social Studies, Netherlands, 2002, P17.

ثالثاً- أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بدلالة المنهج النقدي المنهج النقدي:

The Monetary Approach

يركز كل من منهج المرونات والاستيعاب على المعاملات الخاصة بالسلع والخدمات مع إهمال أسواق المال كما تمت الإشارة آنفاً، ولكن بعد انهيار نظام بريتون وودز قام الاقتصاديون بتطوير مناهج جديدة لفهم كيفية تحديد ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي وتبني نظام سعر الصرف المرن ووجود درجة أكبر من الاندماج بين أسواق السلع من جهة، وأسواق المال عبر اقتصاديات الدول المختلفة من جهة أخرى، وقد استطاع الاقتصاديون من بناء المنهج النقدي الذي انتشر بشكل واسع النطاق.

نشأ المنهج النقدي في بداية خمسينيات القرن العشرين كمنهج نقدي لميزان المدفوعات ومن ثم بدأ بعدئذ التركيز على المنهج النقدي لسعر الصرف الحقيقي؛ حيث يفترض النقديون أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية، كما ينبغي التعبير عن ميزان المدفوعات من وجهة نظر العرض والطلب على النقود؛ وبناءً على ذلك يبدأ هذا النموذج من فكرة مفادها أن سعر الصرف هو السعر النسبي للنقود الأجنبية والمحلية، ينبغي أن يحدد من قبل العرض النسبي والطلب على هذه النقود؛ وهذا يشير ببساطة، إلى أنه إذا كان الأفراد يطلبون المزيد من العملات الأجنبية فسيتم توفيرها عندئذ من قبل البنك المركزي؛ ومن ثم سيقابل هذا الطلب الزائد على العملات الأجنبية تدفق لهذه العملات من الخارج إلى الداخل، وبالتالي فإن الميزان التجاري سوف يتحسن؛ وعلى العكس من ذلك، إذا كان البنك المركزي يضخ المزيد من العملات الأجنبية بشكل أكبر مما هو مطلوب، فسيتم التخلص من المعروض الفائض من هذه العملات عن طريق تدفق العملات الأجنبية إلى بلدان أخرى، وهذا سوف يؤدي إلى أثر سلبي في الميزان التجاري.⁽¹⁰¹⁾

وعليه فإن أي تغيير في عرض النقود أو الطلب عليها يستتبع تغيرات على الصعيد النقدي والاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال عندما يزداد الطلب على النقود ترتفع أسعار الفائدة الأمر الذي يشكل عامل جذب لرؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في البلد المعني، وذلك من شأنه أن يحدث أثراً إيجابياً في ميزان المدفوعات وعليه فإنه يظهر لنا جلياً أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية تتبع للتغيرات النقدية.

يعزو النقديون -على خلاف منهج الاستيعاب- السبب في اختلال ميزان المدفوعات بسبب عدم التوازن بين العرض والطلب على النقد؛ ويؤكد المنهج النقدي على أهمية العوامل النقدية في تعديل ميزان

101-Kilugala Malimi, 2013, “The Monetary Approach to Exchange Rate Determination: An Inconsistent Paradigm”, Faculty of Business; The University of Arusha, International Journal of Finance and Accounting, p343.

المدفوعات للاضطرابات المختلفة؛ وعليه فإنّ عدم التوازن في ميزان المدفوعات يعكس عدم التوازن في سوق النقد، أو زيادة الطلب أو عرض النقود هو السبب النهائي لحدوث اختلال التوازن في ميزان المدفوعات وهو الاختلاف بين كمية النقود الموجودة والكمية المثلى أو المرغوبة؛ وبالتالي فإنّ التغييرات في ميزان المدفوعات وفي سعر الصرف الحقيقي هي ظاهرة نقدية في الأساس تعود إلى فائض الطلب أو فائض العرض النقدي أو كليهما معاً؛ كما أن الاختلاف في الاحتياطيات الدولية الرسمية ليس سوى الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وتباين الاحتياطيات الدولية هو الفرق بين التغير في مخزون النقد والتغير في الأصول المالية الأخرى؛ وبالتالي من الواضح أن ميزان المدفوعات هي ظاهرة نقدية؛ تتمثل الفكرة الأساسية للمنهج النقدي في أنّ أي اختلال نقدي ينتج عنه تأثير في إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات (الاستيعاب) بمعنى أن فائض المعروض من النقد يؤدي إلى أن يكون الاستيعاب أكبر من الدخل ويحدث عجزاً في ميزان المدفوعات؛¹⁰² والعكس صحيح، حيث إذا زاد المعروض النقدي عن الطلب ينتهي الأمر بميزان المدفوعات إلى العجز؛ وإذا زاد الطلب على النقود عن العرض النقدي ينتهي الأمر بميزان المدفوعات إلى فائض.

1. معادلة المنهج النقدي:

عمد القائمون على المنهج النقدي إلى توظيف نموذج تفسيري بسيط بغرض توضيح كيف يمكن لاقتصاد صغير أن يحقق التوازن النقدي من خلال ميزان المدفوعات ويعتمد هذا النموذج على المعادلات الآتية:¹⁰³

$$M_d = KPY \dots\dots\dots \text{معادلة كامبردج (الطلب على النقود) رقم 3-3-1}$$

$$M_s = C + R \dots\dots\dots \text{معادلة عرض النقود رقم 3-3-2}$$

$$P = EP_w \dots\dots\dots \text{معادلة قانون السعر الواحد رقم 3-3-3}$$

$$M_d = M_s \dots\dots\dots \text{معادلة ظروف التوازن النقدي رقم 3-3-4}$$

- تعبر معادلة كامبردج رقم 1 : M_d عن المقدار الكلي من الأرصدة النقدية الاسمية التي يرغب القطاع العائلي في الاحتفاظ بها (الطلب على النقود)، وتشير K إلى مقدار يتراوح بين الصفر والواحد، في حين تشير P إلى المستوى العام للأسعار في الدولة المعنية، وتعبر $RGDP$ عن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- تعرف المعادلة رقم 2 المخزون النقدي من حيث الأصول وهما الائتمان المحلي C والأصول الأجنبية R .

102 - Thirteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics, op. cit, p7.

103 - Humphrey, Thomas M, "Adam smith and the monetary approach to the balance of payments", Federal Reserve Bank of Richmond, 1981, p4.

- تعبر المعادلة رقم 3 عن قانون السعر الواحد، والذي تمت الإشارة إليه في الفصل الأول، وفقاً لأثر تعادل الأسعار الذي يجعل أسعار السلع المحلية تعادل أسعار السلع في الدول الأخرى.
- تعبر المعادلة رقم 4 عن حالة التوازن النقدي والذي يتساوى من خلالها عرض النقود مع الطلب على النقود؛ ويتحقق التوازن من خلال تدفق النقد الأجنبي من الخارج عبر ميزان المدفوعات. وتختلف معالجة ميزان المدفوعات بموجب المنهج النقدي تبعاً لطبيعة نظام الصرف:

2. منهج مدرسة كامبردج للطلب على النقود: (104)

اهتم المنهج النقدي بمسألة السيولة والعلاقة بين حجم الأرصدة النقدية الحاضرة ومستوى الأسعار وتم ادخال مفهوم جديد يتعلق بالجزء من الدخل الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ به على شكل نقود الأمر الذي شكل نقطة مركزية في منهج كامبردج، وبالتالي ينطلق هذا المنهج من مبدأ تعادل الطلب على النقود مع عرض النقود في حالة التوازن؛ يقترح أنّ الطلب الحقيقي على النقود يرتبط بالدخل الحقيقي؛ ويعتمد على معادلة كامبردج وهي عبارة عن نظرية للطلب على النقود تم تقديمها في أواخر القرن التاسع عشر من جانب جامعة كامبردج وتتمثل المعادلة، والتي تمت الإشارة إليها سابقاً، بما يلي:

$$M_d = KPY \quad \text{معادلة كامبردج رقم 3-3-1} \dots\dots\dots$$

تشكل معادلة كامبردج فرضية تقول أنّ الأفراد يحتفظون بنسبة من دخلهم الاسمي في شكل أرصدة نقدية؛ وعليه فإنّه كلما زاد الدخل أو أسعار السلع تزداد بالمقابل الأرصدة النقدية المقابلة على افتراض بقاء سرعة دوران النقود ثابتة.

3. المنهج النقدي في ظل نظام سعر الصرف الثابت:

يتمتع المنهج النقدي لنظام سعر الصرف الثابت بنفس خصائص المنهج النقدي لنظام سعر الصرف المرن في الأجل الطويل والتي تقوم بموجبه الدولة المعنية والدول الأجنبية بإنتاج سلع معينة، وأنّ لهذه السلع بدائل تامة وفي ظل غياب القيود على التجارة الخارجية فإنّ ذلك يعني أنّ تعادل القوة الشرائية يتحقق باستمرار، ويختلف المنهج النقدي لنظام سعر الصرف الثابت عن الأخير بشكل جوهري في خصائصه قصيرة الأجل بسبب افتراضه جمود الأسعار،⁽¹⁰⁵⁾ علماً أنّ المنهج النقدي يفترض وجود عملية مواءمة تلقائية تؤدي إلى عودة الاقتصاد إلى وضع التوازن الذي تتعادل عنده الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها وتتوقف المواءمة على نوع نظام الصرف المطبق في الدولة المعنية وفي

104 - الحجار، بسام، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مصدر سبق ذكره، ص244-245، بتصرف.

105 - "النقود والتمويل الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص290-304.

ظل نظام سعر الصرف الثابت تتحقق هذه المواءمة في الأجل الطويل بخلاف نظام سعر الصرف المرن حيث تتحقق هذه المواءمة في الأجل القصير نتيجة تحقق تعادل القوة الشرائية باستمرار.

4. المنهج النقدي في ظل نظام سعر الصرف المرن:

بفرض أنّ اقتصاد الدولة المعنية صغير ولا يؤثر في الدول الأجنبية وتتبع نظام سعر الصرف المرن بحيث لا يتدخل المصرف المركزي لتحديد سعر الصرف العملة الوطنية، لذلك يظل مكون احتياطات النقد الأجنبي في القاعد النقدية دون تغيير، ولا تشهد الدولة فائضاً أو عجزاً في ميزان مدفوعاتها، ويتحدد سعر الصرف من خلال تقابل الكمية المعروضة من النقود والكمية المطلوبة منها.⁽¹⁰⁶⁾ وهنا يتغير سعر الصرف هبوطاً وصعوداً وفقاً لحركة التدفق في النقد الأجنبي بين الداخل والخارج بينما في ظل نظام سعر الصرف الثابت يتحرك رصيد ميزان المدفوعات هبوطاً وصعوداً وفقاً لحركة التدفق في النقد الأجنبي وبذلك يتشكل لدى البلد المعني فائض أو عجز في النقد الأجنبي.

¹⁰⁶ - "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مصدر سبق ذكره، ص 390، بتصرف.

الخلاصة؛

تضمن المبحث الأول؛ الإطار المفاهيمي للمناهج التحليلية لسعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات عدة محاور أهمها:

أولاً- أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بدلالة منهج المرونات والذي يؤكد على آثار تخفيض قيمة العملة الوطنية بدلالة تغير الأسعار النسبية للصادرات والواردات؛ حيث تعدّ مرونة العرض والطلب على الصرف الأجنبي من المحددات الأساسية لعملية موازنة العجز في ميزان المدفوعات.

ثانياً- أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بدلالة منهج الاستيعاب يعدّ منهج الاستيعاب عبارة عن نظرية للدخل الحقيقي والاستيعاب لتحديد ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي، ويهتم منهج الاستيعاب بدور تخفيض قيمة العملة في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عبر تخفيض الدخل والاستيعاب.

ثالثاً- أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بدلالة منهج النقدي الذي يفترض أنّ التغيرات في ميزان المدفوعات وفي القيمة التبادلية للعملة الوطنية هي ظاهرة نقدية في الأساس تعود إلى فائض الطلب أو فائض العرض النقدي أو كليهما معاً؛ حيث إذا زاد المعروض النقدي عن الطلب ينتهي الأمر بميزان المدفوعات إلى العجز؛ وإذا زاد الطلب على النقود عن العرض النقدي ينتهي الأمر بميزان المدفوعات إلى فائض.

المبحث الثاني:

أثر الحرب والعقوبات

الاقتصادية في العلاقة بين سعر

الصرف الحقيقي وميزان

المدفوعات السوري

المبحث الثاني - أثر الحرب والعقوبات الاقتصادية في العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات السوري.

أدت الحرب التي شنت على سورية والأحداث الإرهابية منذ آذار من عام 2011 إلى نتائج سلبية كبيرة على صعيد المؤشرات الاقتصادية كافةً لاسيما سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات؛ نتيجة ما تكبدته البنية التحتية والمعامل والمنشآت الكثير من التدمير والتخريب الممنهج، مما أدى إلى تدهور الانتاج وتوقف قطاعات كبيرة عن العمل والانتاج مما أضعف النشاط الاقتصادي، وأدى إلى تدهور العديد من المؤشرات الاقتصادية أهمها الدخل القومي والنمو الاقتصادي والاحتياطي من العملات الأجنبية والسياحة والنفط والتصدير وغيرها التي تؤثر بدورها في أداء الاقتصاد السوري، وبالنتيجة؛ أولاً: تراجع سعر صرف الليرة السورية الذي خسر الكثير من قيمته حيث انخفض سعر الصرف الاسمي من حدود 47 ليرة للدولار في بداية آذار من عام 2011 إلى حوالي 516 ليرة للدولار نهاية عام 2016 أي بنسبة 998% أي حوالي عشرة أضعاف قيمتها خلال الفترة (2011-2016)؛ وثانياً: تزايد الخلل في ميزان المدفوعات نتيجة تزايد عجز الميزان التجاري، وبالمقابل ساهمت العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية من قبل الدول الغربية والعربية إلى تفاقم الخلل في مختلف المؤشرات الاقتصادية والتأثير سلباً في معنوية العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات، ونورد فيما يلي تطور مؤشرات الاقتصاد السوري ذات الأثر المباشر في العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات ولاسيما جراء الحرب والعقوبات الاقتصادية وإجراءات السلطات النقدية:

1. القطاع المالي والنقدي:

أدت الحرب المذكورة أعلاه إلى تراجع أداء القطاع المالي والمصرفي وتوقف العديد من فروع المصارف عن العمل وإحجام المصارف عن ممارسة أنشطة الإقراض وتراجع نشاط المؤسسات المالية والمصرفية في مجال الخدمات المصرفية والمالية والعديد من المؤشرات المالية والنقدية كتراجع سعر الصرف الحقيقي وتزايد عرض النقود وارتفاع المستوى العام للأسعار.

1.1. القطاع المصرفي وقطاع التأمين:

أدى القطاع المصرفي دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية في العقود السابقة والذي تعزز مع بداية الترخيص لدخول المصارف الخاصة بموجب القانون 28 لعام 2001 وبدء مزاولتها المهنة في عام 2004؛ وبالمقابل أدى تردي الأوضاع واشتداد أمد الأزمة واتساع دائرة الحرب الدائرة ضد سورية إلى تأثر القطاع

المصرفي بشكل كبير من خلال ارتفاع حجم السحوبات النقدية من المصارف نتيجة قيام الاشخاص بسحب مدخراتهم وتحويلها إلى قطع أجنبي أو شراء المعادن الثمينة لاسيما الذهب أو شراء عقارات أو توظيفها في مجالات أخرى.

مما لا شك فيه أن الحرب على سورية كان لها أثراً كبيراً في توقف الكثير من الأنشطة التجارية والصناعية كالمعامل والمنشآت والمهن؛ وبالتالي تراجع قدرات أصحاب هذه الأنشطة على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الدائنين لاسيما تجاه القطاع المصرفي؛ مما أدى إلى ارتفاع نسب التعثر في قطاع الائتمان علاوة على انخفاض قدرة المصارف العاملة في سورية على استقبال المزيد من الودائع سواء بالليرات السورية أم بالعملات الأجنبية بل سجلت خسائر من جراء عدم قدرة المصارف على توظيف مصادر الأموال الناتجة عن الودائع في قطاع الائتمان لديها، وبالمقابل تراجعت إلى حد كبير قدرة المصارف وشركات الصرافة على استقبال الحوالات بالعملات الأجنبية سواء التجارية أم الشخصية الأمر الذي من شأنه التأثير سلباً في التصدير، وعلى أثر انخفاض سعر الصرف الحقيقي في زيادة تنافسية المنتجات السورية مما يؤثر سلباً في معنوية العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات.

أ. أثر العقوبات في القطاع المصرفي:

تأثر القطاع المصرفي بشكل ملحوظ بسبب استهدافه المباشر بجزء كبير من العقوبات التي فُرضت على سورية، حيث نتج عن ذلك:

- توقف عمليات التحويل بالدولار الأمريكي واليورو، وقيام المصارف العالمية بوقف جميع العمليات العائدة لسورية مهما كان نوعها ومصدرها والتي تتم عن طريق جهات مقاصة أمريكية بالدولار الأمريكي ومقاصة أوروبية باليورو.
- امتناع المصارف المراسلة في الخارج عن تنفيذ أية عمليات بالدولار الأمريكي تخص سورية، إلى جانب امتناع معظم المصارف الخارجية عن التعامل مع المصارف العاملة في سورية.
- الامتناع عن تزويد مصرف سورية المركزي بأية أوراق نقدية مطبوعة أو نقود معدنية من العملة السورية والقطع الأجنبي، حيث نكست الجهات المتعاقدة مع مصرف سورية المركزي بتعهداتها وعقودها المبرمة سابقاً بهذا الشأن تنفيذاً للعقوبات الاقتصادية الظالمة.
- قيام الشركات العالمية بإيقاف خدمات البطاقات المصرفية (MasterCard، Visa...) في سورية.

- وقف العلاقات المصرفية مع سورية بما فيها فتح الاعتمادات والتحويلات والعمليات المصرفية، واللجوء إلى القيام بهذه العمليات بشكل غير مباشر، وبالتالي ارتفاع تكلفة عمولات التنفيذ نتيجة الحاجة إلى تنفيذها عبر أكثر من مصرف وما يترتب على ذلك من عمولات إضافية في حال التسديد بعملة مختلفة عن العملة المتعاقد عليها.
- لجوء المستوردين والمصدرين ورجال الأعمال إلى اعتماد حلول مصرفية ذات مخاطر عالية بنتيجة العقوبات والصعوبات المترتبة على التحويلات المالية السورية.
- شح توفر المبالغ بالعملات الأجنبية؛ بسبب كثرة الحاجة إلى شحن المبالغ بالعملات الأجنبية لاسيما بالدولار الأمريكي إلى الخارج على شكل أوراق نقدية لقاء عمليات الاستيراد، نظراً لعدم قبول المصارف الخارجية إجراء أية حوالات لصالح الجانب السوري خوفاً من فرض عقوبات عليه.
- أدى كل ذلك إلى ارتفاع تكاليف الانتاج والاستيراد وتراجع القدرة على التصدير وتراجع في حصيللة حوالات المغتربين إلى الداخل السوري، نتيجة صعوبة إجراء الحوالات المالية من الخارج إلى الداخل وبالعكس، ولجوء المصارف وشركات الصرافة إلى أسلوب التقاص بين الالتزامات الواجب تحويلها إلى الخارج والمستحقات الواجب تحويلها إلى الداخل السوري، مما أثر سلباً في أثر سعر الصرف الحقيقي في حركة الميزان التجاري، وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات.
- ب. أثر العقوبات في قطاع التأمين:
يعتبر قطاع التأمين من القطاعات الاقتصادية المهمة التي تأثرت بالحرب وتداعياتها منذ عام 2011؛ والتي أدت إلى:
 - أحجام معظم شركات إعادة التأمين من تقديم خدمات إعادة التأمين في سورية نظراً لارتفاع حجم المخاطر المرتبطة بالتأمين في سورية.
 - تراجع حاد في عدد السيارات القادمة إلى سورية، وبالتالي انخفاض عقود التأمين وفقدان واردات القطع الأجنبي المرافقة لذلك.
 - اختلال ميزان القطع الأجنبي لشركات التأمين السورية وتسجيله أرصدة سالبة؛ نظراً لانخفاض عقود التأمين للمركبات الأجنبية داخل سورية وارتفاع الالتزامات بالقطع الأجنبي المرتبطة بالعقود في الخارج.

2.1. المستوى العام للأسعار:

أدت الحرب المذكورة أعلاه إلى تفاقم معدلات التضخم بشكل كبير، حيث وصل معدل التضخم الوسطي إلى حوالي 44% في عام 2016 مقارنةً مع 4% عام 2010؛ وبلغ معدل التضخم ذروته عند مستوى 82% في عام 2013؛ كنتيجة طبيعية لتدهور مؤشرات الاقتصاد الوطني ولاسيما تراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية إلى مستويات قياسية في منتصف عام 2013 وما لذلك من بالغ الأثر في ارتفاع المستوى العام للأسعار؛ لا سيما وأن أسعار السلع والخدمات تعدّ حساسة لأيّة تغييرات في سعر الصرف حيث يستخدم كمثبت اسمي للأسعار أي كهدف وسيط لتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية وهي استقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم بلغ مستويات أقل عند 44% في نهاية عام 2016.

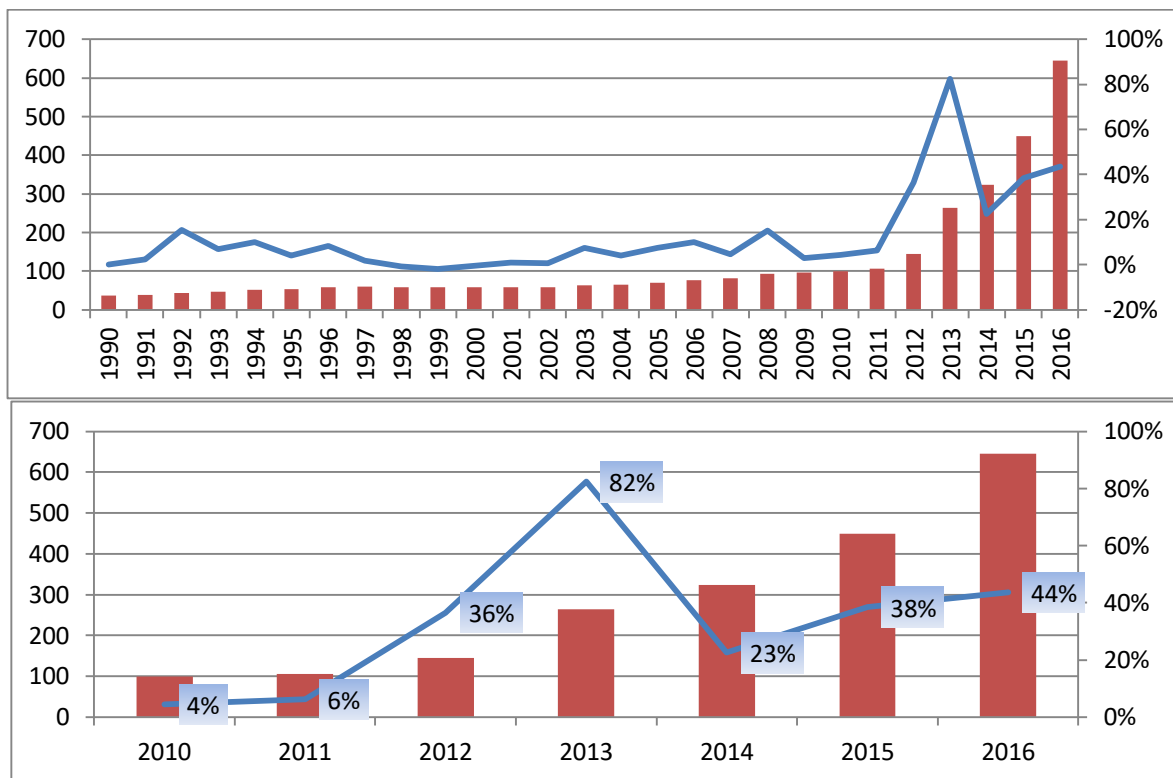
جدول رقم 1-3 تطور معدلات التضخم كنسبة مئوية خلال الفترة (2010- 2016)

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي	العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي
1990	37	-	2004	66	4%
1991	38	2%	2005	70	7%
1992	44	15%	2006	77	10%
1993	47	7%	2007	81	5%
1994	52	10%	2008	93	15%
1995	54	4%	2009	96	3%
1996	59	8%	2010	100	4%
1997	60	2%	2011	106	6%
1998	59	-1%	2012	145	36%
1999	58	-2%	2013	265	82%
2000	58	0%	2014	324	23%
2001	58	1%	2015	449	38%
2002	59	1%	2016	645	44%
2003	63	7%	-	-	-

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على الأرقام المنشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء.

شهدت أسعار السلع عموماً والغذائية خصوصاً ارتفاعاً ملحوظاً في السوق السوريّة لا سيما في منتصف عام 2013 حيث بلغت معدلات التضخم أرقاماً قياسية، ففي العاشر من شهر تموز من عام 2013 سجل سعر الصرف 340 ليرة للدولار في السوق السوداء؛ كما بلغ معدل التضخم السنوي (Y-O-Y) أي نسبة تغير الرقم القياسي لشهر تموز عام 2013 مقارنةً مع الرقم القياسي لشهر تموز من عام 2012 ما نسبته 105%.

الشكل البياني رقم 3-3 معدلات التضخم كنسبة مئوية خلال الفترة (1990- 2016)



بالمقابل بلغ معدل التضخم السنوي أعلى مستوى له عند 82% في عام 2013، ويُعزى تراجع مؤشرات الاقتصاد وعلى رأسها معدل التضخم إلى عددٍ من العوامل أهمها:

- أ. تدمير البنى التحتية والطاقة بكافة أشكالها والمعامل والمنشآت الانتاجية.
- ب. تدهور الانتاج وارتفاع تكلفته وبالتالي تدهور قطاع التصدير.
- ج. ضعف قنوات نقل المنتجات وتوزيعها عبر البلاد وانقطاعها في بعض الأحيان.
- د. العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية من قبل الدول الغربية والعربية.
- هـ. تفاقم مشاكل الاحتكار من قبل بعض التجار والمستوردين واستغلال الحرب بغية تحقيق مكاسب غير مشروعة.

و. انخفاض سعر صرف الليرة مقابل العملات الأجنبية والذي يؤثر بشكل كبير في أسعار السلع والخدمات المستوردة وذات الانتاج الوطني نتيجة لجوء المنتجين إلى تسعيرها بالدولار الأمريكي. وعليه فقد اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات والتدابير بهدف تأمين السلع الغذائية والمواد الأساسية، ومن جهته اتخذ مصرف سورية المركزي مجموعة من الإجراءات التي ساهمت باستقرار سعر صرف الليرة السورية نسبياً وكبحت جماح التراجع الذي عصف بسعر صرف الليرة السورية انطلاقاً من كون سعر الصرف يعدّ مثبتاً اسمياً للمستوى العام للأسعار في سورية كما أشرنا أعلاه.

2. العمالة:

وفقاً لآخر الأرقام المتوفرة فقد بلغت نسبة البطالة في سورية (14.9%) في عام 2011،¹⁰⁷ وهذا الرقم مرشح للزيادة بشكل كبير في الفترة (2011-2016) نتيجة:

- تدمير العديد من المنشآت والمعامل عن العمل بسبب الحرب منذ عام 2011.
- ارتفاع أعداد الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث وصلت أعداد الوافدين إلى (300) ألف في نهاية عام 2011⁽¹⁰⁸⁾ طبقاً لإحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

3. تطور السوق النقدية وإجراءات السلطات النقدية:

نجم عن الحرب المذكورة تدمير في البنى التحتية والمعامل والمنشآت والمساحات المزروعة وتراجع في أداء المؤشرات الاقتصادية؛ الأمر الذي انعكس على سعر الصرف باعتباره مؤشر أداء الاقتصاد.

1.3. تطور السوق النقدية وسعر الصرف:

أدت الحرب والعقوبات الاقتصادية إلى تراجع مؤشرات الاقتصاد الوطني وإلى خلل في السوق النقدية وسعر الصرف:

أ. تطور السوق النقدية:

تمثل الخلل في السوق النقدية بارتفاع كبير في الطلب على العملات الأجنبية مدفوعاً بالعديد من الأسباب وأهمها:

- ارتفاع معدل الاستيراد نتيجة تدمير البنى التحتية والمعامل والمنشآت الانتاجية.
- هروب رؤوس الأموال خارج البلد.
- ارتفاع معدل حيازة العملات الأجنبية نتيجة استمرار انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، والخوف المتزايد للمتعاملين من مدخزين وأصحاب رؤوس الأموال وغيرهم من تحقيق خسائر جديدة في رؤوس الأموال بالليرات السورية.
- تزايد نشاط المضاربة وجني الأرباح.

وبالمقابل نشأ انخفاض في العرض من العملات الأجنبية نتيجة عدة عوامل أبرزها:

- تدهور الانتاج والتصدير.
- تدهور القطاع السياحي.

¹⁰⁷ - الموقع الإلكتروني للمكتب المركزي للإحصاء.

¹⁰⁸ - الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

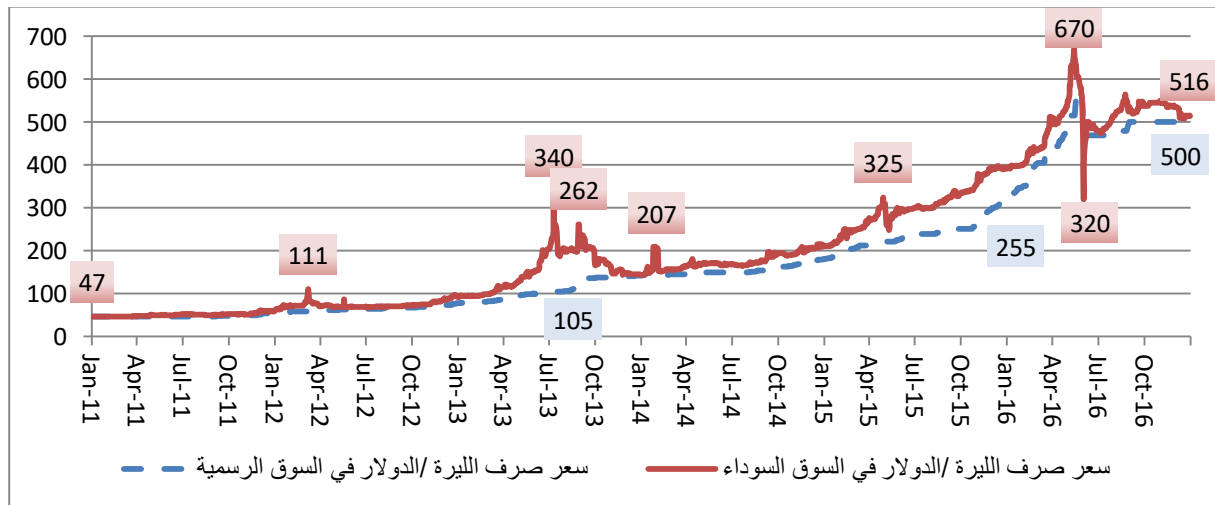
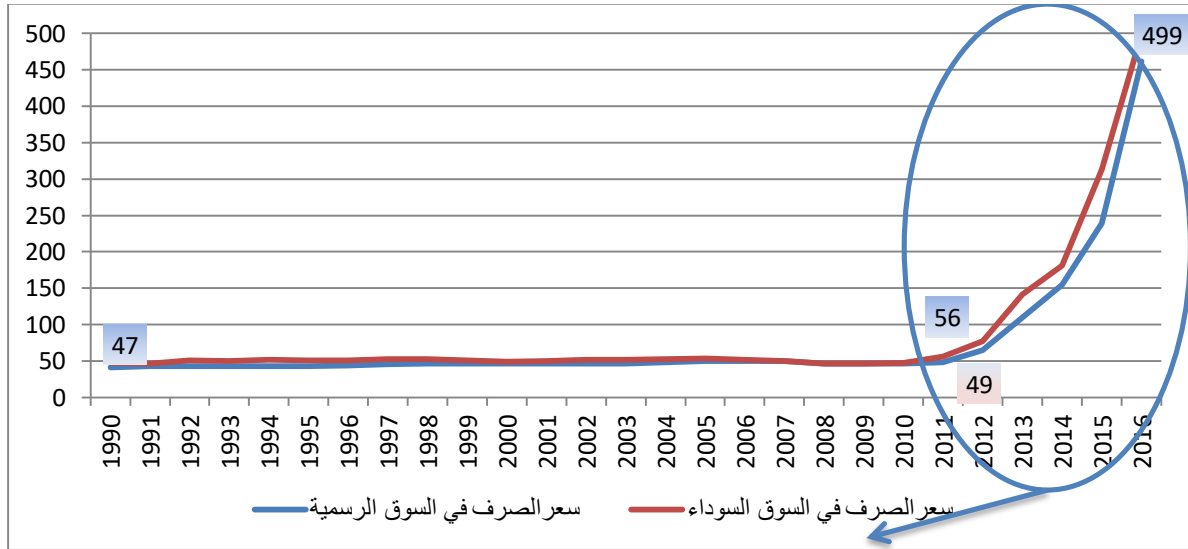
- تراجع كبير في النشاط الاستثماري في سورية.
- صعوبة تحويل أموال المغتربين من الخارج نتيجة العقوبات الاقتصادية على البلد.
- وقد أدى هذا الارتفاع في الطلب إلى اتساع نشاط سوق الصرافة في السوق السوداء، وذلك مع محاولة العديد من تجار الأزمات استغلال هذه الأوضاع والأحداث لتحقيق مكاسب غير مشروعة؛ فضلاً عن أثر فرض العقوبات الاقتصادية على سورية منذ عام 2011.

2.3. واقع سعر الصرف منذ عام 1990 مع التركيز على فترة الحرب (2011-2016):

1.2.3. تطور نظام سعر الصرف منذ عام 1990:

أدت الحرب والعقوبات الاقتصادية إلى تدهور كبير في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية فقدت خلالها 9.6 أضعاف قيمتها خلال فترة الحرب (2011-2016).

الشكل البياني رقم 3-4 تطور سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2016)



انخفض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي (سعر الصرف المباشر) في السوق السوداء إلى مستويات قياسية، وصلت إلى 340 ليرة للدولار الأمريكي في 10/تموز من عام 2015 مقارنةً بـ 47 ليرة للدولار الأمريكي في منتصف آذار من عام 2011 ومستويات دون الـ 50 ليرة سورية للدولار طوال الفترة (1990-آذار 2011)، وإلى 670 ليرة للدولار في 13/5/2016 ومن ثم إلى حوالي 516 ليرة للدولار في نهاية عام 2016.

وبالمقابل استمر العمل بنظام سعر الصرف الموحد الصادر عن مصرف سورية المركزي منذ أواخر عام 2006 بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 5787 تاريخ 20/12/2006؛ كما تمت الإشارة أعلاه؛ ولغاية عام 2011 بداية الأزمة السورية حيث نشأت الحاجة لإعادة العمل بنظام تعدد أسعار الصرف كأسلوب لدعم بعض القطاعات المهمة في الاقتصاد؛ حيث تميزت هذه المرحلة باعتماد سعر صرف مختلف لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية بحسب الأهمية النسبية للقطاع ودوره في الاقتصاد الوطني وكان الهدف تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية التي تكتسب أهمية خاصة وأهمها قطاع الصادرات؛ إلا أن تطبيق هذا الأسلوب لم يصل إلى تحقيق الأهداف المنشودة عملياً حيث كان من نتائج اتباع هذه الأسلوب:

1. ضرب استقرار سعر الصرف وخروج جزء لا بأس به من عملية تحديده عن سيطرة مصرف سورية المركزي وارتهاؤها للمضاربين الذين بدورهم تواطؤوا مع بعض التجار لجر سعر الصرف إلى مستويات مرتفعة لتحقيق مكاسب كبيرة وغير مشروعة.
2. زيادة نشاط التصدير الوهمي وتقويت الموارد المالية على الخزينة.
3. خلق بيئة خصبة للمضاربين للتلاعب بسعر الصرف وجني أرباح طائلة؛ حيث تشكل بيئة تعدد أسعار الصرف فرصة لتحقيق أرباح مجزية من الفروقات الناجمة عن ذلك.
4. تشويه آلية التسعير وعدم المقدرة على احتساب التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات نتيجة صعوبة تطبيق آلية تعدد أسعار الصرف في جميع مراحل الانتاج وتكاليفها.
5. ارتفاع المستوى العام للأسعار وعدم قدرة السلطات النقدية على التدخل لضبطه.
6. تقييد فعالية السياسة النقدية ما أدى إلى فقدان الليرة السورية الكثير من قيمتها خلال فترة الأزمة والذي يعيد تجربة البلد في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.
7. اتساع الفارق بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية مما يجعل أية محاولات لخفض سعر الصرف الرسمي، من قبل السلطات النقدية بغرض إزالة الفجوة مع سعر الصرف غير الرسمي،

- إجراءات غير مجدية نظراً لقيام قوى السوق السوداء بتخفيض متزامن ومنافس لسعر الصرف بشكل يحافظ على فجوة كبيرة بين السعيرين بغية تحقيق مكاسب غير مشروعة.
8. صعوبات محاسبية وعملية في تطبيق أسعار الصرف وتعقيد الإجراءات الإدارية وغيرها.
9. عدم تمكين السلطة النقدية من القدرة على إدارة سعر صرف بمرونة تعكس القيمة الفعلية لليرة السورية استناداً إلى آلية العرض والطلب.
10. عدم تمكين متخذي القرار من قراءة سليمة للواقع النقدي والاقتصادي والتكاليف الحقيقية واتخاذ القرارات المناسبة على صعيد السياسة النقدية.
11. عدم المساواة في معاملة القطاع العام والخاص مما أعطى حسابات القطاع العام الاقتصادي نظرة غامضة وكرث الفساد دون المقدرة على اكتشاف الأخطاء.

2.2.3. أسباب تدهور سعر صرف الليرة السورية منذ عام 2011:

تأثر سعر صرف الليرة السورية بمجموعة من العوامل الهيكلية في بنية الاقتصاد السوري والتي تشكل ضغطاً مستمراً عليه، ويمكن تلخيص هذه العوامل على الشكل الآتي:

أ- عوامل اقتصادية:

- أدت الأزمة إلى تدمير البنى التحتية والإنتاجية لقطاعات الاقتصاد السوري وبالتالي إحداث شلل قطاعات الانتاج.
- أدى تدهور الانتاج والتصدير إلى تزايد العجز في الميزان التجاري وتدهور العائدات بالعملات الأجنبية الناجمة عن التصدير، لاسيما في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية التي توفر العملات الأجنبية للبلاد كالنفط والسياحة والمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والقطن وتلك التي تدخل في التصدير والصناعة التصديرية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم الحوالات التجارية والشخصية الواردة إلى سورية.
- استنزاف ما تم مراكمته من الاحتياطات بالعملات الأجنبية لتلبية الطلب في السوق من العملات الأجنبية اللازمة للأغراض التجارية (الاستيراد) ولأغراض غير التجارية (دراسة، طبابة- حج ...).
- الاختلالات الهيكلية في مديونية الحكومة، والإفراط في استخدام التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي لتمويل النفقات الجارية كالرواتب والأجور وغيرها من النفقات الإدارية.

– انخفاض حاد في العرض السلعي ناجم عن الضرر الاقتصادي الكبير الذي عصف بالاقتصاد السوري بكافة مكوناته وقطاعاته.

– الاختلالات الهيكلية في قطاعات الانتاج والموازن الاقتصادية الخارجية لاسيما ميزان المدفوعات.

أ- عوامل غير اقتصادية: (109)

– **العامل النفسي:** يلعب العامل النفسي دوراً حاسماً في التأثير سلباً في سعر صرف الليرة السورية، وقيام المضاربين باستغلال أية أحداث ومتغيرات للمضاربة وتحقيق أرباح ومكاسب غير مشروعة، وهو ما أدى إلى حدوث تقلبات مفتعلة في سعر الصرف، وفي كثير من الأحيان قفزات سعرية وهمية من خلال التأثير في سلوك المدخرين بالعملات الأجنبية واقتيادهم للبيع أو الشراء وفقاً لما يسمى بـ "سلوك القطيع" (**herd behavior**) وافتعال أسعار افتراضية ومحاولة جر أسعار الصرف في السوق إلى مستويات معينة من خلال وسائل الاعلام المختلفة الخاصة بها؛ حيث يحاول المضاربون جر سعر الصرف إلى الأدنى لدفع المدخرين للتهافت لبيع ما لديهم من عملات أجنبية لتجنب البيع بأسعار أقل فيما بعد لاعتقادهم بأن السعر سينخفض أكثر وبالتالي يقوم المضاربين والمتلاعبين في السوق السوداء بشراء العملات الأجنبية لبيعها لاحقاً بأسعار أعلى بعد إن يدفعوه لتسجيل أعلى مستوى؛ وبما يحقق مكاسب للمضاربين والمتلاعبين بسعر الصرف؛ فضلاً عن هروب رؤوس الأموال خارج سورية متأثرة بالأزمة في سورية.

– **الشائعات:**

تعدّ الشائعات والأخبار الكاذبة من العوامل السريعة التأثير في سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم لا تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال اثر الشائعة أو الخبر، وإنّ سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الشائعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعاً لاستجابات المتعاملين فيه ومدى وجود واتساع السوق السوداء؛ وقد عملت المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي التي تتناول سعر الصرف خلال فترة الحرب على تأجيج المضاربة على الليرة السورية وإحداث فقاعات مضاربة على الليرة السورية لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

– **المضاربة:**

تلعب خبرة المتعاملين في أسواق المال ودخولهم في المضاربات وخروجهم منها وقوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة دوراً بارزاً في التأثير في سوق أسعار الصرف؛ وقد

109 - علي، فؤاد "سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي"، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، 2009، ص174-175، بتصرف.

عمد المضاربين إلى التلاعب بمشار المتعاملين وجرهم لبيع العملات الأجنبية من خلال تخفيض وهمي لسعر الصرف خلال فترة الأزمة مما يضطر المتعاملين لاسيما صغارهم إلى بيع جزء من مدخراتهم متخوفين من أن يسجل سعر الصرف مستويات أقل؛ ولا يلبث أن يعاود السعر الارتفاع بعد فترة قصيرة لمستويات أعلى، ومن ثم يقوم المضاربين والمتلاعبين بتخفيضه من جديد لجني الأرباح وجر الفئات الأخرى من المتعاملين لبيع المزيد وتكبيدهم خسائر من جديد.

– قدرة السلطات النقدية على إدارة السوق النقدية بشكل فعال:

اتسمت جميع الأزمات التي عصفت بالليرة السورية بدور كبير للسوق السوداء والمضاربات من خلال شراء وبيع الليرة السورية وتهريبها إلى الخارج وزيادة عرضها في الأسواق المجاورة لاسيما سوق لبنان، ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الليرة السورية نتيجة زيادة عرضها مقابل الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق المجاورة، وبالتالي هنا لن يتمكن مصرف سورية المركزي من إحكام السيطرة على السوق النقدية إذا أراد مثلاً في ظل الظروف التضخمية تخفيض عرض النقود (بالليرات السورية) فسوف ينخفض عرض النقود في السوق الداخلية دون أن ينخفض في الأسواق الخارجية فمثلاً في السابق قبل إصدار قانون الصرافة والسماح للمصارف العاملة في سورية بتمويل جميع المستوردات كانت الحاجة ماسة لسوق يؤمن العرض الكافي من العملات الأجنبية لتمويل المستوردات إلى سورية، وبالتالي كان من الصعب جداً القضاء على السوق السوداء نتيجة عدم توفر القطع الأجنبي في المصارف والمؤسسات المالية الرسمية في سورية، ولكن تم معالجة هذا الأمر والحد من نشاط السوق السوداء بعد إصدار القانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بالترخيص للمصارف الخاصة والقانون رقم 24 للعام 2006 الذي يجيز لمجلس النقد والتسليف ان يرخص لإحداث مؤسسات تقوم بمزاولة أعمال الصرافة والسماح بإنشائها ضمن الإطار الرسمي الذي يتيح لمصرف سورية المركزي القيام بالرقابة والسيطرة على الجزء الأكبر من السوق النقدية والتحكم بسعر صرف الليرة السورية من خلال نشرة أسعار صرف العملات التي يصدرها وتتقيد بها المصارف ومؤسسات الصرافة وبهذه الإجراءات تم توفير العرض الكافي من العملات الأجنبية بسعر تنافسي، الأمر الذي يحد من نشاط السوق السوداء كون السوق السوداء تنشط في ظل وجود قيود ونظام رقابة على القطع الأجنبي، ما يسهم في ضمان سيطرة المصرف المركزي على العرض والطلب في السوق النقدية، وبالتالي على الأسعار، وعليه فإنّ فعالية دور المصرف المركزي في إدارة السوق النقدية تسهم إلى حد كبير في تحصين واستقرار سعر صرف الليرة السورية من التقلبات والأزمات التي قد تتعرض لها؛ ومنذ عام 2011 اشتدت القيود على السوق النقدية لجهة ضبط العرض والطلب على العملات الأجنبية من قبل السلطات النقدية، وبالمقابل تنشطت السوق السوداء وحركة المضاربة على الليرة السورية؛ وتقلصت رقعة سيطرة السلطات النقدية على السوق وباتت السوق السوداء تتحكم بجزء لا بأس به من المعاملات بالعملات الأجنبية، وأخذ أهم أسباب جذب السوق السوداء للمعاملات

بالعملات الأجنبية هو تحريرها من القيود وعدم حاجة المتعاملين لإبراز هويتهم الحقيقية كمتعاملين في هذه السوق، فضلاً عن قدرتهم لجذب عرض كافٍ من العملات الأجنبية نتيجة لجوئهم لتحديد أسعار صرف أعلى من أسعار الصرف في السوق الرسمية، بينما لا يمكن للمصرف المركزي أن يحدد سعر صرف أعلى من مستوى معين كيلا يدخل في مرحلة تنافس ومزاحمة مع السوق السوداء على العرض من العملات الأجنبية.

3.3. إجراءات مصرف سورية المركزي: (110)

اتخذ مصرف سورية المركزي مجموعة من الإجراءات والتدابير في الأزمة التي عصفت بسورية منذ عام 2011 ويمكن إيجازها بما يلي:

أ. تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع من 10% إلى 5%، وذلك بهدف تأمين استقرار القطاع المالي والنقدي وتمكينه من التوسع في منح التسهيلات الائتمانية لتلبية حاجة السوق، مع إمكانية تخفيض هذا المعدل بالنسبة للجزء من ودائع المصرف الموجهة إلى تمويل المشاريع الاستثمارية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وذلك لإعطائها ميزة تفضيلية وذلك بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (5938) تاريخ 2011/5/2.

ب. رفع أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف على الودائع لأجل من $5\% \pm 7\%$ إلى $2\% \pm 7\%$ -7-، أي بمقدار نقطتين مئويتين وتخفيض هامش الحركة بمقدار نقطة مئوية واحدة، مع الحفاظ على فارق 2% بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع، وذلك بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (5937) تاريخ 2011/5/2، كما قام مصرف سورية المركزي خلال عام 2015 برفع معدلات الفائدة على الودائع لأجل بالليرات السورية لتصل إلى 20% سنوياً، وذلك بهدف استقطاب المدخرات بالليرات السورية إلى القطاع المصرفي المحلي بدلاً عن تحويل هذه المدخرات إلى قطع أجنبي.

ج. السماح للمصارف المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي بيع الأشخاص الطبيعيين السوريين ولمرة واحدة فقط (دولار أمريكي أو يورو)، مبالغ مختلفة تصل إلى 120 ألف دولار شريطة أن يتم إيداع قيمة القطع الأجنبي لدى المصرف نفسه بحساب ودائع لأجل مختلفة، وذلك بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (5936) تاريخ 2011/5/2.

110 - المصدر: مصرف سورية المركزي.

د. أصدر مصرف سورية المركزي مجموعة من الضوابط لتنظيم بيع العملات الأجنبية ومنها ما يلي:

✓ إدراج سبب الشراء (المبرر الاقتصادي) ضمن طلب شراء القطع الأجنبي الذي يقدمه المواطن، وذلك لكل عملية شراء تساوي أو تتجاوز قيمتها المقابلة خمسون ألف ليرة سورية والتي تتم وفق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 84 تاريخ 2010/11/4.

✓ طلب تدقيق كافة الوثائق الأصلية التي تثبت هذا المبرر وفقاً لجدول يبين الحالات التي يتم بموجبها بيع القطع الأجنبي لأغراض تمويل العمليات غير التجارية.

هـ. التدخل في سوق القطع الأجنبي من خلال أسلوبين:

أولاً- السياسة المتبعة خلال الفترة (آذار 2011-تموز 2016):

تنقسم هذه السياسة إلى محورين أساسيين:

أ. **جلسات تدخل في سوق القطع الأجنبي؛** يتم من خلالها بيع القطع الأجنبي لمؤسسات الصرافة، لتقوم الأخيرة ببيعها في السوق للأغراض التجارية (تمويل المستوردات) وللأغراض غير التجارية/ الشخصية (الطباقة- الدراسة في الخارج- الحج...).

ب. **تمويل مستوردات القطاع الخاص؛** من خلال إتاحة الفرصة للقطاع الخاص بتقديم طلبات تمويل مستورداته إلى مصرف سورية المركزي عبر المصارف العاملة وذلك بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مترافقة بإجراءات وقرارات قام بها مصرف سورية المركزي لتعزيز موجوداته من القطع الأجنبي؛ أهمها:

- إلزام مؤسسات الصرافة والمصارف ببيع مصرف سورية المركزي قيمة **الحوالات الشخصية** غير التجارية الواردة من الخارج بالقطع الأجنبي مقابل تسليم أصحابها قيمتها بالليرات السورية.
- **إلزام المصدرين بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير؛** بغرض إعادة القطع التصدير الناجم عن صادراتهم وبيعها لمصرف سورية المركزي؛ مقابل منحهم سعر صرف تمييزي بغرض تشجيع قطاعي الإنتاج والتصدير؛ وتم إنهاء العمل به في منتصف عام 2015 بعد إن تبين وجود دور سلبي لتعهد القطع الأجنبي بالضغط على سوق القطع الأجنبي لشراء العملات الأجنبية الواجب تسليمها لمصرف سورية المركزي لقاء التصدير حيث عمد بعض المصدرين إلى الإبقاء على القطع الأجنبي في حساباتهم في الخارج والقيام بشراء القطع الأجنبي من سوق القطع الأجنبي الداخلية مما أسهم في تراجع سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي آنذاك.

– اتباع سياسة ترشيد المستوردات بالتنسيق بين مصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، من خلال وضع قيود على استيراد المواد ذات البديل المحلي، والمواد الكمالية؛ ومنح الأولوية لاستيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية والمواد الأساسية والضرورية للاقتصاد والمواطن.

ثانياً - السياسة المتبعة منذ تموز من عام 2016:

عمد مصرف سورية المركزي مع تولي الحكومة والإدارة الجديدة للمصرف مهامهما إلى تصحيح دور كل من المصارف وشركات الصرافة من خلال:

- أ. وقف جميع أشكال التدخل في السوق عبر شركات الصرافة، وإعادة الدور الطبيعي لشركات الصرافة؛ وهو تصريف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية واستقبال الحوالات الخارجية الواردة إلى البلد وإرسال الحوالات إلى الخارج، والبيع للأغراض غير التجارية.
- ب. تفعيل دور المصارف العاملة في سورية في تمويل المستوردات؛ وذلك من خلال مراكز القطع التشغيلية الخاصة بها؛ مع فتح المجال أمام المصارف لترميم هذه المراكز يومياً بغرض تعزيز المقدرة التمويلية لها للأغراض التجارية (تمويل المستوردات) بناءً على وثائق لهذا الغرض (إجازة استيراد - اعتماد مستندي - بوالص...) كونها صاحبة الاختصاص في ذلك؛ وللاغراض غير التجارية وفقاً لضوابط محددة.
- ج. إنهاء الدور السلبي الذي فرضه أسلوب تدخل مصرف سورية المركزي في السوق بائعاً للقطع الأجنبي للأغراض التجارية وغير التجارية عن طريق شركات الصرافة بضوابط مخففة أو دون ضوابط أحياناً والذي أدى إلى تشجيع نشاط المضاربة على الليرة السورية وزيادة الهامش بين سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق السوداء الأمر يحفز على المضاربة ويزيد من الأرباح غير المشروعة.
- د. تعزيز التنسيق بين مصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد التجارة الخارجية لترشيد إجازات الاستيراد وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني الضرورية.

تزامنت هذه الإجراءات مع العديد من التطورات ومن أهمها:

- التطور العسكري واتساع رقعة المناطق الجغرافية التي سيطرت عليها الدولة والتي حررها الجيش العربي السوري؛ مما زاد من هبة الدولة وفرض جو من التفاؤل بالوضع الاقتصادي والسياسي؛ كل

ذلك كان له أثر إيجابي في العامل النفسي لسعر الصرف وفي التوقعات بضرورة تحقيق سعر صرف الليرة السورية المزيد من التحسن.

- استئناف النشاط الانتاجي في المناطق المحررة من قبل الدولة؛ وبالتالي بدء عجلة الانتاج بالدوران في تلك المناطق ومن أهمها في محافظتي ريف دمشق وحلب وحمص؛ الأمر الذي كان له أثر إيجابي في العامل الاقتصادي لسعر الصرف وهنا أسهم كل من العامل الاقتصادي والنفسي بالتزامن مع الإجراءات الاقتصادية والنقدية بتحسين ملموس لسعر الصرف.
- فضلاً عن الأهمية الكبيرة لاتفاقيات الخطوط الائتمانية الإيرانية النفطية والسلعية المبرمة بين الجانبين السوري والإيراني منذ عام 2013 ولغاية تاريخه، والتي من شأنها توريد النفط والسلع المتفق عليها بين الجانبين بتسهيلات دفع مريحة، بتخفيف الضغط على سوق القطع الأجنبي.

الخلاصة؛

تضمن المبحث الثاني: أثر الحرب والعقوبات الاقتصادية في العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات السوري؛ والتي أدت إلى تراجع أداء القطاع المالي والمصرفي وتوقف العديد من فروع المصارف عن العمل وإحجام المصارف عن ممارسة أنشطة الإقراض وتراجع نشاط المؤسسات المالية والمصرفية في مجال الخدمات المصرفية والمالية والعديد من المؤشرات المالية والنقدية كتراجع سعر الصرف الحقيقي وتزايد عرض النقود وارتفاع المستوى العام للأسعار كنتيجة لانخفاض سعر صرف الليرة السورية الاسمي إلى مستويات قياسية منذ عام 2011، حيث وصل إلى 340 ليرة للدولار الأمريكي في 10 تموز من عام 2015 مقارنةً بـ 47 ليرة للدولار الأمريكي في منتصف آذار من عام 2011، وإلى 670 ليرة للدولار في 13/5/2016 في السوق السوداء؛ وعليه اتخذ مصرف سورية المركزي مجموعة من الإجراءات والتدابير مثل تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع؛ ورفع أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف على الودائع؛ وتوفير عرض كافٍ من الدولار الأمريكي في السوق؛ كما لجأ مصرف سورية المركزي منذ بداية الحرب إلى التدخل في السوق من خلال أسلوبين للسياسة النقدية: أولاً- السياسة المتبعة خلال الفترة (آذار 2011-تموز 2016) من خلال أسلوبين هما: جلسات تدخل في سوق القطع الأجنبي عبر مؤسسات الصرافة؛ وتمويل مستوردات القطاع الخاص عبر المصارف العاملة وإنهاء العمل بقطع التصدير منذ منتصف عام 2015.

ثانياً- السياسة المتبعة منذ تموز من عام 2016 لغاية تاريخه: عمد مصرف سورية المركزي وقف جميع أشكال التدخل في السوق عبر شركات الصرافة، وإعادة الدور الطبيعي لشركات الصرافة وهو تصريف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية واستقبال الحوالات الخارجية، والبيع للأغراض غير التجارية؛ وتفعيل دور المصارف في تمويل المستوردات وذلك من خلال مراكز القطع التشغيلية الخاصة بها؛ مع فتح المجال أمام المصارف لترميم هذه المراكز يومياً بغرض تعزيز المقدرة التمويلية لها. كما استمر العمل بنظام سعر الصرف الموحد الصادر عن مصرف سورية المركزي منذ أواخر عام 2006 لغاية عام 2011 بداية الأزمة السورية؛ حيث تم اللجوء لإعادة العمل بنظام تعدد أسعار الصرف.

بالنتيجة أدى تراجع المؤشرات الاقتصادية إلى تراجع سعر الصرف الحقيقي وتفاقم الاختلال في ميزان المدفوعات وعدم وجود تأثير فعال لسعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بسبب العوامل الأخرى المؤثرة في بيئة الانتاج والتصدير والبيئة النقدية والمصرفية والمتمثلة بالحرب وتداعياتها المختلفة مروراً بالعقوبات الاقتصادية.

الفصل الرابع: اختبار المناهج التحليلية لسعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات السوري

مقدمة؛

يتناول هذا الفصل اختبار كل منهج من المناهج التحليلية على حده وفقاً للبيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية السورية للفترة (1990-2016)، حيث شهد العقدين الأولين من هذه الفترة انفتاح اقتصادي ومشاركة للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في ممارسة النشاط الاقتصادي وعملية التنمية وبالتالي شهد القطاع الخاص دعماً كبيراً من قبل الحكومة وتم اشراكه في معظم الأنشطة الاقتصادية والانتاجية انعكس على مختلف القطاعات الانتاجي والتصديرية، كما شهدت هذه المرحلة انطلاق انتاج وتصدير النفط والفوسفات وشهدت بعض الصناعات رواجاً وازدهاراً مميزاً كصناعات الأدوية والأنسجة وغيرها من الصناعات التي أدت إلى إحلال بعض الواردات وبالتالي خففت من الضغط على سوق الصرف الأجنبي، في حين شهدت الفترة (2011-2016) تدهوراً كبيراً في الانتاج والتصدير والبنية التحتية وتراجعاً حاداً في المؤشرات الاقتصادية نتيجة الأزمة والحرب الإرهابية على سورية؛ ويتضمن هذا الفصل الاختبارات الآتية:

المبحث الأول: اختبار تحقق شرط مارشال وليرنر وفقاً لمنهج المرونة

المبحث الثاني: اختبار الاستيعاب المحلي في نقل أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: اختبار المنهج النقدي في نقل أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات

المبحث الأول:

اختبار تحقق شرط مارشال وليبرنر وفقاً لمنهج المرونة

المبحث الأول: اختبار تحقق شرط مارشال وليرنر وفقاً لمنهج المرونات

إذا افترضنا حدوث تخفيض في قيمة العملة الوطنية (devaluation) في ظل نموذج دولتين وسلعتين لتبسيط الدراسة، حيث يكون العرض تام المرونة (perfectly elastic)، وتمثل السلع المرسلّة إلى الخارج صادرات الدولة، بينما الواردات هي السلع المشتراة من الخارج ليتم استهلاكها في الدولة المعنية.

1. شرط مارشال/ ليرنر

اهتمت معظم الأدبيات الاقتصادية بحالة مارشال/ ليرنر الخاصة بمرونات العرض اللانهائية، ولكن يمكن تعميم الصيغة الحسابية لاشتقاق شروط تحسن ميزان التجارة الخارجية عندما تكون مرونات العرض أقل من مالا نهاية، فإذا افترضنا في بداية الأمر أنّ التجارة الخارجية متوازنة، ووفقاً لتحليل "ستيرن" فإنّ تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات،⁽¹¹⁾ ويكون سوق الصرف مستقر إذا كان:

$$D_x + S_m > 1 \dots (1-1-4) \text{ معادلة رقم}$$

حيث أنّ: S_m تعبر عن مرونة الطلب المحلي على المستوردات.

و D_x تعبر عن الطلب الأجنبي على الصادرات.

وفقاً للمعادلة رقم (1-1-4)، إذا اتسم الطلب الأجنبي على الواردات أو بمعنى آخر الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية dx بالمرونة، واتسم الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية فإنّ ذلك سينعكس على تحسن في حصيلّة الصادرات، وبالتالي يتحسن وضع ميزان المدفوعات في حال قامت الدولة المعنية بتخفيض سعر صرف عملتها. ويتوقع في الأجل القصير أن يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى تقليل حصيلّة الصادرات كلما زادت مرونة العرض المحلي؛ وذلك في حال كان الطلب الأجنبي على الصادرات الحليّة dx غير مرّن، بينما في الأجل المتوسط والطويل فمن المتوقع أن يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى تحسين حصيلّة الصادرات وتحسين حالة ميزان المدفوعات وذلك حتى تتحقق آثار التخفيض وهذا ما يعبر عنه بالمحنى (J) وهو ما تمت الإشارة إليه في المبحث الثالث من الفصل السابق.

2. تطبيق النموذج القياسي

بناءً على التحليل النظري المقدم أعلاه، سنقوم باستخدام النماذج القياسية الآتية؛ تم الاعتماد على البيانات المقيمة بالدولار الأمريكي لسببين؛ الأول: بيانات التجارة الخارجية مقيمة أساساً بالدولار

¹¹¹ - "النقود والتمويل الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص70.

الأمريكي؛ والثاني: إنَّ تقييم البيانات بالليرة السورية سيصعب معه استبعاد تغيرات سعر الصرف خلال الفترة المدروسة وأثره في تغير قيم المتغيرات المدروسة:

1.2. نموذج الطلب الأجنبي على الصادرات:

يستند الطلب الأجنبي على الصادرات إلى رغبة الشركاء التجاريين للجمهورية العربية السورية، وعلى سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية والذي يشكل موضوع البحث؛ وبالتالي هناك علاقة طردية بين متغيرين رئيسيين يمكن قياسهما وهما الصادرات كمتغير تابع ومتغير سعر الصرف الحقيقي كمتغير مستقل إضافةً إلى المتغير العشوائي، ويمكن كتابة معادلة الطلب الأجنبي على الصادرات على النحو الآتي:

$$GX_t = a'_0 + a_1 G\text{RER}_t + U_{xt} \quad \text{معادلة رقم (2-1-4)}$$

حيث أن:

GX_t : معدل تغير الصادرات السلعية السورية في السنة t .

$G\text{RER}_t$: معدل تغير سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

U_{xt} : البواقي لدالة الطلب الأجنبي على الصادرات.

وبالنظر إلى معادلة سعر الصرف الحقيقي في الفصل الأول يتكون لدينا:

$$\text{معادلة رقم (3-1-4)} \dots\dots\dots RER = \text{NER}_{USA/SYP} * \frac{\text{CPI}_{SYP}}{\text{CPI}_{USA}}$$

وبحسب النظرية الاقتصادية يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية مع الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية؛ فانخفاض سعر صرف الليرة الحقيقي مقابل الدولار يعني زيادة تنافسية المنتجات الوطنية نتيجة انخفاض أسعار هذه المنتجات في الأسواق الخارجية، مما يدفع المستهلكين الأجانب إلى زيادة الطلب على الصادرات الوطنية، وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية في حال وجود مرونة في الجهاز الانتاجي المحلي ومرونة في الطلب على المنتجات الوطنية.

1.1.2. اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتوزع الطبيعي خلال الفترة (1990-2016).

تم احتساب المؤشرات الآتية: سعر الصرف الحقيقي، الصادرات، المستوردات والميزان التجاري بناءً على البيانات المتوفرة لدى المكتب المركزي للإحصاء.

جدول رقم 1-4 استقرار السلاسل الزمنية والتوزع الطبيعي خلال الفترة (1990-2016)

المتغير	حالة استقرار السلسلة	نوع الاختبار	درجة الاستقرار	LM-Stat.	Asymptotic critical values	التوزع الطبيعي Jarque-Bera
RER	مستقرة	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	level	0.084	0.146	3.74
المستوردات/M	مستقرة		level	0.99	0.146	4.68
الصادرات/X	مستقرة		level	0.1314	0.146	3.24
الميزان التجاري CA	مستقرة		level	0.1196	0.146	3.80

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (E-Views10).

نجد من خلال الجدول أعلاه أن جميع السلاسل مستقرة عند المستوى Level، وأن جميع السلاسل تحقق شرط التوزيع الطبيعي كون $Jarque-Bera < 5.99$.

نقوم ببناء نموذج الانحدار البسيط لمتغيري سعر الصرف الحقيقي (متغير مستقل) والصادرات (متغير تابع) باستخدام البرنامج الإحصائي (E-Views10)؛ وذلك على الشكل الآتي معادلة رقم (4-1-4):

$$dX_t = a'_0 + a_1 dRER_t + U_{xt}$$

جدول رقم 2-4- نموذج الانحدار البسيط لمتغيري سعر الصرف الحقيقي الصادرات (1990-2016)

Dependent Variable: D(X)				
Method: Least Squares				
Sample (adjusted): 1992 2016				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RER)	4319503.	4437427.	0.973425	0.3405
C	5089296.	58087226	0.087615	0.9309
R-squared		0.039568	Mean dependent var	
Adjusted R-squared		-0.002190	S.D. dependent var	
S.E. of regression		2.90E+08	Akaike info criterion	
Sum squared resid		1.94E+18	Schwarz criterion	
Log likelihood		-521.5838	Hannan-Quinn criter.	
F-statistic		0.947556	Durbin-Watson stat	
Prob(F-statistic)		0.340469		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (E-Views10).

تم اختبار النموذج المذكور عن الفترة (1990-2016) وفق الجدول أعلاه ونتج عن ذلك نموذج غير مقبول بقيم غير مقبولة لكل من اختباري $F-statistic = 0.34 > 0.05$ و $Durbin-Watson$ و $sta = 2.9 \neq 2$ ، حيث شهدت الفترة (2011-2016) حرباً أدت إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية كافةً، وعليه تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين:

- الفترة الأولى (1990-2010): وتحتوي على 21 مشاهدة وشهدت هذه الفترة استقرار سياسي واقتصادي واتسم الاقتصاد السوري بالانفتاح نسبياً على العالم الخارجي وبمشاركة فعالة للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.
- الفترة الثانية (2011-2016): وتحتوي على 6 مشاهدات وشهدت هذه الفترة عدم استقرار اقتصادي بسبب الحرب التي عصفت بالبلاد منذ عام 2011، وبالتالي فإنه من غير المجدي إجراء دراسة اقتصاد قياسي لبيانات هذه الفترة وسنكتفي بدراسة الفترة الأولى (1990-2010): ودراسة تحليلية للفترة (2011-2016).

2.1.2. اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتوزيع الطبيعي خلال الفترة (1990-2010).

جدول رقم 3-4 استقرار السلاسل الزمنية والتوزيع الطبيعي خلال الفترة (1990-2010)

المتغير	حالة استقرار السلسلة	نوع الاختبار	درجة الاستقرار	LM-Stat.	Asymptotic critical values	التوزيع الطبيعي Jarque-Bera
RER	مستقرة	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	level	0.422	0.463	8.23
المستوردات/M	مستقرة		1st difference	0.3013	0.463	4.04
الصادرات/X	مستقرة		1st difference	0.198	0.463	3.28
الميزان التجاري CA	مستقرة		1st difference	0.378	0.463	2.60

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (E-Views10).

نجد من خلال الجدول رقم 3-4 أنّ جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول باستثناء سلسلة سعر الصرف الحقيقي فإنها مستقرة عند المستوى Level، وأنّ جميع السلاسل تحقق شرط التوزيع الطبيعي باستثناء سلسلة سعر الصرف الحقيقي فإنها لا تحقق التوزيع الطبيعي كون $Jarque-Bera=8.23 > 5.99$.

جدول رقم 4-4 نموذج الانحدار البسيط لنسب تغير سعر الصرف الحقيقي والصادرات (1990-2010)

Dependent Variable: GX
Method: ML ARCH - (BFGS / Marquardt steps)
Date: 01/05/19 Time: 21:41
Sample (adjusted): 1997 2010
Included observations: 14 after adjustments
Dependent lags: 6 (Fixed)
Dynamic regressors (5 lags, fixed): GRER
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GX(-1)	-1.769295	0.013950	-126.8300	0.0050
GX(-2)	-1.301763	0.017790	-73.17565	0.0087
GX(-3)	-1.017145	0.017942	-56.69207	0.0112
GX(-4)	-0.967136	0.013796	-70.10477	0.0091
GX(-5)	-0.986047	0.016585	-59.45422	0.0107
GX(-6)	0.453229	0.023515	19.27435	0.0330
GRER	1.271395	0.069194	18.37435	0.0346
GRER(-1)	3.971499	0.058937	67.38569	0.0094
GRER(-2)	1.428447	0.052633	27.13965	0.0234
GRER(-3)	-5.042964	0.037468	-134.5948	0.0047
GRER(-4)	-4.803494	0.058924	-81.51998	0.0078
GRER(-5)	-5.839157	0.091092	-64.10151	0.0099
C	0.744944	0.006973	106.8380	0.0060
R-squared	0.999980	Mean dependent var		0.105569
Adjusted R-squared	0.999741	S.D. dependent var		0.211873
S.E. of regression	0.003407	Akaike info criterion		-9.307852
Sum squared resid	1.16E-05	Schwarz criterion		-8.714442
Log likelihood	78.15496	Hannan-Quinn criter.		-9.362783
F-statistic	4189.356	Durbin-Watson stat		1.311554
Prob(F-statistic)	0.012073			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (E-Views10).

3.1.2. اختبار استقرار البواقي لتابع الصادرات

جدول رقم 4-5 اختبار استقرار البواقي لتابع الصادرات

Asymptotic critical values	LM-Stat.	درجة الاستقرار	نوع الاختبار	حالة استقرار السلسلة	المتغير
0.146	0.141	level	Kwiatkowski-Phillips	مستقرة	GX

نجد من خلال الجدول السابق أن سلسلة البواقي الخاصة بـ (GX) مستقرة عند المستوى (Level).

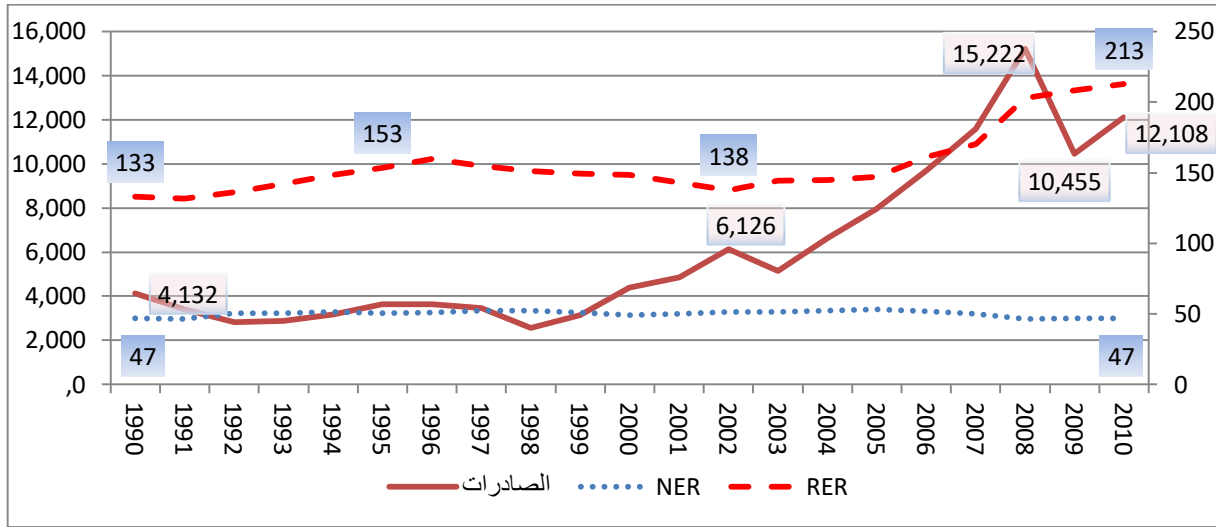
نستطيع بناءً على معطيات الجدول رقم (4-4) أعلاه تكوين المعادلة الآتية:

معادلة رقم (4-1-5):

$$GX = -1.8*GX(-1) - 1.3*GX(-2) - 1.0*GX(-3) - 0.97*GX(-4) - 0.99*GX(-5) + 0.45*GX(-6) + 1.27*GRER + 4*GRER(-1) + 1.43*GRER(-2) - 5.1*GRER(-3) - 4.8*GRER(-4) - 5.8*GRER(-5) + 0.74$$

نلاحظ من خلال الجدول 4-4 بأن النموذج مقبول كون $\text{Prob}(F\text{-statistic})=0.01 < 0.05$ نلاحظ من خلال الجدول 4-4 بأن النموذج مقبول كون $\text{Durbin-Watson stat} = 1.3$ وهي قيمة قريبة نوعاً ما القيمة (2)؛ كما أنّ قيمة معامل التحديد تبلغ 99% وتبلغ قيمة معامل التحديد المعدل 99%؛ وبالنظر إلى قيم المعادلة أعلاه نجد أنّ هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات عند مستويات معنوية مقبولة $0.05 > 0.05$ مما يشير إلى علاقة جيدة بين المتغيرين المذكورين في الفترات $(t, t-1, t-2)$ ، وهنا لا تتسجم هذه العلاقة مع النظرية الاقتصادية في الفترات المذكورة، ويفسر بأنه على الرغم من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلا أنّ الصادرات لم تتخفّض بل ازدادت خلال الفترة (1990-2010)، ويمكن القول بأنّه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 1% ترافق ذلك بارتفاع معدل نمو الصادرات بمقدار 1.3% في الفترة (t) ، وبالمقابل هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات عند مستويات معنوية مقبولة $0.05 > 0.05$ في الفترات $(t-3, t-4, t-5)$ وبالنظر إلى قيم المعاملات في الجدول أعلاه نجد أنّ أثر هذه الفترات كان أشد من أثر الفترات السابقة، وبالتالي كان أثر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أقوى في تخفيض معدل نمو الصادرات بتأخر زمني قدره يتراوح بين (3-5) سنوات، وهنا تتسجم هذه العلاقة مع النظرية الاقتصادية بأنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي تتخفّض الصادرات، وهذا ينسجم مع أنّ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية أدى إلى انخفاض تنافسية المنتجات الوطنية، حيث أصبح أسعار السلع المحلية أعلى سعراً من مثيلاتها الأجنبية، مما أسهم في انخفاض معدل نمو الصادرات الوطنية مع تأخر زمني يتراوح بين (3-5) سنوات مما أثر سلباً في وضع ميزان المدفوعات.

الشكل البياني رقم 4-1 تطور كل من سعر الصرف الحقيقي والاسمي والصادرات (أرقام الصادرات: مليار \$)



بالنظر إلى الشكل البياني أعلاه نلاحظ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (1990-2010) بالمنحنى العام، في حين سجل سعر الصرف الحقيقي مساراً منخفضاً منذ عام 1996 لغاية عام 2005 تزامن مع ارتفاع في الصادرات خلال الفترة (1998-2008)، بينما شهد سعر الصرف الحقيقي ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام 2005 وحتى عام 2010 تزامن بتذبذب في حركة الصادرات وانخفاض في الصادرات عامي 2009 و 2010 نتيجة انخفاض الطلب العالمي بفعل الأزمة المالية العالمية التي نشأت عام 2008، كما أدى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى انخفاض في الصادرات خلال هذه الفترة مع تأخر زمني كما تمت الإشارة أعلاه، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تقول بأن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يخفض تنافسية المنتجات، وبالتالي يسهم في تخفيض الصادرات والعكس صحيح.

2.2. نموذج الطلب الأجنبي على المستوردات

يستند الطلب المحلي على المستوردات إلى عدة عوامل أهمها الدخل والرغبة السورية لشراء السلع والخدمات الأجنبية، وعلى سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية موضوع هذا البحث، وعليه تكتب الدالة على الشكل الآتي:

$$GM_t = \beta'_0 + \beta_1 GRER_t + U_{mt} \quad (4-1-6)$$

حيث أن:

GM_t : معدل تغير المستوردات السلعية السورية في السنة t .

$GRER_t$: معدل تغير سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

U_{mt} : البواقي لدالة الطلب المحلي على المستوردات.

يرتبط سعر الصرف الحقيقي بالمستوردات بعلاقة طردية بحسب الأدبيات الاقتصادية؛ فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع مقارنةً بأسعار السلع البديلة المحلية، وهذا سوف يدفع المستهلكين إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع المستوردات. نقوم ببناء نموذج الانحدار البسيط لمتغيري سعر الصرف الحقيقي (متغير مستقل) ومتغير المستوردات (متغير تابع) باستخدام برنامج الاحصاء (E-Views10)؛ وذلك على الشكل الآتي:

1.2.2. نموذج الانحدار لمتغيري سعر الصرف الحقيقي والمستوردات.

جدول رقم 4-6 نموذج الانحدار لنسب تغير سعر الصرف الحقيقي والمستوردات (1990-2010)

Dependent Variable: GM				
Method: Least Squares				
Date: 01/05/19 Time: 21:20				
Sample (adjusted): 1994 2010				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GRER	1.065547	0.727089	1.465496	0.1708
GRER(-1)	1.437180	0.782958	1.835578	0.0936
GRER(-2)	0.672827	0.751762	0.895001	0.3900
GRER(-3)	-5.609868	1.220685	-4.595673	0.0008
GM(-1)	-0.318345	0.191476	-1.662584	0.1246
C	0.144277	0.045289	3.185697	0.0087
R-squared	0.680942	Mean dependent var	0.107387	
Adjusted R-squared	0.535915	S.D. dependent var	0.213271	
S.E. of regression	0.145288	Akaike info criterion	-0.749627	
Sum squared resid	0.232196	Schwarz criterion	-0.455551	
Log likelihood	12.37183	Hannan-Quinn criter.	-0.720395	
F-statistic	4.695291	Durbin-Watson stat	2.321549	
Prob(F-statistic)	0.015360			

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الاحصاء (E-Views).

بالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه نجد أن قيمة $\text{Durbin-Watson stat} = 2.32$ وهي قريبة من الـ 2 كما أن $\text{Prob(F-statistic)} = 0.02 < 0.05$ إضافة إلى منطقية بقية القيم، وبالتالي نقبل النموذج، بناءً على معطيات الجدول السابق تكوين المعادلة الآتية:

معادلة (4-1-7) ..

$$GM = + 1.44 * GRER(-1) - 5.61 * GRER(-3) + 0.14$$

يظهر من نتائج الجدول أعلاه أن دالة الطلب الأجنبي على المستوردات تتصف بمرونة جيدة جداً بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، حيث قدرت مرونة سعر الصرف بـ (+1.44) ما يدل على أنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 1% فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدل نمو المستوردات السورية بمقدار 1.44%، عند مستوى معنوية $0.10 > 0.09$ أي يوجد علاقة طردية معنوية بين هذين

المتغيرين وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، إضافة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي ومعدل نمو المستوردات في الفترة (3-t) عند مستوى معنوية مقبول ($0.00 < 0.05$)؛ ففي ظل ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سترتفع المستوردات، وفي ضوء حاجة البلد للسلع الرأسمالية وبعض السلع الضرورية التي لا تستجيب لتغيرات سعر الصرف؛ وتفضيل المستهلك السوري نوعية المنتجات الأجنبية لاسيما في ضوء الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته سورية منذ عام 1990 وتحرير تدريجي لبنود الحساب الجاري انتهت بتحرير كامل بنوده بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (5204) تاريخ 2006/11/15؛ وبالتالي السماح باستيراد جميع السلع والخدمات من الخارج باستثناء القائمة السلبية التي تتضمن (الممنوعات كالمخدرات، والبضائع ذات المنشأ الاسرائيلي) كل ذلك أدى إلى زيادة حجم المستوردات.

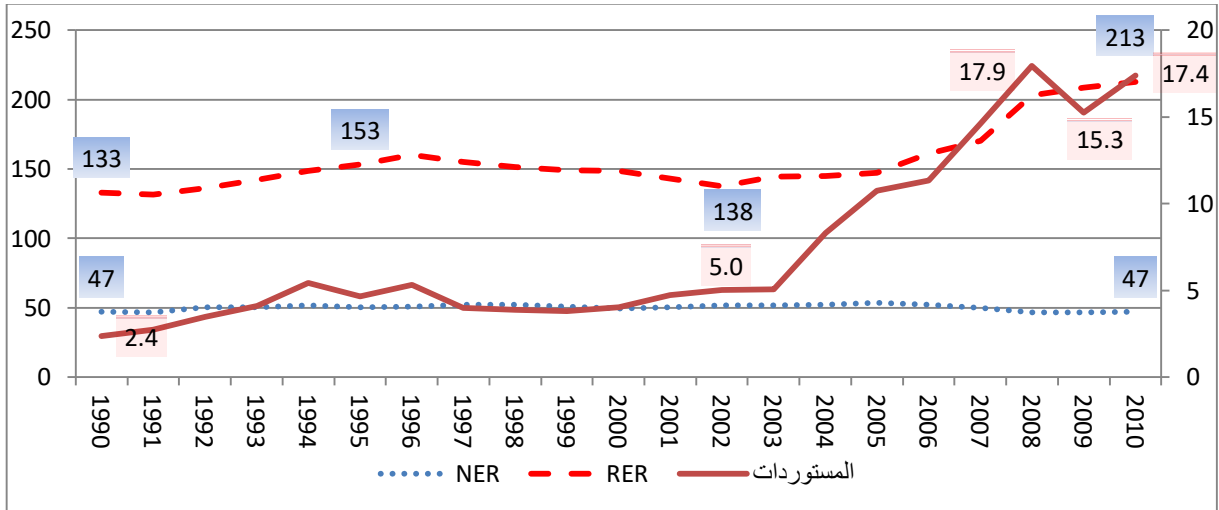
2.2.2. اختبار استقرار البواقي لتابع المستوردات

جدول رقم 4-7 اختبار استقرار البواقي لتابع معدل تغير المستوردات

المتغير	حالة استقرار السلسلة	نوع الاختبار	درجة الاستقرار	LM-Stat.	Asymptotic critical values
GM	مستقرة	Kwiatkowski-Phillips	level	0.099	0.146

نجد من خلال الجدول السابق أن سلسلة البواقي الخاصة بـ (GM) مستقرة عند المستوى (Level).

الشكل البياني رقم 4-2 تطور كل من سعر الصرف الحقيقي والاسمي والمستوردات (أرقام المستوردات: مليار \$)



ويتضح جلياً من خلال الشكل البياني أعلاه العلاقة الطردية بين سعر الصرف الحقيقي والمستوردات؛ حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى ارتفاع المستوردات نتيجة أن ارتفاع سعر الصرف سيجعل أسعار المنتجات الأجنبية أقل من بدائلها المحلية، وبالتالي ترتفع تنافسية المنتجات الأجنبية أمام

المنتجات المحلية، ويفسر هنا ارتفاع المستوردات لاسيما منذ عام 2000 نتيجة لسببين؛ الأول: ارتفاع سعر الصرف الحقيقي خلال هذه الفترة؛ والثاني: الانفتاح الاقتصادي الملحوظ الذي شهدته سورية خلال الفترة ذاتها كل ذلك زاد من حجم الاستيراد.

3.2. نموذج الميزان التجاري

تعتمد دالة الميزان التجاري على سعر الصرف الحقيقي والبواقي وثابت المعادلة؛ ونقوم ببناء نموذج الانحدار بسيط لمتغيري سعر الصرف الحقيقي (متغير مستقل) ومتغير الميزان التجاري (متغير تابع) باستخدام البرنامج الاحصائي (E-Views10)؛ وذلك على الشكل الآتي:

$$CA_t = \gamma'_0 + \gamma_1 RER_t + U_t \quad (8-1-4) \text{ معادلة}$$

حيث تمثل CA: الميزان التجاري.

1.3.2. نموذج الانحدار لمتغيري سعر الصرف الحقيقي والمستوردات.

جدول رقم 4-8 نموذج الانحدار للميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي (1990-2010)

Dependent Variable: CA				
Method: Least Squares				
Date: 12/10/18 Time: 11:06				
Sample: 1990 2010				
Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RER	-6651761.	841288.3	-7.906636	0.0000
C	9.51E+08	1.33E+08	7.158328	0.0000
R-squared		0.766914	Mean dependent var	
Adjusted R-squared		0.754646	S.D. dependent var	
S.E. of regression		88919017	Akaike info criterion	
Sum squared resid		1.50E+17	Schwarz criterion	
Log likelihood		-413.1148	Hannan-Quinn criter.	
F-statistic		62.51489	Durbin-Watson stat	
Prob(F-statistic)		0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الاحصاء (E-Views10).

بناءً على معطيات الجدول السابق يمكننا تكوين المعادلة الآتية:

$$CA = -6651761 * RER + 951036741 \quad (9-1-4) \text{ معادلة}$$

تشير النتائج إلى أن متغيرات النموذج المقدر تتميز بدلالة احصائية معنوية عند مستوى أقل من 0.05%، وإشاراتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث تتصف دالة الميزان التجاري بأنها مرنة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي؛ الأمر الذي يفسر بأن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يسهم في تخفيض

الصادرات نتيجة تخفيض تنافسيتها ويسهم في زيادة المستوردات التي زادت قيمتها فعلاً خلال الفترة المدروسة، نتيجةً لسببين؛ الأول: انخفاض أسعار المستوردات بعد ارتفاع سعر الصرف الحقيقي؛ الثاني: ارتفاع حجم المستوردات بفعل الانفتاح الاقتصادي وتحرير كامل الحساب الجاري كما تمت الإشارة أعلاه.

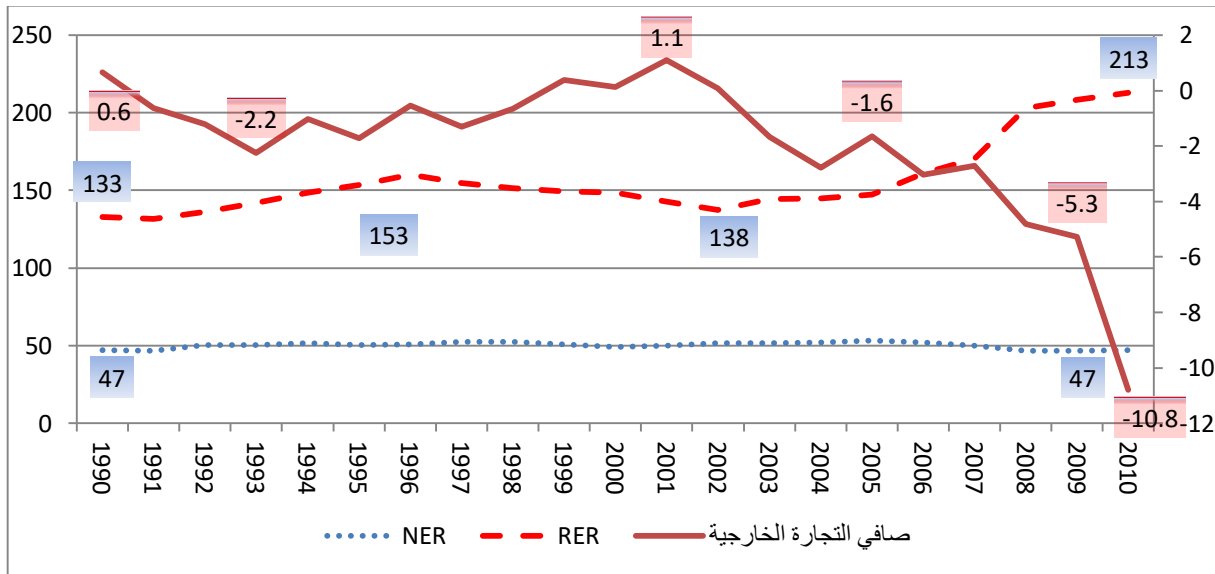
2.3.2. اختبار استقرار البواقي للميزان التجاري

جدول رقم 4-9 اختبار استقرار البواقي للميزان التجاري

المتغير	حالة استقرار السلسلة	نوع الاختبار	درجة الاستقرار	LM-Stat.	Asymptotic critical values
CA	مستقرة	Kwiatkowski-Phillips	level	0.083	0.146

نجد من خلال الجدول السابق أن سلسلة البواقي الخاصة بـ (CA) مستقرة عند المستوى (Level).

الشكل البياني رقم 4-3 تطور كل من سعر الصرف الحقيقي والاسمي والميزان التجاري (أرقام الميزان: مليار\$)



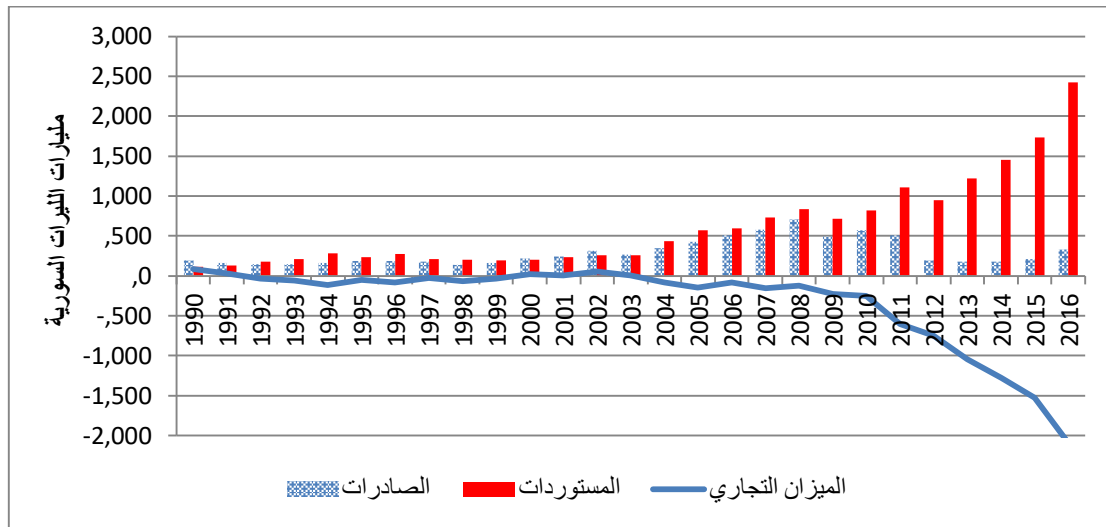
بناءً على ما تقدم يؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية إلى انخفاض صافي التجارة الخارجية من خلال انخفاض الصادرات وارتفاع المستوردات؛ كما نستنتج من خلال الشكل البياني أعلاه بأن سعر الصرف الحقيقي سجل ارتفاعاً بالمنحى العام خلال الفترة (1990-2010) ترافق بانخفاض صافي الميزان التجاري بالمنحى العام خلال الفترة ذاتها، حيث أسهم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في ارتفاع معدل نمو المستوردات وانخفاض معدل نمو الصادرات بعد فترة

تأخر زمني (3-5) سنوات مع استمرار ارتفاع الصادرات، ولكن كان ارتفاع المستوردات بمعدل أكبر من ارتفاع الصادرات مما أدى بالنتيجة إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

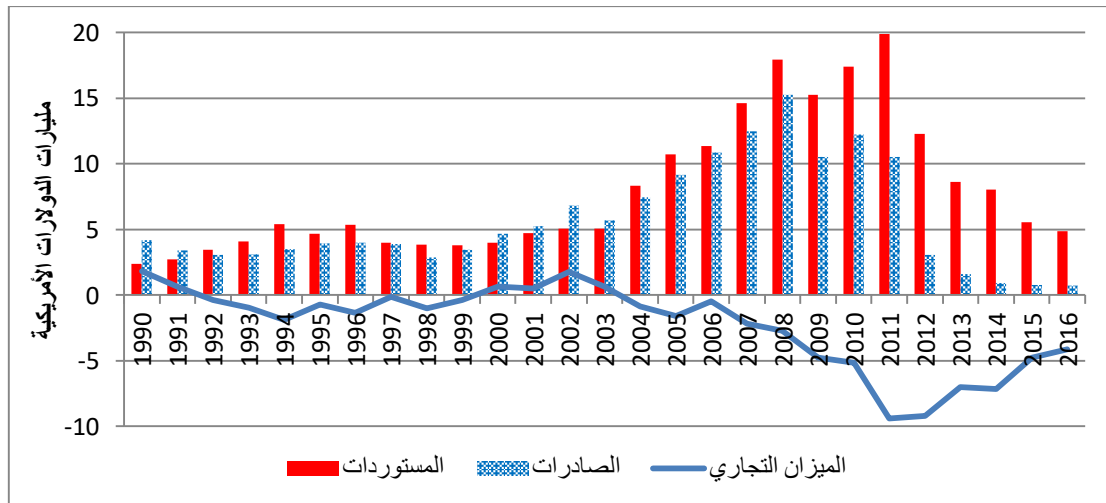
3. دراسة وضع التجارة الخارجية وسعر الصرف الفترة (2011-2016)

تتسم الفترة (2011-2016) التي شهدت مفاعيل الحرب في سورية بوجود العديد من المتغيرات التي أثرت سلباً في هيكلية الانتاج والتصدير والنقل؛ وأدت إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية كافة؛ وبالتالي يصعب معها دراسة مرونة متغيرات التجارة الخارجية لمؤشر سعر الصرف الحقيقي؛ وعليه سنقوم بدراسة تطور مؤشرات التجارة الخارجية من منظور تحليلي:

الشكل البياني رقم 4-4 تطور الصادرات والمستوردات والميزان التجاري خلال (1990-2016) بالليرات السورية



الشكل البياني رقم 5-4 تطور الصادرات والمستوردات والميزان التجاري خلال (1990-2016) بالدولار



يتضح من خلال الشكل البياني رقم 4-4 أن المستوردات استمرت بالتزايد بالليرات السورية وانخفضت الصادرات خلال فترة الحرب (2010-2016) في حين إذا قيما المستوردات والصادرات بالدولار الأمريكي يتضح لنا من خلال الشكل البياني رقم 4-5 أن المستوردات قد انخفضت إلى جانب الصادرات التي انخفضت بشكل أكبر خلال الفترة المذكورة أعلاه، وبالنتيجة انخفض العجز في الميزان التجاري خلال الفترة ذاتها.

وبالنظر إلى الشكلين البيانيين أعلاه (نأخذ الفترة (2011-2016) كمثال واضح على تغيرات سعر الصرف الحقيقي)، حيث يتبين لنا أن صافي الميزان التجاري انخفض مقيماً بالدولار الأمريكي منذ عام 2011 في حين ازداد عجز الميزان التجاري مقيماً بالليرات السورية منذ عام 2011 ، ويعزى ذلك إلى أن قيم المستوردات بالليرات السورية استمرت بالازدياد بينما انخفضت قيمها بالدولار الأمريكي؛ فقد ازدادت قيم المستوردات مقيمة بالليرات السورية بنسبة 176% خلال الفترة (2010-2016) في حين انخفضت قيم المستوردات مقيمة بالدولار الأمريكي بنسبة 72% خلال الفترة ذاتها؛ وبالمقابل انخفضت قيم الصادرات مقيمة بالليرات السورية بنسبة 42% خلال الفترة (2010-2016) في حين انخفضت قيم الصادرات مقيمة بالدولار الأمريكي بنسبة أكبر بلغت 92% خلال الفترة ذاتها؛ بينما ازدادت قيم عجز الميزان التجاري مقيمة بالليرات السورية بنسبة 686% خلال الفترة (2010-2016) بالمقابل انخفضت قيم عجز الميزان التجاري مقيمة بالدولار الأمريكي بنسبة 20% خلال الفترة ذاتها؛ وهذا يُفسّر بأنه على الرغم من انخفاض المستوردات بنسبة 72% أي أقل من نسبة انخفاض الصادرات التي انخفضت بنسبة 92% إلا أن قيم المستوردات بقيت أكبر من قيم الصادرات، وبالتالي كان أثر انخفاض المستوردات أكبر في الميزان التجاري من انخفاض الصادرات، الأمر الذي قاد إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري بنسبة 20% خلال الفترة (2010-2016) مقيمة بالدولار الأمريكي.

الخلاصة؛

نتج عن المبحث الأول؛ اختبار تحقق شرط مارشال وليرنر وفقاً لمنهج المرونة، مايلي:

يتسم الميزان التجاري السوري خلال الفترة (1990-2010) بأنه مرن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، وهذا يدل على أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة المذكورة كان له أثراً واضحاً في تحسين واقع الميزان التجاري؛ فمجموع مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات يزيد عن الواحد الصحيح ($1.3 + 1.4 = 2.7 > 1$) وبالتالي تحقق لدينا شروط مارشال- ليرنر، ويتضح لنا أن الميزان التجاري قد سجل عجزاً خلال الفترة (1990-2010) باستثناء الأعوام (1990-1991-2001-2002-2003)، حيث سجل الميزان التجاري عجزاً مزمناً ومتزايداً على مدى 7 أعوام خلال الفترة (2004-2010) مدفوعاً عاملين؛ أولهما: ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وثانيهما: تحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة الطلب على الاستيراد على حساب الصادرات التي زادت بمعدل أقل خلال الفترة الأخيرة ذاتها.

ووجدنا أن المستوردات استمرت بالتزايد بالليرات السورية بينما انخفضت الصادرات خلال فترة الحرب (2010-2016)؛ في حين إذا قيما المستوردات والصادرات بالدولار الأمريكي يتضح لنا أن كلا من الصادرات والمستوردات قد انخفضت خلال الفترة المذكورة أعلاه، وبالنسبة انخفاض العجز في الميزان التجاري خلال الفترة ذاتها.

المبحث الثاني:

اختبار منهج الاستيعاب المحلي

في نقل

أثر سعر الصرف الحقيقي في

ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: اختبار منهج الاستيعاب المحلي في نقل أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات

استناداً إلى معادلة منهج الاستيعاب المذكورة سابقاً في الإطار النظري لهذا المنهج نجد:

$$A = C + I + G + M \quad \dots \dots (1 - 2 - 4) \text{ معادلة الاستيعاب رقم}$$

1. استنتاج معادلة منهج الاستيعاب

يمكن تحليل الاستيعاب الكلي في ضوء المعادلة الواردة أعلاه والتي تنقسم إلى جزأين رئيسيين هما:

أ. الجزء الأول:

$$A = C + I + G \quad (2-2-4) \text{ معادلة رقم}$$

ويمثل الطلب الداخلي ويصطلح على تسميته بالاستيعاب ويتضمن الاستثمار والاستهلاك العام والخاص والانفاق الحكومي، حيث يفسر منهج الاستيعاب أنّ مشاكل ميزان المدفوعات تنشأ من جراء الاختلال بين الدخل والاستيعاب.

ب. الجزء الثاني:

$$B = X - M \quad (3-2-4) \text{ معادلة رقم}$$

ويمثل هذا الجزء الطلب الخارجي، وعليه فإنّ $GDP = A + B$ وهذا يقتضي أن $B = GDP - A$. وبالتالي يمكننا التمييز بين الحالات الآتية:

- إذا كان $B > 0$ فهذا يعني أن الدخل GDP أكبر من قيمة الاستيعاب أو الطلب المحلي A .
 - إذا كان $B < 0$ فهذا يعني أن الدخل GDP أقل من قيمة الاستيعاب أو الطلب المحلي A .
 - إذا كان $B = 0$ فهذا يعني أن الدخل GDP يساوي قيمة الاستيعاب أو الطلب المحلي A .¹¹²
- وعليه نستنتج أنّ سبب الاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات يعود إلى الاختلال ما بين GDP و A وبغرض مجابهة هذا العجز يمكن استخدام أداة تخفيض سعر الصرف الحقيقي على الشكل الآتي:

في حال كان $\Delta B \geq 0$ وهذا يتحقق إذا كان $\Delta A \leq \Delta GDP$:

$$\Delta B = \Delta GDP - \Delta A \quad \dots \dots (3-2-4) \text{ معادلة رقم}$$

¹¹² - صالح، أويبة، رسالة ماجستير، "أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي"، الجزائر، 2011، ص 111-112، بتصرف.

إنّ تخفيض سعر الصرف الحقيقي له أثره في كل من الدخل والاستيعاب، وذلك بافتراض وجود علاقة دالية بين كل من المكونات C+I+G والدخل، أي كلما زاد الدخل زادت هذه المكونات.

2. تقدير معادلة سعر الصرف الحقيقي والدخل والاستيعاب

يتمثل أثر لوراسين ميتزلر بأنّ انخفاض سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي من جهة، وإلى انخفاض الادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل من جهة أخرى، وهناك أثر لا يرتبط بالدخل، وعليه يمكن القول أنّ هناك أثرين لسياسة تخفيض سعر الصرف الحقيقي هما:¹¹³

الأثر الأول: أثر الدخل ΔGDP وهو أثر غير مباشر لانخفاض سعر الصرف الحقيقي في الاستيعاب، ويتمثل بانخفاض الدخل نتيجة لانخفاض سعر الصرف الحقيقي، وينتج عن ذلك انخفاض في الاستيعاب كأثر غير مباشر لانخفاض سعر الصرف الحقيقي؛ وذلك تبعاً للميل الحدي للاستيعاب ونرمز له بـ α ؛ حيث أنّ انخفاض سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى العزوف عن الاستهلاك وارتفاع الميل الحدي للادخار ومن ثم تخفيض الاستيعاب.

الأثر الثاني: يتمثل بالأثر المباشر لتخفيض سعر الصرف الحقيقي في الاستيعاب نرمز له بـ b غير مرتبط بالدخل ويتحدد بتأثير عوامل أخرى غير الدخل.

وبالتالي يتكون لدينا الأثر الكلي على الشكل الآتي:¹¹⁴

$$\Delta A = a\Delta GDP + bA \quad \text{معادلة رقم (4-2-4)}$$

$$\Delta B = \Delta GDP - a\Delta GDP - bA \quad \text{ومنه:}$$

$$\Delta B = (1 - a)\Delta GDP - bA \quad \text{معادلة رقم (5-2-4).....}$$

بحيث أنّ $(1 - a)$ تمثل الميل الحدي للادخار أي الميل الحدي لعدم الاستيعاب.

وتعبر المعادلة الأخيرة عن أثر تخفيض سعر الصرف الحقيقي في الدخل والاستيعاب، وتسمح هذه المعادلة باستنتاج شروط نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف الحقيقي في تحسين الميزان التجاري؛ وبالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات، وهذا يتحقق عندما:

- يكون المقدار $(1 - a)$ موجب والذي يمثل الميل الحدي للادخار أو الميل الحدي لعدم الاستيعاب، بمعنى أن يكون $a > 1$.

- ΔGDP موجب أي انخفاض في الدخل الحقيقي يسبب انخفاض في الاستيعاب.

¹¹³ - المصدر السابق نفسه، ص 112-113، بتصرف.

¹¹⁴ - اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، مصدر سبق ذكره، بتصرف، ص 358-359.

– bA سالبة أو bA موجبة وأقل من $(1 - a)\Delta GDP$.

– أما إذا كانت a أكبر من الواحد يجب أن تكون bA سالبة و $|bA| < |(1 - a)\Delta GDP|$

وبناءً على ما تقدم سنقوم بدراسة الأثرين في صافي الميزان التجاري.

1.2. اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتوزيع الطبيعي.

تم احتساب مؤشر سعر الصرف الحقيقي بالاعتماد على بيانات سورية، وتم توظيف البيانات الخاصة بالمؤشرات السورية المتوفرة لدى المكتب المركزي للإحصاء.

يوضح الجدول أدناه درجة الاستقرار للمتغيرات، حيث يتضح أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى Level، وتحقق التوزيع الطبيعي.

جدول 10-4 اختبار السلاسل الزمنية والتوزيع الطبيعي لمتغيرات النموذج (2010-1990)

المتغير	حالة استقرار السلسلة	نوع الاختبار	درجة الاستقرار	LM-Stat.	Asymptotic critical values	التوزيع الطبيعي Jarque-Bera
DB	مستقرة	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	LEVEL	0.1417	0.146	0.88
A	مستقرة		LEVEL	0.1413	0.1	2.75
RGDP	مستقرة		LEVEL	0.1396	0.146	1.84
DRGDP	مستقرة		LEVEL	0.1217	0.1	2.82

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (E-Views10).

2.2. تقدير العلاقة بين المتغيرات المدروسة

سيتم تقدير ثوابت المعادلة أعلاه بالاعتماد على البرنامج الإحصائي E-Views باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (2010-1990) للمتغيرات الآتية: سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي (RER)، والاستيعاب، والذي يمكن استنتاج قيمته من خلال مايلي:

$$GDP = C + I + G + X - M$$

$$A = C + I + G$$

$$A = GDP - X + M \quad \text{معادلة رقم (4-2-7)}$$

جدول رقم 4-10 تقدير معادلة الطلب المحلي والدخل والاستيعاب (1990-2010)

Dependent Variable: DB				
Method: Least Squares				
Date: 12/15/18 Time: 19:23				
Sample (adjusted): 1991 2010				
Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DRGDP_SAR	0.919949	0.105526	8.717707	0.0000
LOG(A)	-1.90E+10	1.08E+09	-17.70941	0.0000
C	5.06E+10	6.73E+09	7.512202	0.0000
DB(-1)	0.956972	0.057446	16.65876	0.0000
LOG(A(-1))	1.69E+10	1.05E+09	16.12773	0.0000
R-squared 0.982519				
Adjusted R-squared 0.977858				
S.E. of regression 2.52E+08				
Sum squared resid 9.52E+17				
Log likelihood -412.3912				
F-statistic 210.7702				
Prob(F-statistic) 0.000000				
Mean dependent var -1.53E+09				
S.D. dependent var 1.69E+09				
Akaike info criterion 41.73912				
Schwarz criterion 41.98805				
Hannan-Quinn criter. 41.78771				
Durbin-Watson stat 2.240928				

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي (E-Views10).

بالاعتماد على بيانات الجدول الوارد أعلاه نحصل على تقدير لمعادلة الطلب المحلي والدخل والاستيعاب على الشكل الآتي: معادلة النموذج رقم (4-2-8):

$$DB = 0.92*DRGDP_SAR - 19041452189*LOG(A) + 0.96*DB(-1) + 16902615466 *LOG(A(-1)) + 50555315445$$

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والمتضمن اختبار نموذج سعر الصرف الحقيقي والدخل والاستيعاب أن النموذج مقبول استناداً إلى قيمة اختبار دوربين واتسون والبالغ $Durbin-Watson\ stat = 2.2$ ؛ وقيمة احتمالية النموذج $Prob(F-statistic) = 0.00 < 0.05$ ، كما نستدل من خلال الجدول أعلاه أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين صافي الميزان التجاري ومتغير الاستيعاب من خلال قيمة الاحتمالية البالغة $(0.05 > 0.00)$ ، بحيث كلما ازداد الاستيعاب انخفض صافي الميزان التجاري، في حين أنه يوجد علاقة طردية معنوية بين صافي الميزان التجاري والدخل، فقد بلغت قيمة الاحتمالية الخاصة به $0.05 > 0.00$.

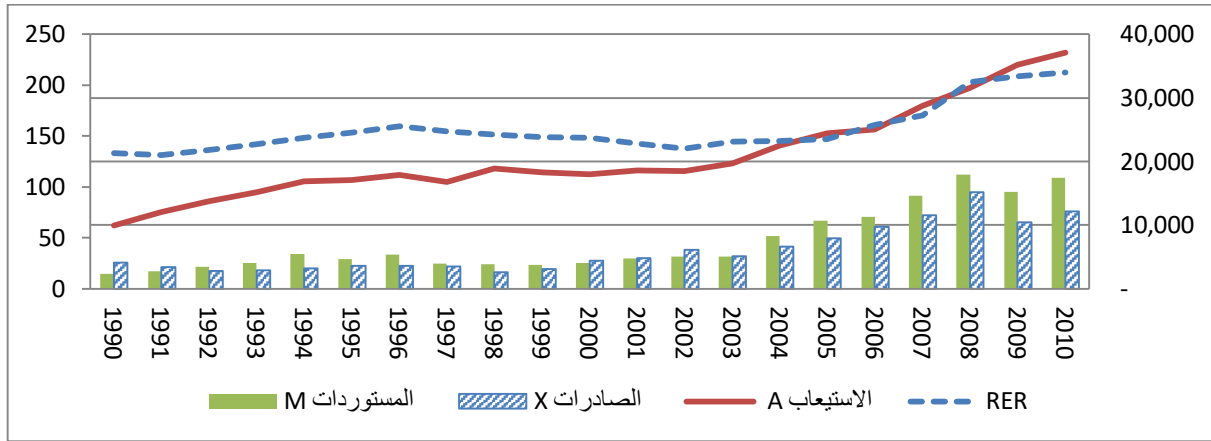
3.2. اختبار استقرار البواقي للطلب المحلي:

جدول رقم 4-11 اختبار استقرار البواقي للطلب المحلي

Asymptotic critical values	LM-Stat.	درجة الاستقرار	نوع الاختبار	حالة استقرار السلسلة	المتغير
0.146	0.052	level	Kwiatkowski-Phillips	مستقرة	DB

نجد من خلال الجدول السابق أن سلسلة البواقي الخاصة بـ (DB) مستقرة عند المستوى (Level).

الشكل البياني رقم 4-6 تطور الاستيعاب والصادرات والمستوردات وسعر الصرف الحقيقي خلال (1990-2010)

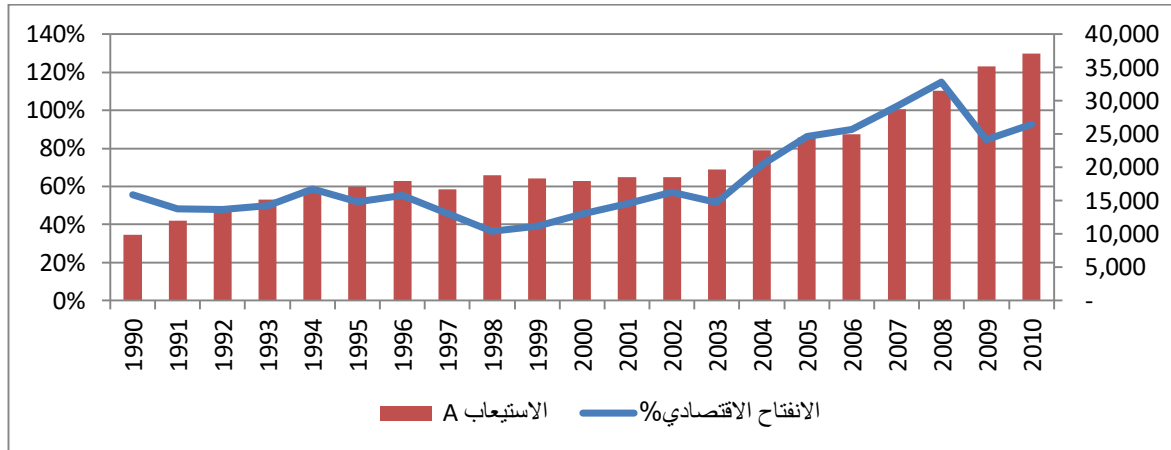


نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أنّ المستوردات ازدادت بمعدل أكبر من زيادة الصادرات بالتزامن مع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة ذاتها (1990-2010) وهذا يفسر بأنّ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أسهم في زيادة المستوردات نظراً لانخفاض أسعار السلع والخدمات الأجنبية مقارنةً بأسعارها المحلية، بينما أسهم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في انخفاض تنافسية المنتجات المحلية الأمر الذي يسهم بتخفيض الصادرات السورية، وبالنسبة أدى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى ارتفاع معدل الاستيعاب خلال الفترة ذاتها، وهذا الارتفاع في الصادرات والمستوردات يعبر عن مدى الانفتاح الاقتصادي والذي يعبر عنه بنسبة مجموع التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) مقسوماً على حجم الناتج المحلي الإجمالي، والشكل البياني رقم 4-7 يوضح تطور كل من مؤشر الانفتاح الاقتصادي كنسبة مئوية والاستيعاب ويتضح تراجع مؤشر الانفتاح الاقتصادي خلال عامي 2009-2010 وذلك نتيجة تراجع الصادرات خلال العامين المذكورين.

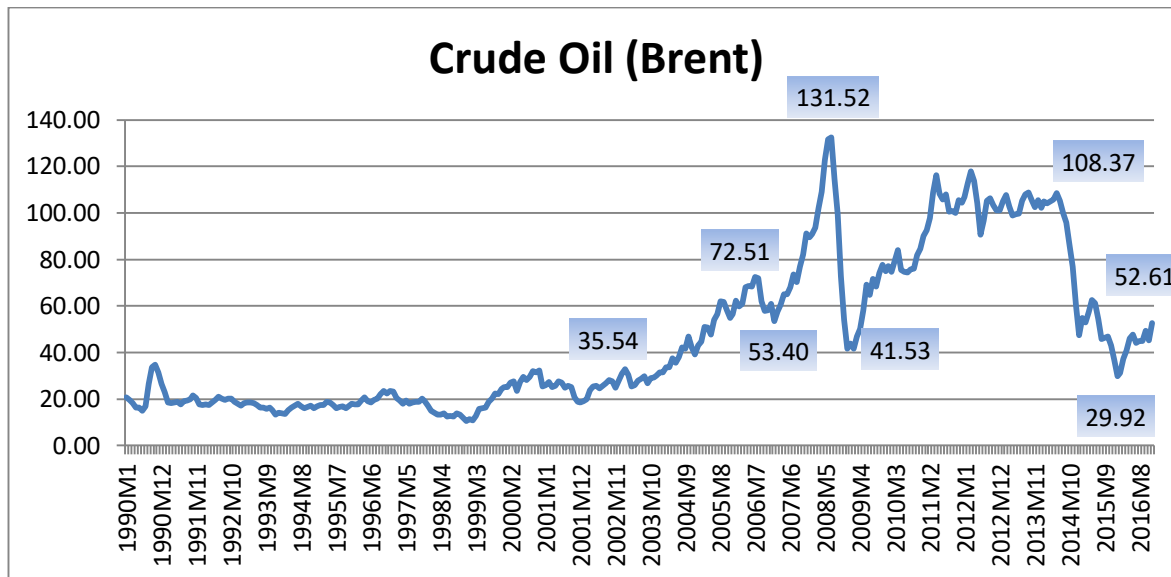
بالمقابل يؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى ارتفاع القوة الشرائية لليرة السورية وانخفاض في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي شأنه انخفاض الطلب على النقود، وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع في الاستيعاب المحلي نتيجة ارتفاع كل من الطلب الاستهلاكي والاستثماري، وبالنسبة يؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي للأفراد.

ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى انخفاض أسعار المستوردات والتحول إلى استهلاك المنتجات الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار بدائلها المحلية، وبالنسبة ينتج عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي انخفاض في معدل الإحلال للمستوردات.

الشكل البياني رقم 4-7 تطور مؤشرات الاستيعاب والانفتاح الاقتصادي خلال الفترة (1990-2010)



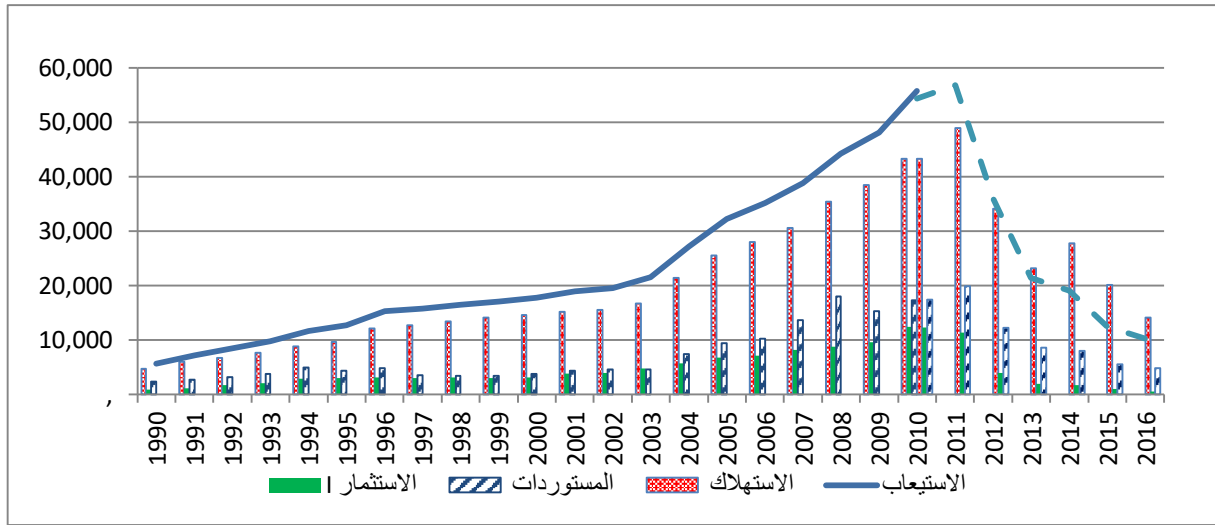
الشكل البياني رقم 4-8 تطور سعر برميل النفط الخام برينت مقيماً بالدولار الأمريكي¹¹⁵



أتى انخفاض الصادرات خلال عامي (2009-2010) متأثراً بانخفاض سعر برميل النفط مقيماً بالدولار الأمريكي خلال هذين العامين كون الصادرات النفطية السورية استحوذت على حصة كبيرة من الصادرات السورية آنذاك، فقد بلغت حوالي 51% من إجمالي الصادرات عام 2010، حيث وصل سعر برميل النفط الخام برينت إلى مستويات أقل من 50 دولار أمريكي للبرميل كوسطي شهري خلال الربع الأول من عام 2009 بعد أن وصل إلى حدود غير مسبوقة بلغت 132.55 دولار أمريكي للبرميل كوسطي شهري في شهر تموز عام 2008، (الشكل البياني رقم 4-8).

¹¹⁵ - المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني رقم 4-9 تطور الاستيعاب ومكوناته خلال الفترة (1990-2016)



نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم 4-9 تزايد الاستيعاب وبشكل حاد خلال الفترة (2004-2010) مدفوعاً بارتفاع حجم الاستهلاك والاستيراد خلال الفترة ذاتها، مع بقاء الاستثمار قريباً من مستواه خلال هذه الفترة؛ في حين بدأت جميع المؤشرات بالتراجع الكبير منذ عام 2011 مع نشوب الحرب في سورية مع استمرار التراجع مع انتهاء الفترة المدروسة عام 2016 وفق البيانات المتوفرة علماً أنّ بيانات الاستهلاك والاستثمار تقديرية خلال الفترة (2011-2016).

3. تحليل بنود الاستيعاب والدخل

بالنظر إلى العلاقة الآتية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما: (116)

$$GDP = C + I + G + (X - M) \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في فترة معينة.

C: الاستهلاك الداخلي الخاص.

I: الاستثمار الداخلي الخاص.

G: الانفاق الحكومي.

X: الصادرات من السلع.

M: الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$GDP - (C + I + G) = X - M \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

$C + I + G$: تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ (A) ومنه:

$$GDP - A = X - M \dots\dots\dots(3)$$

حيث: $GDP - A$: تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي وهي تعادل تماماً فجوة الادخار والاستثمار $S-I$ وتعادل $X - M$: يمثل رصيد الميزان التجاري.

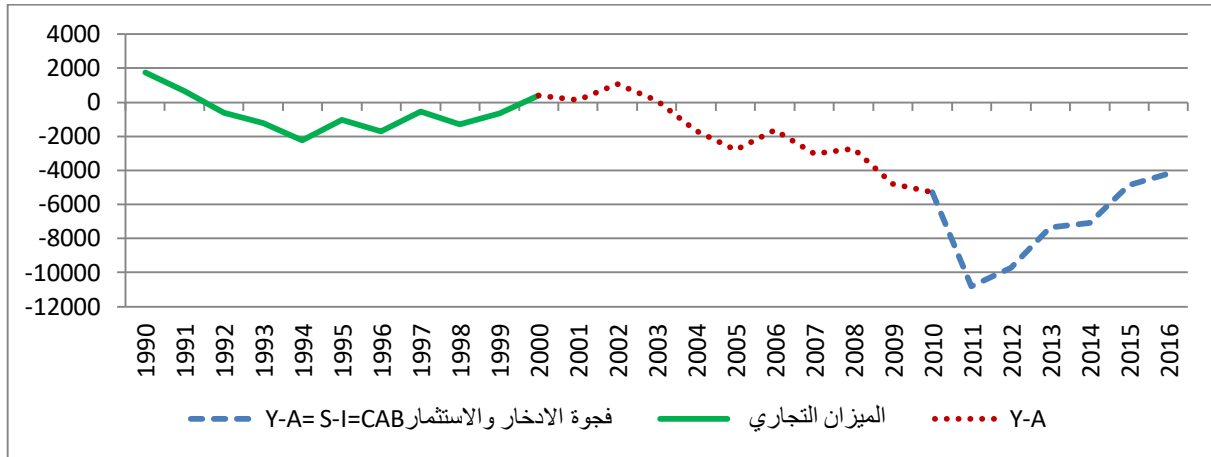
فإذا حقق البلد فائض في الناتج المحلي الإجمالي ($GDP - A > 0$) فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة بكاملها بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة ($X - M > 0$).

جدول رقم 4-12 علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي والناتج بالأسعار الثابتة 2000 (بملايين الدولارات الأمريكية)

العام	الاستهلاك			الاستثمار I			الادخار S	التجارة الخارجية			الاستيعاب A	الناتج المحلي الإجمالي
	ي	العام %	الخاص %	ي	العام %	الخاص %		المستوردات	الصادرات	التجارة		
1990	4,742	17	83	945	45	55	2,698	1,753	4,132	2,378	9,920	11,674
1991	6,095	17	83	1,201	43	57	1,851	650	3,393	2,743	12,028	12,678
1992	6,327	17	83	1,736	34	66	1,103	-634	2,826	3,459	13,729	13,095
1993	7,161	16	84	2,136	38	62	917	-1,220	2,884	4,103	15,189	13,969
1994	8,039	16	84	2,919	43	57	674	-2,245	3,175	5,419	16,859	14,614
1995	9,006	17	83	3,073	44	56	2,037	-1,035	3,632	4,667	17,055	16,020
1996	11,227	14	86	3,206	47	53	1,498	-1,708	3,624	5,332	17,942	16,234
1997	11,489	14	86	2,975	58	42	2,437	-538	3,454	3,992	16,742	16,204
1998	12,075	14	86	3,109	59	41	1,799	-1,310	2,550	3,861	18,851	17,540
1999	13,033	13	87	3,023	60	40	2,365	-658	3,140	3,798	18,328	17,671
2000	14,964	23	77	3,172	61	39	3,559	387	4,393	4,006	17,996	18,383
2001	16,310	5	95	5,298	43	57	5,429	131	4,847	4,716	18,586	18,717
2002	17,629	14	86	5,588	43	57	6,678	1,090	6,126	5,036	18,548	19,638
2003	17,824	25	75	5,985	64	36	6,066	81	5,139	5,058	19,671	19,752
2004	16,672	18	82	4,900	53	47	3,221	-1,679	6,632	8,310	22,541	20,863
2005	19,114	16	84	5,401	51	49	2,620	-2,780	7,952	10,732	24,458	21,678
2006	17,572	18	82	5,936	47	53	4,297	-1,639	9,712	11,351	25,006	23,367
2007	21,080	19	81	5,662	48	52	2,620	-3,043	11,582	14,624	28,725	25,683
2008	25,324	17	83	5,731	42	58	3,021	-2,710	15,222	17,932	31,562	28,851
2009	26,587	23	77	6,361	48	52	1,558	-4,803	10,455	15,258	35,222	30,420
2010	25,209	17	83	7,179	43	57	1,895	-5,284	12,108	17,392	37,084	31,800
2011	24,269	19	81	6,845	70	30	-3,961	-10,806	9,065	19,871	38,394	27,588
2012	14,186	21	79	2,399	26	74	-7,322	-9,721	2,535	12,255	24,330	14,610
2013	5,440	28	72	1,383	15	85	-5,979	-7,363	1,234	8,596	13,248	5,885
2014	4,202	35	65	517	26	74	-6,553	-7,071	972	8,043	11,006	3,936
2015	2,590	31	69	192	72	28	-4,683	-4,874	671	5,545	7,009	2,135
2016	1,597	30	70	119	65	35	-4,083	-4,202	659	4,861	5,489	1,287

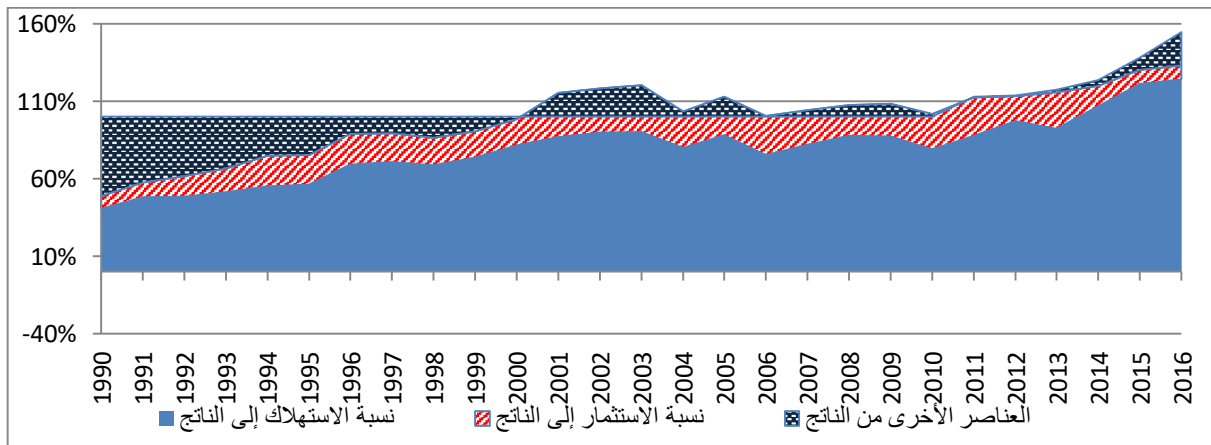
المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

الشكل البياني رقم 10-4 الميزان التجاري/فجوة الادخار والاستثمار/ خلال الفترة (1990-2016) بالدولار الأمريكي

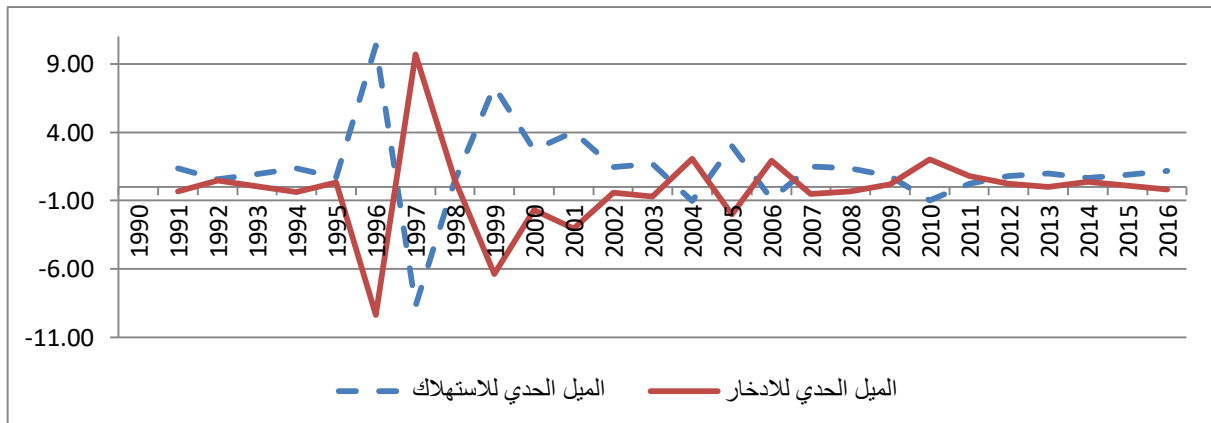


نلاحظ من خلال الجدول رقم 4-12 والشكل البياني رقم 4-10 أن الميزان التجاري (X-M) قد حقق عجزاً متواصلاً - خلال الفترة (1993-1999)؛ ومن ثم حقق فائضاً خلال الفترة (2000-2003) وعادو ليسجل عجزاً متواصلاً خلال الفترة (2004-2016) وأصبح عجزاً حاداً خلال الفترة (2007-2012) ومن ثم سجل العجز مستويات أقل خلال الفترة (2013-2016).

الشكل البياني رقم 4-11 حصة كل من الاستهلاك والاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2016)



الشكل البياني رقم 4-12 الميل الحدي كل من الاستهلاك والاستثمار خلال الفترة (1990-2016)



يوضح الشكلين البيانيين أعلاه أنّ حصة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي هي العظمى مقارنةً بحصة الادخار، نظراً لأنّ الدخل الفردي يعدّ منخفضاً في سورية، وبالتالي يعدّ الميل الحدي للاستهلاك مرتفع جداً مقارنةً بالميل الحدي للادخار، حيث بلغ متوسط الميل الحدي للاستهلاك خلال الفترة (1990-2010) 84% في حين يبلغ الميل الحدي للادخار 16% خلال الفترة ذاتها، بينما بلغ متوسط الميل الحدي للاستهلاك خلال الفترة (2011-2016) 142% في حين يبلغ الميل الحدي للادخار 42% خلال الفترة ذاتها، كما بلغ متوسط الميل الحدي للاستهلاك عن كامل الفترة (1990-2016) 98% في حين يبلغ الميل الحدي للادخار 2% خلال الفترة ذاتها.

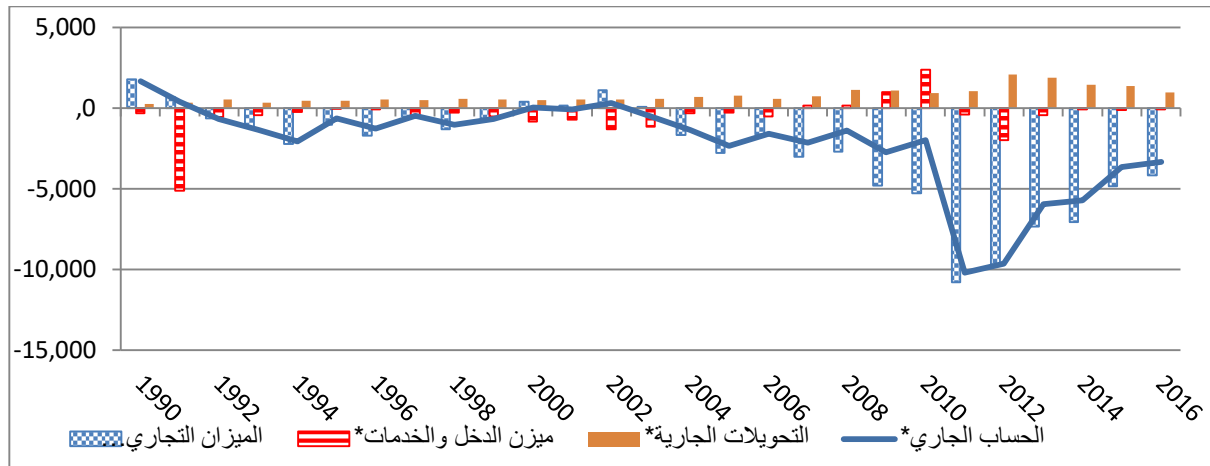
جدول رقم 4-13 الحسابات التفصيلية لميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2016) بملايين الدولارات الأمريكية

العام	الحساب الجاري*	الميزان التجاري	الصادرات	المستوردات	ميزن الدخل والخدمات*	التحويلات الجارية*	الحساب الرأسمالي والمالي*	ميزان المدفوعات*
1990	1,659	1,753	4,132	2,378	-323	229	-1,156	503
1991	371	650	3,393	2,743	-5,129	310	93	463
1992	-696	-634	2,826	3,459	-581	519	1,008	312
1993	-1,360	-1,220	2,884	4,103	-452	311	1,577	217
1994	-2,066	-2,245	3,175	5,419	-266	445	2,509	443
1995	-662	-1,035	3,632	4,667	-71	444	396	664
1996	-1,287	-1,708	3,624	5,332	-101	521	592	729
1997	-510	-538	3,454	3,992	-449	476	79	540
1998	-1,063	-1,310	2,550	3,861	-309	557	1,518	455
1999	-673	-658	3,140	3,798	-524	508	263	472
2000	19	387	4,393	4,006	-861	493	-77	264
2001	-77	131	4,847	4,716	-713	505	-28	644
2002	283	1,090	6,126	5,036	-1,307	501	-241	1,197
2003	-525	81	5,139	5,058	-1,170	564	519	1,308
2004	-1,351	-1,679	6,632	8,310	-351	679	120	712
2005	-2,341	-2,780	7,952	10,732	-311	751	-163	136
2006	-1,605	-1,639	9,712	11,351	-531	565	2,211	606
2007	-2,173	-3,043	11,582	14,624	160	710	833	1,182
2008	-1,415	-2,710	15,222	17,932	163	1,132	848	1,352
2009	-2,754	-4,803	10,455	15,258	970	1,079	2,271	1,255
2010	-2,011	-5,284	12,108	17,392	2,346	927	1,571	-440
2011	-10,214	-10,806	9,065	19,871	-428	1,020	1,728	-484
2012	-9,655	-9,721	2,535	12,255	-2,020	2,085	3,534	-991
2013	-5,954	-7,363	1,234	8,596	-468	1,876	3,179	-891
2014	-5,740	-7,071	972	8,043	-90	1,421	2,408	-675
2015	-3,653	-4,874	671	5,545	-143	1,365	2,313	-648
2016	-3,362	-4,202	659	4,861	-101	941	1,594	-447

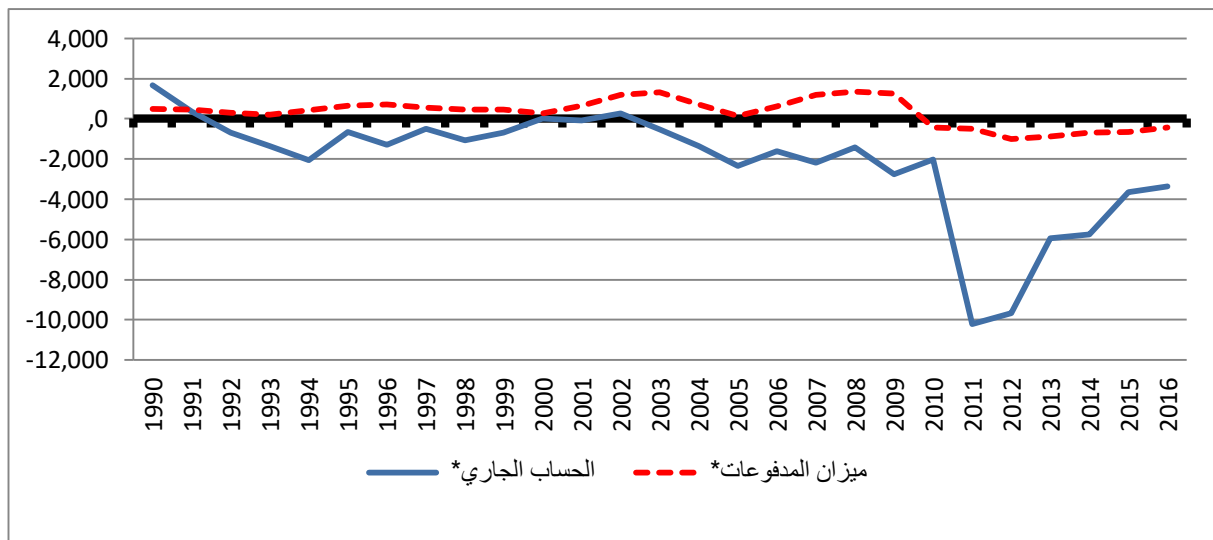
المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء؛ * بيانات بعض المؤشرات خلال الفترة (2011-2016) تقديرية.

ويلاحظ ازدياد الميل الحدي للاستهلاك خلال الفترة (2011-2016) بشكل كبير جداً نظراً لانخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي يزداد الطلب لتلبية الاحتياجات وتزداد حصة الاستهلاك من الدخل لتتجاوز الدخل من خلال الاقتراض أو من خلال استخدام المدخرات لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية، وهنا يظهر الميل الحدي للاذخار سالب. علاوة على ذلك فقد نجم عن الفجوة بين الادخار والاستثمار عدم توازن داخلي للناتج المحلي الإجمالي انعكس على شكل عدم توازن في الميزان الخارجي أي عجز في الميزان التجاري كما نرى من خلال الجدول رقم 4-12 والشكل البياني رقم 4-10؛ وبغرض معرفة مصدر العجز في ميزان المدفوعات كان لابد من دراسة الموازين التفصيلية وفقاً للجدول رقم 4-13 والشكل البياني رقم 4-13.

الشكل البياني رقم 4-13 الحسابات التفصيلية لميزان المدفوعات خلال (1990-2016) بملايين الدولارات الأمريكية



الشكل البياني رقم 4-14 ميزان المدفوعات والميزان الجاري خلال الفترة (1990-2016) بملايين الدولارات الأمريكية



نلاحظ من خلال الجدول رقم 4-13 والشكلين البيانيين رقم 4-13 و 4-14 مايلي:

- **الميزان التجاري:** حقق عجزاً متواصلاً خلال الفترة (1993-1999) باستثناء عام 1997 حيث سجل فائضاً مؤقتاً؛ كما حقق فائضاً خلال الفترة (2000-2003) وعاود ليسجل عجزاً متواصلاً خلال الفترة (2004-2016) وسجل عجزاً حاداً بدءاً من عام 2004 خلال الفترة المدروسة (1990-2016) وكان ذلك نتيجة للفجوة الحاصلة بين الادخار والاستثمار والتي أحدثت عجزاً في الميزان الجاري وتزايدت منذ عام 2007 وبلغت أعلى قيمة لها عند مستوى عجز 10.8 مليار دولار عام 2011، متأثراً بزيادة الاستيراد للقطاع الخاص لاسيما بعد تحرير الحساب الجاري آنذاك والسماح باستيراد كافة البنود المسموح بها بما فيها السيارات ماعدا القوائم السلبية كالمخدرات وغيرها مما شكل ضغطاً واضحاً على الميزان التجاري؛ حيث بلغ حجم المستوردات مستوى 19.9 مليار دولار في حين بلغت الصادرات بحدود 9.1 مليار دولار عام 2011.
- **ميزان الدخل والخدمات:** سجل عجزاً متواصلاً منذ عام 1990 وحتى عام 2006 ومن ثم سجل فائضاً خلال الفترة (2007-2010) والتي تمثل عوائد شركات النفط الخارجية التي تعمل في سورية ونفقات كل من قطاعات النقل والترانزيت والشحن والسياحة والسفر؛ ومن ثم عاود ليسجل عجزاً متواصلاً منذ عام 2011 ولغاية نهاية الفترة المدروسة عام 2016 بسبب الحرب في سورية وانخفاض عوائد القطاعات المشار إليها أعلاه.
- **ميزان التحويلات الجارية:** سجل فائضاً طوال فترة الدراسة (1990-2016) وهو يعبر عن تحويلات العاملين في الخارج والتي ازدادت في سنوات الحرب (2011-2016) نتيجة ازدياد أعداد المهاجرين إلى الخارج؛ وبالتالي ازدياد تحويلاتهم إلى الداخل؛ علماً أنّ هناك تحويلات من الخارج إلى السوق السوداء تفوق هذه الأرقام نظراً لارتفاع سعر الصرف في هذه السوق، وبالتالي تنشيط التحويلات إليها لتحقيق عائد أكبر بالليرات السورية للمستفيدين منها.
- **الحساب الجاري:** يمثل إجمالي الموازين المذكورة أعلاه، وقد سجل عجزاً مزمناً بشكل عام خلال الفترة (1990-2016) باستثناء الأعوام 1990 و 1991 و 2000 و 2002 حيث سجل فائضاً.
- **ميزان المدفوعات:** يمثل إجمالي الموازين المذكورة أعلاه، إضافة إلى الحساب الرأسمالي والمالي وقد سجل فائضاً بشكل عام خلال الفترة المدروسة (1990-2009) ومن ثم حقق عجزاً خلال الفترة (2010-2016) نتيجة الحرب التي شهدتها سورية وتدهور مؤشرات الاقتصاد السوري.

الخلاصة؛

خلص المبحث الثاني؛ اختبار منهج الاستيعاب المحلي في نقل أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان

المدفوعات؛ من خلال النموذج المدروس إلى ما يلي:

– إنّ المستوردات ازدادت بمعدل أكبر من زيادة الصادرات بالتزامن مع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة ذاتها (1990-2010) وهذا يفسر بأنّ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أسهم في زيادة المستوردات نظراً لانخفاض أسعار السلع والخدمات الأجنبية مقارنةً بأسعارها المحلية، بينما أسهم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في انخفاض تنافسية المنتجات المحلية الأمر الذي أسهم بتخفيض الصادرات السورية، وبالنسبة إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى ارتفاع معدل الاستيعاب خلال الفترة ذاته.

– يوجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين صافي الميزان التجاري ومتغير الاستيعاب، بحيث كلما ازداد الاستيعاب والانفاق انخفض صافي الميزان التجاري.

– يوجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين صافي الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

– نجم عن الفجوة بين الادخار والاستثمار عدم توازن داخلي للناتج المحلي الإجمالي انعكس على شكل عدم توازن في الميزان الخارجي أي عجز في الميزان الجاري.

– يؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي للأفراد.

– ينتج عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي انخفاض في معدل الإحلال للمستوردات.

المبحث الثالث: اختبار المنهج النقدي في نقل أثر سعر الصرف الحقيقي إلى ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: اختبار المنهج النقدي في نقل أثر سعر الصرف الحقيقي إلى ميزان المدفوعات

1. استنتاج معادلة المنهج النقدي

سنقوم باستنتاج معادلة المنهج النقدي ومن ثم اختبار هذا المنهج:

سيتم تطبيق المنهج على دولتين تقوم بإنتاج سلع محددة ومن المفترض أن يكون لهذه السلع بدائل تامة لبعضها البعض؛ وبعد إن تم اختبار العديد من الدول ونتج لدينا نماذج ليست ذات دلالة معنوية تم اختيار الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أكثر من ربع الناتج المحلي العالمي وتمتلك تأثير بموجب سياستها النقدية في مختلف البلدان التي ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي ولاسيما معدل الفائدة والتضخم:

$$S_t = P_t - P_t^* \quad \text{معادلة (117) رقم 4-3-1}$$

حيث تعبر: S_t عن القيمة اللوغاريتمية لسعر الصرف الحقيقي

P_t : القيمة اللوغاريتمية للمؤشر العام لأسعار المستهلك المحلي

P_t^* : القيمة اللوغاريتمية للمؤشر العام لأسعار المستهلك الأجنبي

وعلى افتراض أن أنواع النقود غير قابلة للإحلال محل بعضها البعض؛ وأنّ السندات تعدّ بدائل كاملة لبعضها البعض؛ وأنّ رأس المال قادراً على التحرك بشكل كامل وعليه يسود تعادل أسعار الفائدة بين البلدين المفترضين: (118)

$$\Delta S_{t+1}^e = (i - i^*)t \quad \text{معادلة رقم 4-3-2}$$

حيث تمثل ΔS_{t+1}^e القيمة اللوغاريتمية للتغير المتوقع في سعر الصرف الحقيقي في فترة

قادمة؛ ويشير الرمز i إلى أسعار الفائدة.

من معادلة الطلب على النقود في الفصل السابق رقم 3-3-5

$$M^d = KPRGDP$$

وفي ظل تحقق التوازن في سوق النقد حيث يتعادل الطلب على النقود مع العرض منه يكون:

$$M = M^d = M^s \quad \text{معادلة رقم 4-3-3}$$

وبفرض إدراج سعر الفائدة في دالة الطلب على النقود حيث يمثل ذلك من الناحية الفعلية استخداماً

لحساب رأس المال لميزان المدفوعات:

$$M = PKRGDP \propto i \quad \text{معادلة رقم 4-3-4}$$

وبأخذ لوغاريتم الطرفين ينتج مايلي:

117 - "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي" ص 290 - مصدر سبق ذكره.

118 - المصدر السابق نفسه، ص 244-245-274، بتصرف.

$$\ln M = \ln P + \ln K + \alpha_1 \ln \text{RGDP} + \alpha_2 \ln i \quad \text{معادلة رقم 4-3-5}$$

$$M_t = P_t + \alpha_1 \text{RGDP}_t + \alpha_2 i_t \quad \text{معادلة رقم 4-3-6}$$

$$M_t^* = P_t^* + \alpha_1 \text{RGDP}_t^* + \alpha_2 i_t^* \quad \text{معادلة رقم 4-3-7}$$

وبطرح المعادلتين الأخيرتين تنتج لدينا المعادلة رقم 4-3-8

$$M_t - M_t^* = P_t - P_t^* + \alpha_1 \text{RGDP}_t - \alpha_1 \text{RGDP}_t^* + \alpha_2 i_t - \alpha_2 i_t^*$$

$$P_t - P_t^* = M_t - M_t^* + \alpha_1 (\text{RGDP}_t - \text{RGDP}_t^*) + \alpha_2 (i_t - i_t^*) \quad \text{معادلة رقم 4-3-9}$$

$$S = M_t - M_t^* + \alpha_1 (\text{RGDP}_t - \text{RGDP}_t^*) + \alpha_2 (i_t - i_t^*) \quad \text{معادلة رقم 4-3-10}$$

$$\text{معادلة رقم 4-3-11}$$

$$S = \beta_0 (M_t - M_t^*) + \alpha_1 (\text{RGDP}_t - \text{RGDP}_t^*) + \beta_2 (i_t - i_t^*) + U_t$$

وبعد إضافة توقعات التضخم إلى المعادلة باعتباره عنصر مهم في التأثير في سعر الصرف الحقيقي تصبح المعادلة على الشكل الآتي:

$$\text{معادلة النموذج النقدي رقم 4-3-12:}$$

$$S = \beta_0 (M_t - M_t^*) + \beta_1 (\text{RGDP}_t - \text{RGDP}_t^*) + \beta_2 (i_t - i_t^*) + \beta_3 [(i_t - \Delta P_{t+1}) - (i_t^* - \Delta P_{t+1}^*)] U_t$$

وبغرض اختبار معادلة المنهج النقدي والتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج المذكور أعلاه سنقوم بإجراء اختبارات جذر الوحدة:

2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتوزيع الطبيعي:

يوضح الجدول الآتي درجة الاستقرار للمتغيرات، حيث يتضح أن جميع المتغيرات مستقرة على الشكل الآتي: سلسلة سعر الصرف الحقيقي وسلسلة فرق الناتج المحلي الإجمالي بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية عند المستوى (Level) وكل من سلسلة فرق التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي وعرض النقود بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية (2nd difference). وبالمقابل نجد أن جميع المتغيرات غير متوزعة طبيعياً باستثناء متغيري فرق عرض النقود وسعر الصرف الحقيقي الذين يحققان شرط التوزيع الطبيعي.

جدول رقم 4-14 اختبار استقرار السلاسل الزمنية لنموذج المنهج النقدي (1990-2016)

المتغير	حالة استقرار السلسلة	نوع الاختبار	درجة الاستقرار	LM-Stat.	Asymptotic critical values	التوزيع الطبيعي Jarque-Bera
RER	مستقرة	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	level	0.08	0.146	3.7
(M2SAR-M2USA)	مستقرة		2nd difference	0.2283	0.146	2.53
(RGDPSAR-RGDPUSA)	مستقرة		level	0.1043	0.146	11.29
(INFSAR-INFUSA)	مستقرة		2nd difference	0.3274	0.146	61.98
(RISAR-RIUSA)	مستقرة		2nd difference	0.3493	0.146	66.3

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإحصاء (E-Views).

3. اختبار نموذج سعر الصرف الحقيقي وفق المنهج النقدي خلال الفترة (1990-2016)

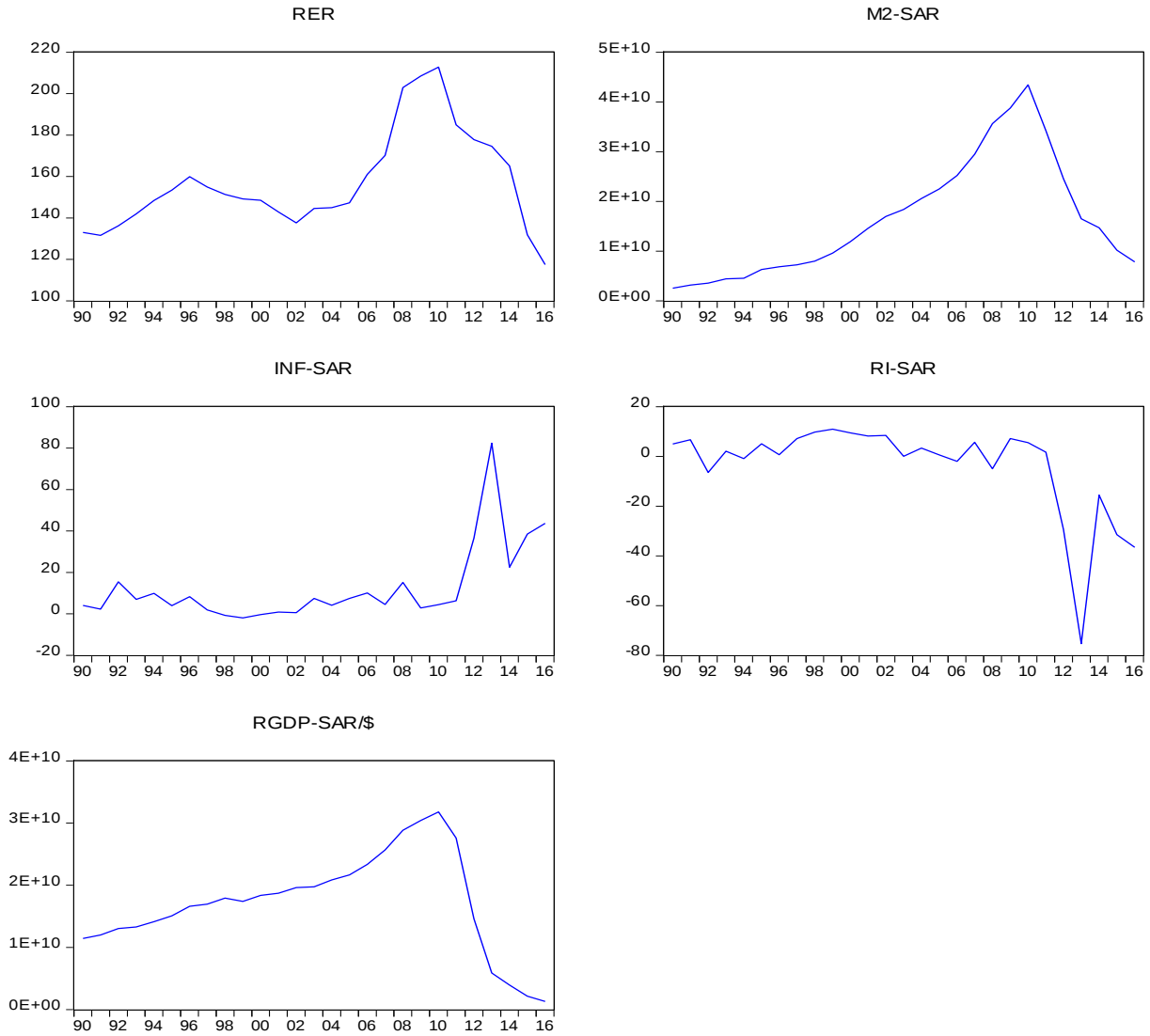
جدول رقم 4-15 اختبار نموذج سعر الصرف الحقيقي وفق المنهج النقدي (1990-2016)

Dependent Variable: RER				
Method: Least Squares				
Date: 12/11/18 Time: 00:29				
Sample (adjusted): 1992 2016				
Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2SAR__M2USA	2.28E-12	1.57E-12	1.457520	0.1622
RGDP__SAR_\$	1.13E-09	4.76E-10	2.377774	0.0287
INFSAR__INFUSA	4.060811	3.068006	1.323600	0.2022
RISAR__RIUSA	3.615118	3.068141	1.178276	0.2540
C	37.44389	14.80236	2.529590	0.0210
RER(-1)	0.886625	0.209898	4.224066	0.0005
RER(-2)	-0.272454	0.210489	-1.294383	0.2119
R-squared		0.897071	Mean dependent var	
Adjusted R-squared		0.862762	S.D. dependent var	
S.E. of regression		8.839382	Akaike info criterion	
Sum squared resid		1406.424	Schwarz criterion	
Log likelihood		-85.84759	Hannan-Quinn criter.	
F-statistic		26.14642	Durbin-Watson stat	
Prob(F-statistic)		0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإحصاء (E-Views10).

يتبين لنا من خلال دراسة النموذج وفق الجدول أعلاه بأنه غير مقبول حيث بلغت قيمة اختبار $Durbin-Watson=2.8$ كما بلغت قيمة $Prob(F-statistic)=0.00<0.05$ ؛ حيث يتسم مسار المؤشرات الاقتصادية المدروسة خلال فترة الحرب في سورية (2011-2016) بأنه غير طبيعي نتيجة تدهور الإنتاج وتخريب البنية التحتية ومصادر الطاقة وآبار النفط وتراجع المؤشرات الاقتصادية وتدهور قطاع التصدير والتحول إلى استيراد العديد من السلع الحيوية كالنفط والحبوب والمنتجات الضرورية؛ وارتفاع تكاليف النقل بين المحافظات وتوقف الكثير من المعامل والمنشآت الانتاجية وارتفاع حجم الدعم لبعض السلع الأساسية كالمشتقات النفطية والخبز والطاقة وارتفاع حجم النفقات العسكرية؛ وعليه فإن دراسة العلاقة الاقتصادية بين هذه المؤشرات خلال فترة الحرب السورية لن يكون له دلالة وفيما يلي تبين الأشكال البيانية رقم 4-15 حركة غير اعتيادية للمؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2011-2016 مقارنة مع حركتها خلال الفترة (1990-2010).

الشكل البياني رقم 4-15 سعر الصرف الحقيقي، عرض النقود، الناتج، التضخم، الفائدة (1990-2016)



مما تقدم فإن دراسة أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات تحتاج لفترة زمنية مستقرة، حيث شهدت فترة الحرب على سورية (2011-2016) دماراً للبنية التحتية وخراب الكثير من المعامل والمنشآت وتوقف معظم خطوط الانتاج والتصدير، وتدهور في المؤشرات الاقتصادية وعليه لا يمكن خلال هذه الفترة استبعاد أثر الحرب والوصول إلى دراسة أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات بمعزل عن ظروف الحرب القوية والتي لا يمكن فصلها عن العوامل المؤثرة في متغيرات الدراسة، وبالتالي أية دراسة لهذه المتغيرات لن تكون لها معنوية إحصائية ناهيك عن عدم استقرار السلاسل الزمنية لها؛ ولذلك سنقوم بتقسيم الدراسة إلى فترتين:

– الفترة الأولى (1990-2010) دراسة قياسية.

– الفترة الثانية (2011-2016) دراسة تحليلية.

4. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتوزيع الطبيعي خلال الفترة (1990-2010) جدول رقم 4-12 اختبار استقرار السلاسل الزمنية لنموذج المنهج النقدي (1990-2010)

المتغير	حالة استقرار السلسلة	نوع الاختبار	درجة الاستقرار	LM-Stat.	Asymptotic critical values	التوزيع الطبيعي Jarque-Bera
RER	مستقرة	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	level	0.124	0.146	8.23
(M2SAR-M2USA)	مستقرة		1st difference	0.1171	0.146	1.89
(RGDPSAR-RGDPUSA)	مستقرة		level	0.1038	0.146	5.35
(INFSAR-INFUSA)	مستقرة		level	0.1247	0.146	1.21
(RISAR-RIUSA)	مستقرة		level	0.1042	0.146	1.59

يوضح الجدول أعلاه درجة الاستقرار للمتغيرات، حيث يتضح أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى (Level) باستثناء سلسلة فرق عرض النقود بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية فإنها مستقرة عند الفرق الأول (1st difference)، وبالمقابل نجد أن جميع المتغيرات متوزعة طبيعياً باستثناء متغير سعر الصرف الحقيقي الذي لا يحقق شرط التوزيع الطبيعي.

5. اختبار نموذج سعر الصرف الحقيقي وفق المنهج النقدي خلال الفترة (1990-2010)

سيتم اختبار النموذج وفقاً للمعادلة المذكورة أعلاه رقم 4-3-12؛ مع إمكانية تعديل هذا النموذج وفقاً للاختبارات المتوافقة مع الاقتصاد السوري.

جدول رقم 4-16 اختبار نموذج سعر الصرف الحقيقي وفق المنهج النقدي (1990-2010)

Dependent Variable: RER				
Method: Least Squares				
Date: 12/15/18 Time: 21:40				
Sample (adjusted): 1992 2010				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2SAR__M2USA	1.49E-11	1.09E-11	1.361773	0.2005
RGDPSAR__RGDPUSA	-1.20E-11	8.49E-12	-1.417932	0.1839
INFSAR__INFUSA	8.611030	4.188818	2.055719	0.0643
RISAR__RIUSA	6.185960	3.538164	1.748353	0.1082
RISAR__RIUSA(-1)	-0.504908	0.531271	-0.950378	0.3623
RER(-1)	1.049629	0.281749	3.725399	0.0034
RER(-2)	0.013709	0.318945	0.042982	0.9665
C	-100.0959	74.71728	-1.339662	0.2074
R-squared		0.962716	Mean dependent var	158.7511
Adjusted R-squared		0.938990	S.D. dependent var	23.45228
S.E. of regression		5.792754	Akaike info criterion	6.646654
Sum squared resid		369.1160	Schwarz criterion	7.044313
Log likelihood		-55.14322	Hannan-Quinn criter.	6.713954
F-statistic		40.57632	Durbin-Watson stat	1.821160
Prob(F-statistic)		0.000001		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإحصاء (E-Views10).

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 4-16 والمتضمن اختيار نموذج سعر الصرف الحقيقي أنّ النموذج مقبول استناداً إلى قيمة اختبار دورين واتسون والبالغ $Durbin-Watsonstat=1.8$ وقيمة احتمالية النموذج $Prob(F-statistic)=0.00<0.05$.

ونستنتج من قيمة $R-squared=96\%$ و $Adjusted R-squared=94\%$ بأنّ 96% من التغيرات في التابع (سعر الصرف الحقيقي) تفسرها المتغيرات المستقلة والباقي لا يمكن تفسيرها وفق هذا النموذج؛ وبالتالي نحصل على النموذج وفقاً لمعادلة النموذج الآتية رقم 4-3-13:

$$RER = + 8.61 * INF SAR_INFUSA + 6.19 * RISAR_RIUSA + 1.05 * RER(-1) - 100.1$$

وتعدّ هذه المعادلة التي تم التوصل إليها بعد الاختبارات الجارية باستخدام برنامج (Eviews 10) معادلة المنهج النقدي التي تناسب الاقتصاد السوري. حيث أنّ:

RER Real Exchange Rate: سعر الصرف الحقيقي في الفترة (t).

$(M2SAR-M2USA)$: فرق عرض النقود بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية.

$(RGDPSAR-RGDPUSA)$: فرق الناتج المحلي الإجمالي بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية.

$(INF SAR-INFUSA)$: فرق معدل التضخم بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية.

$(RISAR-RIUSA)$: فرق معدل الفائدة الحقيقي بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية.

$RER(-1)$ سعر الصرف الحقيقي في الفترة (t-1).

$RER(-2)$ سعر الصرف الحقيقي في الفترة (t-2).

تم احتساب مؤشر سعر الصرف الحقيقي بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء بالنسبة لسورية، وعلى البيانات المتوفرة عبر موقع صندوق النقد الدولي بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الاطلاع على معاملات النموذج المذكور أعلاه نلاحظ أنّ:

لم يكن لكل من المتغيرات الآتية (فرق عرض النقود بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (t) وفرق الناتج المحلي الإجمالي بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (t) أثر يذكر كون قيمة المعاملات الخاصة بها تبلغ الصفر.

تحليل قيم معاملات النموذج ومعنويتها:

أ. قيمة $\beta_1 = +8.61$ وبقيمة معنوية إحصائياً تبلغ $0.10 > 0.06$ ، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة طردية جيدة بين مؤشري سعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم، حيث يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ب. قيمة $\beta_2 = +6.19$ وبقية معنوية إحصائياً تبلغ $0.10 = 0.10$ ، مما يشير إلى وجود علاقة طردية جيدة بين مؤشري سعر الصرف الحقيقي ومعدل الفائدة الحقيقي في السنة (t)، وتشير قيمة وإشارة المعاملة β_2 ، إلى أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ج. قيمة $\beta_3 = +1.05$ وبقية معنوية إحصائياً تبلغ $0.05 > 0.00$ ، مما يعني أن سعر الصرف الحقيقي في السنة (t) يحافظ على مستوى قريب من سعر الصرف الحقيقي في السنة (t-1).

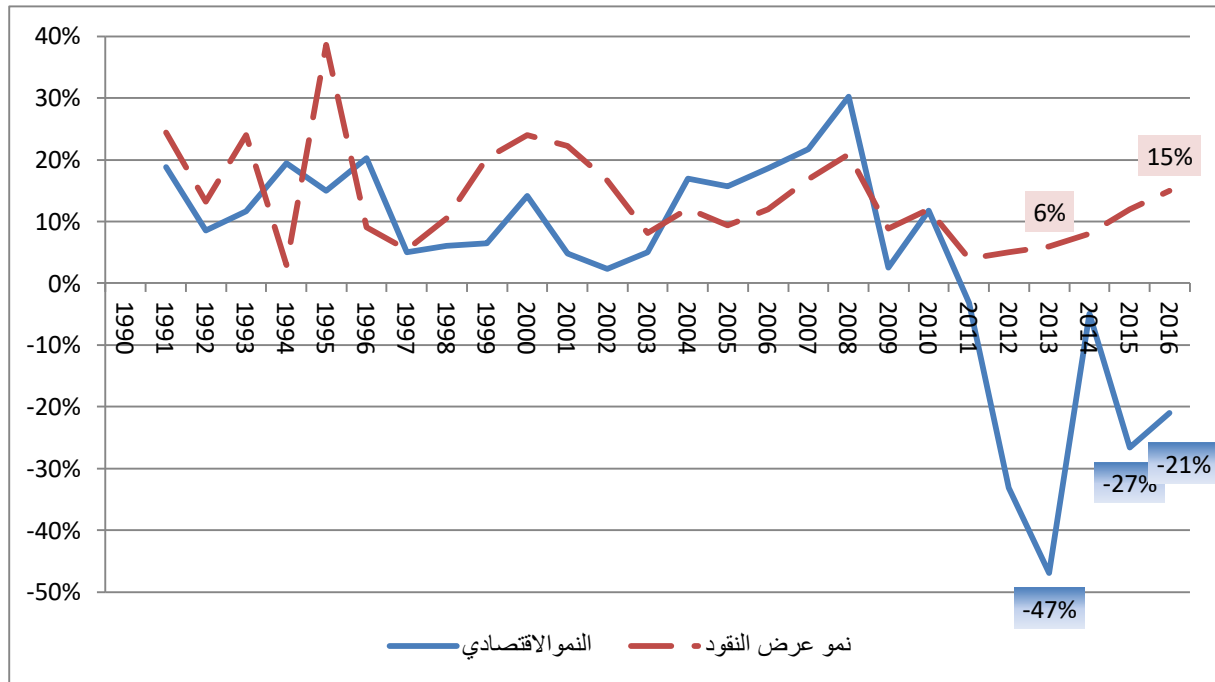
6. اختبار استقرار البواقي لتابع سعر الصرف الحقيقي

جدول رقم 4-17 اختبار استقرار البواقي لتابع سعر الصرف الحقيقي

المتغير	حالة استقرار السلسلة	نوع الاختبار	درجة الاستقرار	LM-Stat.	Asymptotic critical values
RER	مستقرة	Kwiatkowski-Phillips	level	0.057	0.146

نجد من خلال الجدول السابق أن سلسلة البواقي الخاصة بـ (RER) مستقرة عند المستوى (Level).

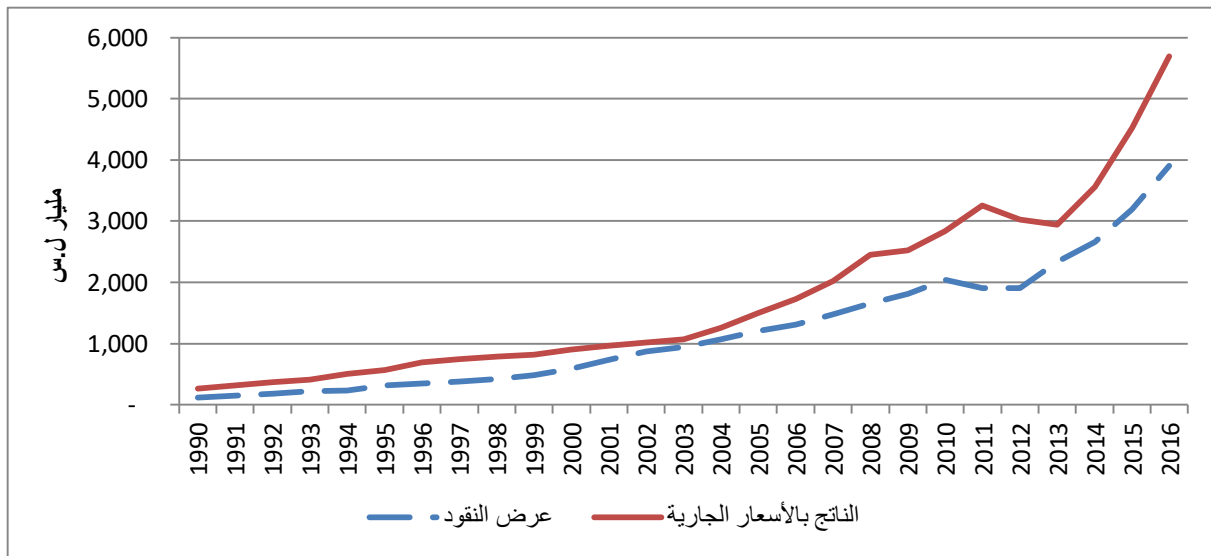
الشكل البياني رقم 4-16 تطور نمو عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي خلال (1990-2016)



نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم 4-16 بأن نمو المؤشرين شهد تقلباً واضحاً خلال كامل الفترة (1990-2016)؛ في حين كان نمو عرض النقود بمعدل متزايد خلال الفترة (2011-2016)؛ فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سجل مساراً متقلباً بشكل كبير خلال الفترة ذاتها.

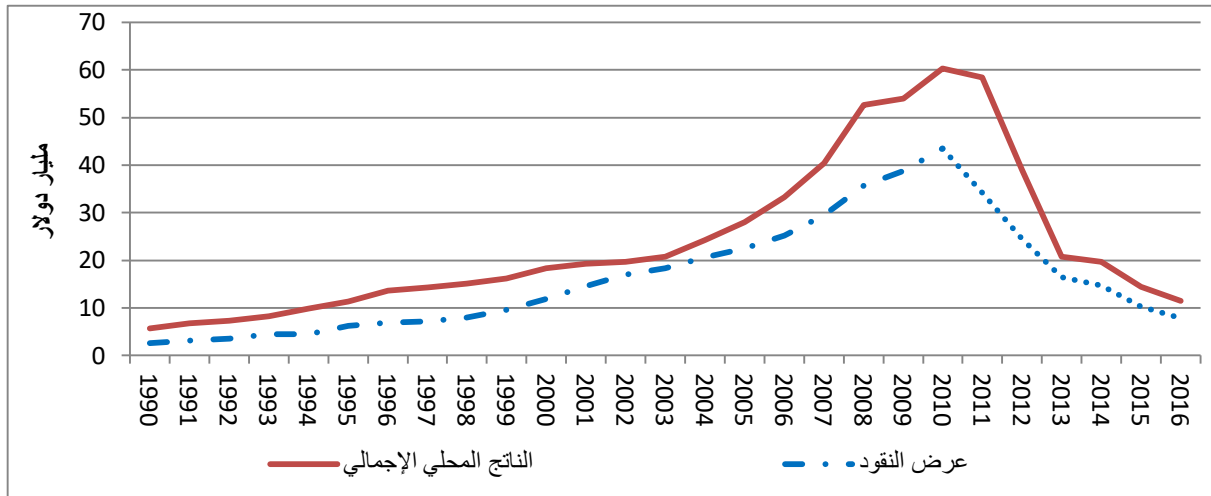
واتسم نمو عرض النقود بأنه أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2016) باستثناء عامي (1994، 1996) والفترة (2003-2008)، كما اتسمت الفترة (2011-2016) باتساع الفجوة بين نمو الناتج ونمو عرض النقود حيث سجل أدنى معدل نمو للناتج -47% عام 2013، في حين سجل أعلى معدل نمو لعرض النقود عند مستوى 15% عام 2016، وهذا يفسر بتزايد نفقات المالية للدولة في ظل الحرب التي تشهدها سورية منذ عام 2011 من جهة، وشح الموارد المالية المتحصلة من جهة أخرى نظراً لضعف مؤشرات الاقتصاد السوري وضعف النظام الضريبي.

الشكل البياني رقم 4-17 تطور عرض النقود والناتج بالأسعار الجارية بالليرات السورية خلال (1990-2016)



يبين الشكل البياني رقم 4-17 تطور عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقيماً بالليرات السورية خلال الفترة (1990-2016) ونلاحظ بشكل عام استمرار نمو عرض النقود بالتوازي مع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الحرب (2011-2016) على الرغم من انخفاض المؤشرين خلال عامي 2012-2013 وبالنظر إلى تطور نفس المؤشرين مقيماً بالدولار الأمريكي (الشكل البياني أدناه) نجد أنّ المؤشرين سجلا انخفاضاً كبيراً خلال فترة الحرب المذكورة أعلاه؛ حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 60 مليار دولار عام 2010 إلى حدود 11 مليار دولار عام 2016؛ في حين انخفض مؤشر عرض النقود المقدر من حوالي 43 مليار دولار عام 2010 إلى حدود 9 مليار دولار عام 2016.

الشكل البياني رقم 4-18 تطور عرض النقود والناتج بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي خلال (1990-2016)



وفقاً لمعادلة RER أعلاه فإننا نستنتج مايلي:

- يوجد أثر مباشر ضعيف لعرض النقود في سعر الصرف الحقيقي ليس ذو دلالة معنوية وفقاً للنموذج المدروس خلال الفترة (1990-2010)؛ وبالنظر إلى الشكل البياني 4-18 نجد أنّ سلسلة عرض النقود لم تحافظ على مسافة واحدة عن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي تعادل سرعة دوران النقود التي يفترض أن تتسم بالمحافظة على قيم متقاربة لها، حيث يفترض أن تقوم السلطات النقدية بإدارة السيولة بهدف الحفاظ على مستوى مدروس من عرض النقود ينسجم مع نمو الناتج المحلي الإجمالي وسرعة دوران النقود وتتمثل بزيادة عرض النقود أو امتصاص السيولة الفائضة، وهنا يفترض وجود أدوات فعالة للسياسة النقدية كسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإلزامي كي تتمكن من إدارة السيولة لتحقيق أهداف السياسة النقدية.
- لا يوجد أثر واضح للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سعر الصرف الحقيقي وفقاً للنموذج المدروس خلال الفترة (1990-2010)؛ حيث يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عادةً إلى زيادة الانتاج والتصدير مما يسهم في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بشكل غير مباشر.
- يوجد علاقة طردية قوية بين مؤشري سعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم، بحيث يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- تشير قيم معدل الفائدة الحقيقي إلى وجود علاقة طردية بين كل من معدل الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي، والتي يمكن تفسيرها بأن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الحقيقي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، حيث أنّ ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي على الليرة

السورية يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال من جهة؛ والتوظيف بالليرة السورية كوعاء ادخاري، وبالتالي ارتفاع الطلب على الليرة السورية وانخفاض الطلب على العملات الأجنبية من جهة أخرى؛ مما يسبب ارتفاع في سعر صرف الليرة السورية الحقيقي.

7. اختبار معادلة النموذج خلال الفترة (2011-2016)

جدول رقم 4-18 اختبار نموذج سعر الصرف الحقيقي وفق المنهج النقدي (2011-2016)

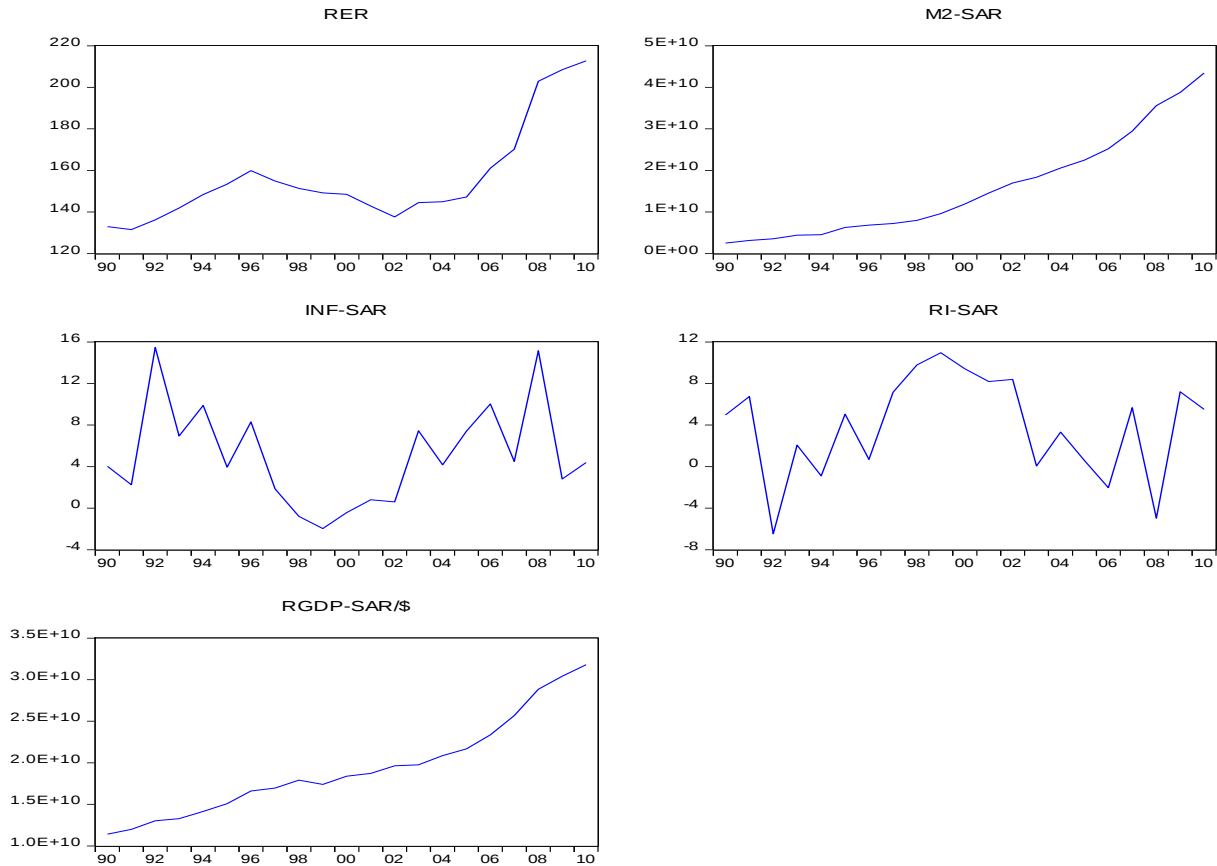
Dependent Variable: RER				
Method: Least Squares				
Date: 02/01/19 Time: 21:51				
Sample: 2011 2016				
Included observations: 6				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2SAR__M2USA	0.026577	0.014067	1.889367	0.3099
RGDP__SAR_\$	-0.891066	2.321418	-0.383845	0.7667
RISAR__RIUSA	-12.43389	26.91346	-0.461995	0.7245
INFSAR__INFUSA	-12.44767	26.76632	-0.465049	0.7229
C	532.1491	113.7211	4.679423	0.1340
R-squared		0.975000	Mean dependent var	
Adjusted R-squared		0.875001	S.D. dependent var	
S.E. of regression		9.700276	Akaike info criterion	
Sum squared resid		94.09535	Schwarz criterion	
Log likelihood		-16.77128	Hannan-Quinn criter.	
F-statistic		9.750069	Durbin-Watson stat	
Prob(F-statistic)		0.235194		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإحصاء (E-Views10).

نستنتج من الجدول أعلاه بأن النموذج غير مقبول؛ حيث بلغت احتمالية النموذج $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.235 > 0.05$ ؛ كما بلغ اختبار دوربين واتسون $\text{Durbin-Watson stat} = 3.047$ وهي تختلف عن القيمة المعيارية البالغة (2) مما يدل على وجود ارتباط ذاتي في النموذج؛ كما أن القيم الاحتمالية لمتغيرات النموذج غير معنوية كونها أكبر من 0.05؛ كما أن عدد المشاهدات هو 6 مشاهدات وهو عدد قليل جداً من المشاهدات اللازم لإجراء دراسة قياسية سليمة، وبالتالي لا يمكن إجراء دراسة احصائية وفقاً للاقتصاد القياسي ويمكن أن نكتفي بدراسة تحليلية لهذه الفترة؛ وهنا يمكن تفسير ذلك بأن حركة المتغيرات المستقلة: عرض النقود والدخل القومي الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم تتسم بأنها غير طبيعية حيث انخفض كل من سعر الصرف الحقيقي وعرض النقود والدخل القومي الحقيقي مقيمين بالدولار

الأمريكي بشكل كبير مقابل تذبذب ملحوظ في نمو كل من معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي (الشكل البياني 4-19).

الشكل البياني رقم 4-19 تطور سعر الصرف، عرض النقود، الناتج، التضخم، الفائدة (1990-2010)



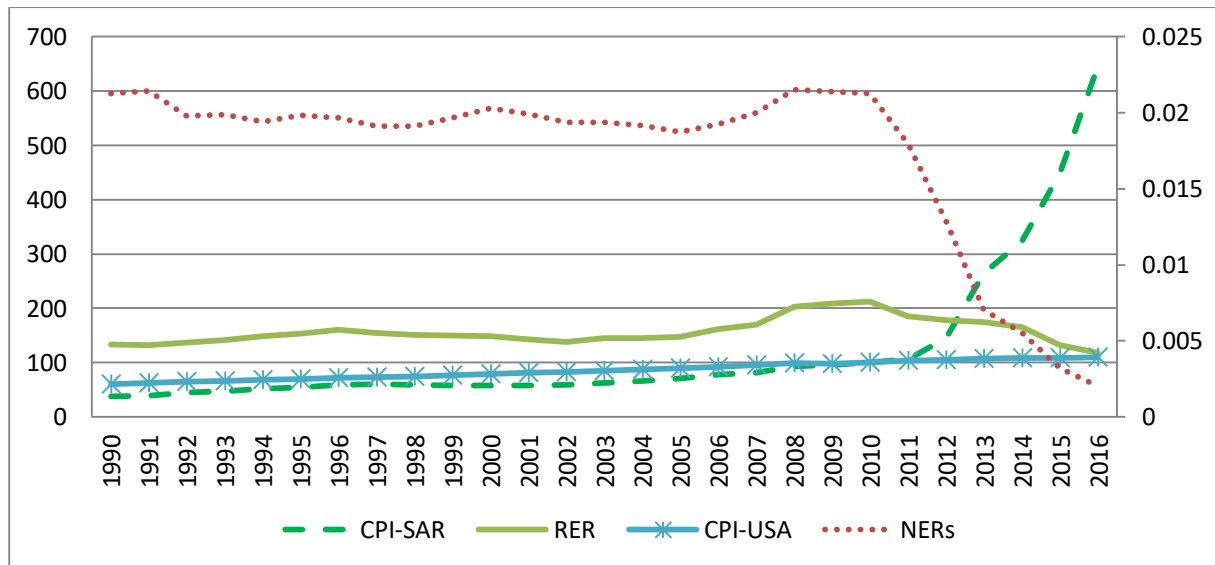
ويُفسر نمو عرض النقود بسبب زيادة كمية النقود في السوق نتيجة إصدار نقد جديد عبر الاقتراض من المصرف المركزي والتي من شأنها تخفيض سعر الصرف الاسمي، وبالتالي الحقيقي لليرة السورية التي ازداد عرضها في السوق مقابل شح العرض من العملات الأجنبية؛ وبالمقابل سجل معدل التضخم في سورية معدلات قياسية بلغت كمعدل تضخم تراكمي خلال الفترة (2010-2016) 545%؛ حيث قفز الرقم القياسي لأسعار المستهلك من مستوى 100 عام 2010 إلى 645 عام 2016. ومن جهة أخرى فقد بلغ معدل الفائدة الحقيقي نسب سالبة خلال الفترة (2010-2016) بلغ أدنى مستوى له عند -75% عام 2013؛ جميع هذه المؤشرات أدت إلى أثر سلبي وغير طبيعي في مؤشر سعر الصرف الحقيقي من خلال تخفيض قيمته، باستثناء معدلات التضخم التي من شأنها رفع سعر الصرف المذكور نتيجة وجود علاقة طردية بين المتغيرين (يوضح الشكل البياني رقم 4-20 حركة المتغيرات خلال الفترة (1990-2016)).

جدول رقم 4-19 سعر الصرف الحقيقي والاسمي ومعدلات التضخم للبلدين خلال (1990-2016)

التاريخ	CPI-SAR	CPI-USA	NER	E=1/NER	RER
1990	37	60	47	0.021	133
1991	38	62	47	0.021	132
1992	44	64	50	0.020	136
1993	47	66	50	0.020	142
1994	52	68	52	0.019	148
1995	54	70	50	0.020	153
1996	59	72	51	0.020	160
1997	60	74	52	0.019	155
1998	59	75	52	0.019	151
1999	58	76	51	0.020	149
2000	58	79	49	0.020	149
2001	58	81	50	0.020	143
2002	59	82	52	0.019	138
2003	63	84	52	0.019	145
2004	66	87	52	0.019	145
2005	70	90	53	0.019	147
2006	77	92	52	0.019	161
2007	81	95	50	0.020	170
2008	93	99	46	0.022	203
2009	96	98	47	0.021	208
2010	100	100	47	0.021	213
2011	106	103	56	0.018	185
2012	145	105	78	0.013	178
2013	265	107	142	0.007	175
2014	324	109	181	0.006	165
2015	449	109	313	0.003	132
2016	645	110	499	0.002	117

المصدر من إعداد الباحث

الشكل البياني رقم 4-20 سعر الصرف الحقيقي والاسمي ومعدلات التضخم للبلدين خلال (1990-2016)

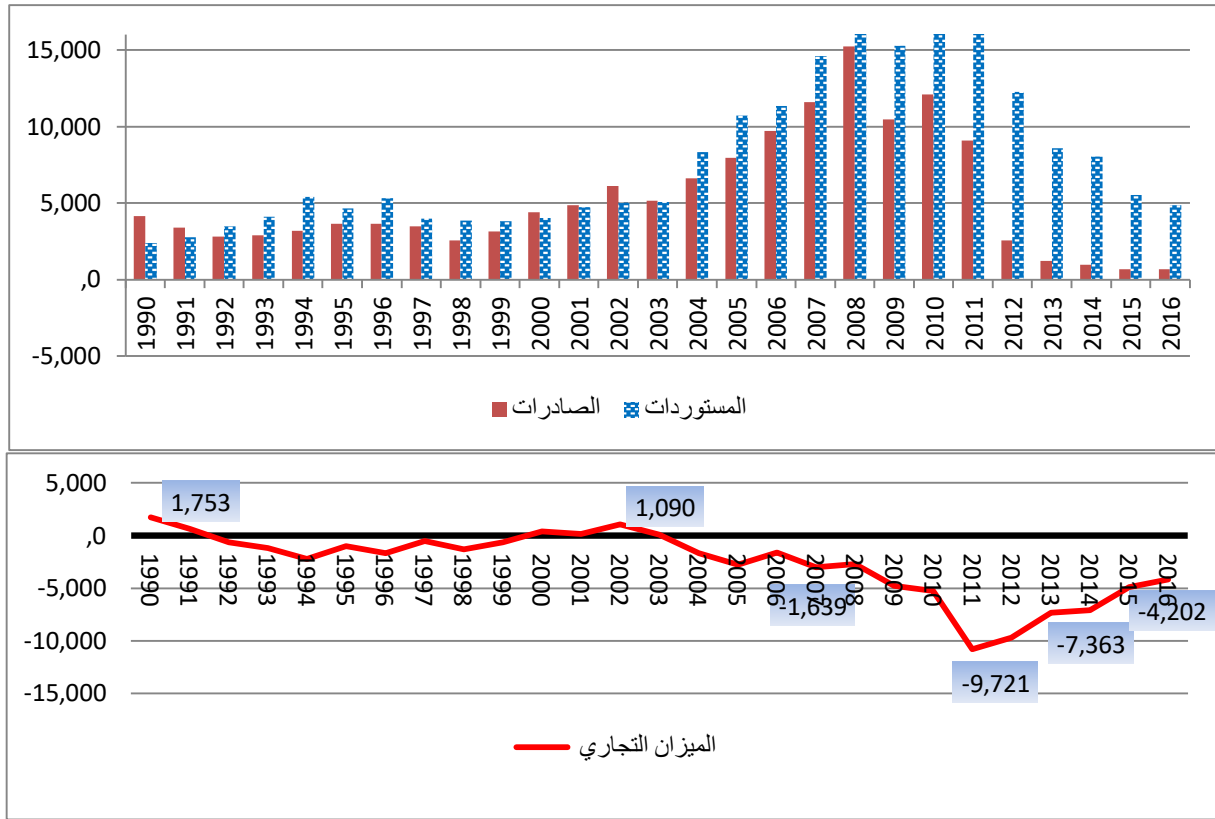


نلاحظ من خلال الجدول رقم 4-19 والشكل البياني رقم 4-20 أعلاه أنّ مؤشر سعر الصرف الحقيقي اتخذ مساراً صعودياً من مستوى 132 عام 1990 ليصل إلى أعلى قيمة له عند مستوى 213 عام 2010، ومن ثم بدأ مساراً هبوطياً منذ عام 2011 بفعل الحرب من مستوى 185 إلى أدنى قيمة له عند مستوى 117 عام 2016، علماً أنّ مؤشر سعر الصرف الحقيقي يعبر عن تنافسية المنتجات السورية في الخارج فكلما ارتفعت قيمة هذه المؤشر كلما انخفضت تنافسية هذه المنتجات في الخارج وعندما سجل انخفاضاً ملموساً دون مستوى 185 خلال الفترة (2011-2016) زاد من تنافسية المنتجات السورية في الخارج إلا أنّ الميزان التجاري سجل عجزاً متواصلاً منذ عام 2007 ولغاية نهاية الفترة المدروسة 2016 وهذا يعود لتزايد المستوردات بحجم أكبر من تزايد الصادرات؛ كما يتبيّن لنا من خلال الشكل البياني أعلاه أنّ هناك مساراً هبوطياً لسعر الصرف الاسمي (غير المباشر، معبر عنه بالمحور اليميني) خلال الفترة (2011-2016) على الرغم من الاستقرار النسبي الذي شهده سعر الصرف الاسمي خلال الفترة (1990-2010) حيث سجل سعر الصرف انخفاضاً من 1/47 دولار/ليرة بداية عام 2011 إلى حوالي 1/516 دولار/ليرة في نهاية عام 2016.

وهنا نميز بين فترتين:

- الفترة (1990-2010): أدى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية كأثر إيجابي في سعر الصرف الحقيقي وارتفاع سعر الصرف الاسمي كأثر إيجابي يضاف إليه أثر ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية كأثر سلبي نتج لدينا بالمحصلة ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (1990-2010).
- الفترة (2010-2016): أدى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية كأثر إيجابي في سعر الصرف الحقيقي وانخفاض سعر الصرف الاسمي كأثر سلبي إلى حدوث أثرين متعاكسين يضاف إليه أثر وارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية كأثر سلبي نتج لدينا بالمحصلة انخفاض في سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (2010-2016).

الشكل البياني رقم 4-21 الصادرات والمستوردات ورصيد الميزان التجاري بالدولار خلال (1990-2016)



نلاحظ إن الميزان التجاري سجل عجزاً متواصلاً منذ عام 2007 ولغاية نهاية الفترة المدروسة 2016، وهذا يعود لتزايد المستوردات بمعدل أكبر من تزايد الصادرات إلا أن هذا التزايد في المستوردات تزامن مع مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وبدء التحرير التدريجي للحساب الجاري لميزان المدفوعات والذي تمثل في السماح بتمويل كافة بنود الحساب الجاري بما فيه استيراد السيارات السياحية ماعدا القائمة السوداء، وهذا بدوره شكل ضغطاً كبيراً على الحساب الجاري؛ كما سجل الميزان التجاري عجزاً كبيراً تمثل في تدهور الصادرات بشكل كبير مقابل تراجع أقل في مستوى المستوردات نتج عنه هذا العجز خلال الفترة المدروسة من الحرب (2011-2016) حيث تراجعت الصادرات بنسبة 94% بينما تراجعت المستوردات بنسبة 72% خلال الفترة المذكورة ذاتها، (الشكل البياني 4-21).

وقد أدى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية بالتزامن مع انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة إلى ارتفاع حجم المستوردات، وأدى إلى تحول الاستهلاك إلى المنتجات الأجنبية بدلاً من المنتجات المحلية كونها أصبحت أقل سعراً مقارنةً بالأسعار المحلية، يضاف إلى ذلك زيادة الطلب على الاستيراد بسبب تزايد الطلب على الاستهلاك نتيجة الانفتاح الاقتصادي منذ عام 1990 وزيادة عرض النقود وتحرير الحساب الجاري لاسيما بعد مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق عام 2005.

الخلاصة؛

خلص المبحث الثالث؛ اختبار المنهج النقدي في نقل أثر سعر الصرف الحقيقي في ميزان المدفوعات؛

إلى مايلي:

- يوجد أثر مباشر ليس له دلالة إحصائية لعرض النقود في سعر الصرف الحقيقي بحسب النموذج المدروس خلال الفترة (1990-2010)؛ وبشكل عام نجد أنّ سلسلة عرض النقود خلال الفترة (1990-2016)؛ لم تحافظ على مسافة واحدة عن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي تعادل سرعة دوران النقود التي يفترض أن تتسم بالمحافظة على قيم متقاربة لها، حيث يفترض أن تقوم السلطات النقدية بإدارة السيولة بهدف الحفاظ على مستوى مدروس من عرض النقود ينسجم مع نمو الناتج المحلي الإجمالي وسرعة دوران النقود وتتمثل بزيادة عرض النقود أو امتصاص السيولة الفائضة وهنا يفترض وجود أدوات فعّالة للسياسة النقدية كسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإلزامي بغية إدارة السيولة لتحقيق أهداف السياسة النقدية.
- يوجد أثر ليس له دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سعر الصرف الحقيقي وفقاً للنموذج المدروس خلال الفترة (1990-2010)؛ حيث يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عادةً إلى زيادة الانتاج والتصدير مما يسهم في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بشكل غير مباشر.
- يوجد علاقة طردية قوية بين مؤشري سعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم، بحيث يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- تشير نتائج الدراسة في هذا المبحث إلى وجود علاقة طردية بين كل من معدل الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي، والتي يمكن تفسيرها بأن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الحقيقي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، حيث أنّ ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي على الليرة السورية يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال من جهة؛ والتوظيف باليرة السورية كوعاء ادخاري، وبالتالي ارتفاع الطلب على الليرة السورية وانخفاض الطلب على العملات الأجنبية من جهة أخرى؛ مما يسبب ارتفاع في سعر صرف الليرة السورية الحقيقي.
- سجل الميزان التجاري عجزاً متواصلاً منذ عام 2007 ولغاية نهاية الفترة المدروسة 2016، وهذا يعود لتزايد المستوردات بمعدل أكبر من تزايد الصادرات إلا أنّ هذا التزايد في المستوردات تزامن مع مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق منذ عام 2005.

مناقشة الفرضيات:

أولاً- الفرضية الأولى: يؤثر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سلباً في وضع ميزان المدفوعات من خلال زيادة المستوردات وتخفيض الصادرات.

تشير نتائج اختبار هذه الفرضية إلى أنّ الميزان التجاري السوري يتسم خلال الفترة (1990-2010) بأنه مرّن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، وهذا يدل على أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة المذكورة كان له أثراً واضحاً في تحسين واقع الميزان التجاري؛ فمجموع مرونة الطلب على الصادرات والطلب على المستوردات يزيد عن الواحد الصحيح ($1.3 + 1.4 = 2.7 > 1$)، وبالتالي تحقق شروط مارشال-ليرنر، إلا أنّ المستوردات ازدادت بمعدل أكبر من زيادة الصادرات خلال الفترة المذكورة أعلاه. ووجدنا أنّ المستوردات استمرت في التزايد بالليرات السورية بينما انخفضت الصادرات خلال فترة الحرب (2010-2016)؛ في حين إذا قيمنا المستوردات والصادرات بالدولار الأمريكي يتضح لنا أنّ كلا من الصادرات والمستوردات قد انخفضت خلال الفترة المذكورة أعلاه، وبالنسبة انخفاض العجز في الميزان التجاري خلال الفترة ذاتها.

وهذا ما يتناقض جزئياً مع الفرضية الأولى، ويمكن إعادة صياغة الفرضية الأولى لتصبح: "يؤثر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سلباً في وضع ميزان المدفوعات من خلال زيادة المستوردات، في حين لم يكن لارتفاع سعر الصرف الحقيقي أثر فعال في تخفيض الصادرات."

ثانياً- الفرضية الثانية: يؤثر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سلباً في الميزان التجاري من خلال زيادة الاستيعاب وتخفيض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وجدنا من خلال النموذج المدروس في المبحث الثاني من الفصل الرابع أنّ هناك علاقة عكسية بين صافي الميزان التجاري ومتغير الاستيعاب، بحيث كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي ترتفع القوة الشرائية للأفراد وتصبح أسعار السلع والخدمات الأجنبية أقل من بدائلها المحلية، وبالتالي يزداد الطلب على الاستيراد وهنا يزداد الاستيعاب، وبالنسبة لانخفاض صافي الميزان التجاري، في حين أنّه لا يوجد علاقة معنوية بين صافي الميزان التجاري والدخل، حيث من شأن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي تخفيض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال تخفيض الصادرات نتيجة تخفيض تنافسية المنتجات السورية، وبالتالي تخفيض صافي الميزان التجاري إلا أنّ الصادرات بالنتيجة ازدادت بفعل الانفتاح الاقتصادي وازدياد النشاط الاقتصادي الذي شهدته سورية بشكل تدريجي منذ عام 1990 من جهة، وبالمقابل أسهم

الانفتاح الاقتصادي المذكور في زيادة كبيرة في الاستهلاك والاستيراد من جهة أخرى، وبالتالي نستنتج أنه مع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ازداد الاستيراد والاستيعاب مدفوعاً بعوامل أخرى منها زيادة عرض النقود لاسيما في فترة الحرب على سورية (2011-2016) التي تدخل ضمن الفترة المدروسة، وزيادة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وبالتالي ننقض الفرضية الثانية وتصبح الفرضية الثانية: "يؤثر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سلباً في الميزان التجاري من خلال زيادة الاستيعاب، مع عدم وجود تأثير فعال لارتفاع سعر الصرف الحقيقي في تخفيض كل من الصادرات والنااتج المحلي الإجمالي الحقيقي".

ثالثاً- الفرضية الثالثة: إنّ ارتفاع عرض النقود يؤثر إيجاباً في ميزان المدفوعات كونه يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي انخفاض المستوردات.

نجد من خلال الفصل الرابع أنّ النموذج النقدي يشير إلى أنّ ارتفاع عرض النقود M2 سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وعليه فإنّ انخفاض سعر الصرف الحقيقي يسهم نوعاً ما بالمحصلة في تخفيض المستوردات، كونه هناك عوامل أخرى تؤثر في زيادة الاستهلاك، وبالتالي المستوردات وأهمها ارتفاع عرض النقود، وهنا يسهم انخفاض سعر الصرف الحقيقي في ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية، وبالتالي تحول الاستهلاك جزئياً من المنتجات الأجنبية إلى المنتجات المحلية.

- يوجد أثر عكسي ضعيف لعرض النقود في سعر الصرف الحقيقي وفقاً للنموذج المدروس خلال الفترة (1990-2010).

- على الرغم من أنّ زيادة عرض النقود أدت إلى تراجع سعر الصرف الحقيقي إلا أنّها أدت إلى زيادة المستوردات بمعدل أكبر من زيادة الصادرات إلا أنّ هذا التزايد في المستوردات تزامن مع مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي والتحرير التدريجي للحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال الفترة (2005-2010)، كما كان لزيادة عرض النقود خلال فترة الحرب في سورية (2011-2016) دوراً كبيراً في زيادة الطلب على الاستهلاك والاستيراد، حيث نلاحظ أنّ الميزان التجاري سجل عجزاً متواصلاً منذ عام 2007 ولغاية نهاية الفترة المدروسة 2016.

- بالنتيجة يمكن القول أنّه لا يوجد أثر معنوي واضح لازدياد عرض النقود في سعر الصرف الحقيقي، إلا أنّ زيادة عرض النقود أدت إلى ارتفاع الطلب الاستهلاكي، ومن ثم زيادة الطلب على الاستيراد، وبالتالي كان الأثر الأخير أكبر من أثر سعر الصرف الحقيقي، وبالنتيجة لم يكن لتغير عرض النقود أثر في سعر الصرف الحقيقي وإنما في ميزان المدفوعات، وعليه سنجري تعديل على

الفرضية الثالثة لتصبح: الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر معنوي لارتفاع عرض النقود في سعر الصرف الحقيقي، وإنما هناك أثر لارتفاع عرض النقود في ميزان المدفوعات كونه يؤدي إلى زيادة المستوردات.

رابعاً - الفرضية الرابعة: إنَّ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سواءً الناجم عن ارتفاع معدل التضخم أم عن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الصادرات وارتفاع المستوردات، وبالتالي يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات.

- يوجد علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشري سعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم، بحيث يؤدي ارتفاع التضخم إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

- تشير قيم متغير معدل الفائدة الحقيقي إلى وجود علاقة طردية بين كل من معدل الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي، ذات دلالة إحصائية، والتي يمكن تفسيرها بأنَّ ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الصرف الحقيقي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، حيث أنَّ ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي على الليرة السورية يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال من جهة؛ والتوظيف بالليرة السورية كوعاء ادخاري، وبالتالي ارتفاع الطلب على الليرة السورية وانخفاض الطلب على العملات الأجنبية من جهة أخرى؛ مما يسبب ارتفاع في سعر صرف الليرة السورية الحقيقي.

- نتج عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ارتفاع في المستوردات والصادرات ما يؤثر بالمحصلة سلباً في الميزان التجاري وفي وضع ميزان المدفوعات، على الرغم من أنَّ الميزان التجاري سجل عجزاً متواصلاً منذ عام 2007 ولغاية نهاية الفترة المدروسة 2016، وهذا يعود لتزايد المستوردات بمعدل أكبر من تزايد الصادرات إلا أنَّ هذا التزايد في المستوردات تزامن مع تزايد الطلب على الاستهلاك والاستيراد كما أشرنا في نقاش الفرضية الثالثة أعلاه نتيجة الانفتاح الاقتصادي والتعددية الاقتصادية منذ عام 1990 وزيادة عرض النقود وتحرير الحساب الجاري لاسيما بعد مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق عام 2005، ويُفسر نمو عرض النقود بسبب زيادة كمية النقود في السوق نتيجة إصدار نقد جديد عبر الاقتراض من المصرف المركزي والتي من شأنها تخفيض سعر الصرف الاسمي والحقيقي التي ازداد عرضها في السوق مقابل شح العرض من العملات الأجنبية خلال (2010-2016).

وعليه نعدل الفرضية الرابعة بحيث تصبح "إنَّ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سواءً الناجم عن ارتفاع معدل التضخم أم عن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع المستوردات بمعدل أعلى من ارتفاع الصادرات، وبالتالي يؤثر سلباً في وضع ميزان المدفوعات".

النتائج

1. الميزان التجاري:

اتسم الميزان التجاري السوري خلال الفترة المدروسة (1990-2010) بأنه مرن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، وهذا يدل على أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة المذكورة كان له أثر واضح في تحسين واقع الميزان التجاري؛ فمجموع مرونة الطلب على الصادرات والطلب على المستوردات يزيد عن الواحد الصحيح ($1.3 + 1.4 = 2.7 > 1$)، وبالتالي تحقق شروط مارشال-ليرنر، إلا أن المستوردات ازدادت بمعدل أكبر من زيادة الصادرات خلال الفترة المذكورة أعلاه.

وقد حقق الميزان التجاري عجزاً متواصلاً خلال الفترة (1993-1999) باستثناء عام 1997 حيث سجل فائضاً مؤقتاً؛ كما حقق فائضاً خلال الفترة (2000-2003) وعاد ليسجل عجزاً متواصلاً خلال الفترة (2004-2016) وسجل عجزاً حاداً بدءاً من عام 2004 خلال الفترة المدروسة (1990-2016) وكان ذلك نتيجة للفجوة الحاصلة بين الادخار والاستثمار والتي أحدثت عجزاً في الميزان الجاري وتزايدت منذ عام 2007 وبلغت أعلى قيمة لها عند مستوى عجز 10.8 مليار دولار عام 2011، متأثراً بزيادة الاستيراد للقطاع الخاص لاسيما بعد تحرير الحساب الجاري آنذاك والسماح باستيراد كافة البنود المسموح بها مما شكل ضغطاً واضحاً على الميزان التجاري.

ووجدنا أن المستوردات استمرت بالتزايد بالليرات السورية بينما انخفضت الصادرات خلال فترة الحرب (2010-2016)؛ في حين إذا قيما المستوردات والصادرات بالدولار الأمريكي يتضح لنا أن كلا من الصادرات والمستوردات قد انخفضت خلال الفترة المذكورة أعلاه، وبالنسبة لانخفاض العجز في الميزان التجاري خلال الفترة ذاتها.

2. الناتج المحلي الإجمالي والاستيعاب:

– ازدادت المستوردات بمعدل أكبر من زيادة الصادرات بالتزامن مع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (1990-2010) وهذا يفسر بأن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أسهم في زيادة المستوردات نظراً لانخفاض أسعار السلع والخدمات الأجنبية مقارنةً بأسعارها المحلية، بينما أسهم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في انخفاض تنافسية المنتجات المحلية، الأمر الذي يسهم بتخفيض الصادرات السورية، وبالنسبة لأدى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى ارتفاع معدل الاستيعاب خلال الفترة ذاتها.

- يوجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين صافي الميزان التجاري ومتغير الاستيعاب، بحيث كلما ازداد الاستيعاب والانفاق انخفض صافي الميزان التجاري، كما يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين صافي الميزان التجاري والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- يؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي للأفراد.
- ينتج عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي انخفاض في معدل الإحلال للمستوردات.

3. عرض النقود:

يوجد أثر مباشر ليس له دلالة إحصائية لعرض النقود في سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (1990-2010)؛ وبشكل عام نجد أنّ سلسلة عرض النقود خلال الفترة (1990-2016)؛ لم تحافظ على مسافة واحدة عن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي تعادل سرعة دوران النقود التي يفترض أن تتسم بالمحافظة على قيم متقاربة لها، حيث يفترض أن تقوم السلطات النقدية بإدارة السيولة بهدف الحفاظ على مستوى مدروس من عرض النقود ينسجم مع نمو الناتج المحلي الإجمالي وسرعة دوران النقود وتتمثل بزيادة عرض النقود أو امتصاص السيولة الفائضة وهنا يفترض تفعيل أدوات فعالة للسياسة النقدية بهدف إدارة السيولة وتحقيق أهداف السياسة النقدية.

4. معدل التضخم:

يوجد علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشري سعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم، حيث يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية؛ وهنا نميز بين فترتين:

- الفترة (1990-2010): أدى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية كأثر إيجابي في سعر الصرف الحقيقي وارتفاع سعر الصرف الاسمي كأثر إيجابي يضاف إليه أثر ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية كأثر سلبي نتج لدينا بالمحصلة ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (1990-2010).
- الفترة (2010-2016): أدى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية كأثر إيجابي في سعر الصرف الحقيقي وانخفاض سعر الصرف الاسمي كأثر سلبي إلى حدوث أثرين متعاكسين يضاف إليه أثر وارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأجنبي في الولايات

المتحدة الأمريكية كأثر سلبي نتج لدينا بالمحصلة انخفاض في سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (2010-2016).

5. معدل الفائدة الحقيقي:

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من معدل الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي، والتي يمكن تفسيرها بأن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الصرف الحقيقي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، حيث أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي على الليرة السورية يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال من جهة؛ وإيداع المدخرات بالليرة السورية، وبالتالي ارتفاع الطلب على الليرة السورية وانخفاض الطلب على العملات الأجنبية من جهة أخرى؛ مما يسبب ارتفاع في سعر صرف الليرة السورية الحقيقي.

السياريوهات المقترحة:

خلص البحث إلى مجموعة من السيناريوهات المقترحة:

1. إدارة سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية كأداة لزيادة تنافسية المنتجات السورية؛ من خلال التحكم بأحد المؤشرات الآتية (سعر الصرف الاسمي، عرض النقود، معدل الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي) للتأثير في سعر الصرف الحقيقي بما يحقق تنافسية المنتجات السورية ويشجع على الانتاج والتصدير، وبما ينسجم مع مرحلة إعادة الإعمار في سورية، وضرورة انتقال السلطات النقدية في سورية من استخدام سعر الصرف كمثبت اسمي للأسعار إلى استخدامه كأداة مرنة للتحكم بالتجارة الخارجية وبحركة رؤوس الأموال وسياسة نقدية مستقلة وفقاً لاستراتيجية مدروسة بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية الأخرى، والمتمثلة في تعزيز تنافسية المنتجات عبر إدارة سعر الصرف الحقيقي وتطوير السوق المالية والنقدية وتنميتها بغرض تعزيز البيئة الاستثمارية من جهة، وتشجيع حيازة الليرة السورية كوعاء ادخاري بدلاً من العملات الأجنبية من جهة أخرى، حيث يعمل سعر الصرف الحقيقي المنخفض على تشجيع التصدير وتخفيف الاستيراد نتيجة ارتفاع اسعار السلع والخدمات الأجنبية مقارنةً ببدايتها المحلية، وبالتالي من شأن ذلك أن يشجع الانتاج والصناعة الوطنية، ويشجع على إحلال المستوردات، فمن المعروف بأن مرحلة إعادة الإعمار تحمل في طياتها ضغوط على سعر الصرف نتيجة ارتفاع الطلب على الاستيراد.

2. تحسين واقع ميزان المدفوعات والحساب الجاري من خلال الآتي:

- أ. تصحيح العجز في الميزان التجاري؛ والحاصل نتيجة خلل التوازن الداخلي والمتمثل بالفجوة الناجمة بين الادخار والاستثمار والتي سببت عجزاً في الميزان الجاري من خلال مايلي:
 - إدارة الحساب الجاري بالشكل الذي يشجع نمو الصادرات بمعدل أعلى من المستوردات ويحسن من واقع ميزان الخدمات والدخل.
 - ميزان الدخل والخدمات: العمل على تحسين عوائد شركات النفط الخارجية التي تعمل في سورية ونفقات النقل والترانزيت والشحن والسياحة والسفر.
 - ميزان التحويلات الجارية: تسهيل تحويلات العاملين في الخارج.

وبالمحصلة نجد أنّ نسبة العجز في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي تحقق طوال الفترة (1990-2016) وهي بالمتوسط -8% أي تزيد على -5% علماً أنّ هذه النسبة تزايدت خلال

فترة الحرب (2011-2016) لتبلغ أعلى نسبة لها عند مستوى -39%، مما يعرض اقتصاد البلد للخطر، حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة، وبالتالي لابد من البحث عن مصادر لتعزيز احتياطات البلد من القطع الأجنبي.

ب. يتوجب العمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو قطاعات الاستثمار عبر تعزيز دور سوق دمشق للأوراق المالية والقطاع المصرفي ليساهم بشكل أكبر في عملية التنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، وبالتالي زيادة فرص الانتاج وإحلال الواردات والتصدير بما يسهم في تحقيق فائض في الميزان التجاري.

ج. العمل على زيادة مرونة الجهاز الانتاجي بالشكل الذي يلبي الطلب الخارجي المحتمل وبما يسهم زيادة العرض وتحقيق وفورات الحجم، وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة التنافسية والتصدير.

د. تحسين تنافسية المنتجات السورية من خلال محورين:

- تحسين جودة ونوعية هذه المنتجات وفقاً للمواصفات القياسية العالمية.
- التسويق المدروس للمنتجات السورية التي تتمتع بميزة نسبية تمكن من إيجاد حيز لها في الأسواق الخارجية، والمشاركة في المعارض الخارجية بشكل فعال.

هـ. تحسين معدل تغطية المستوردات:

يشكل هذا المؤشر معياراً مهماً للوصول إلى اقتصاد يحقق التوازن الخارجي من خلال القدرة المستدامة على تغطية المستوردات والبحث عن آلية لزيادة الصادرات بمعدل أكبر من المستوردات.

و. إحلال المستوردات والمحافظة على معدل منخفض للتبعية الاقتصادية.

من الضروري توجيه الصناعة المحلية باتجاه تصنيع السلع والخدمات التي تشكل بديلاً للمستوردات كما ونوعاً مما يخفف العبء على الميزان الجاري.

ز. تحسين القدرة على التصدير:

تتبع أهمية هذا المؤشر من ضرورة زيادة نسبة الصادرات من السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي لابد من تحسين معدل قدرة البلد على التصدير بشكل أكبر.

ح. زيادة معدل القدرة على سداد الواردات من خلال زيادة نسبة المخزون من احتياطي القطع الأجنبي إلى الواردات من السلع:

يشكل الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية صمام أمان للبلد وتزداد أهميته في سورية كون السلطات النقدية تتبنى نظام سعر صرف مربوط بسلة عملات وقد دلت التجربة خلال الحرب منذ عام 2011 مدى الحاجة إلى وجود مخزون كافٍ من العملات الأجنبية، وبالتالي لابد من البحث عن حلول لإعادة ترميم ومراكمة الاحتياطي من القطع الأجنبي.

3. تحسين مستوى الدخل القومي:

- من الضروري زيادة حجم الدخل القومي والذي سينعكس على الدخل الفردي الحقيقي من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بغرض زيادة الميل الحدي للادخار، وبالتالي زيادة فرص الاستثمار والنمو، حيث يعدّ الدخل الفردي في الجمهورية العربية السورية منخفضاً للغاية وهذا من شأنه أن يزيد من حصة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي على حساب الادخار، وبالتالي يعدّ الميل الحدي للاستهلاك مرتفعاً جداً مقارنةً بالميل الحدي للادخار، حيث يبلغ متوسط الميل الحدي للاستهلاك خلال الفترة (1990-2010) 88% في حين يبلغ الميل الحدي للادخار 12% خلال الفترة ذاتها.
- تحسين واقع توزيع الدخل من خلال إعادة تشكيل النظام الضريبي بشكل يحقق العدالة الضريبية ويسهم في إعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

4. إدارة عرض النقود:

- من الضروري تفعيل إدارة عرض النقود بالشكل الذي يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثلة باستقرار المستوى العام للأسعار ويسهم في استهداف معدل للتضخم واضح ومعلن للجمهور، يمكن المواطنين والفعاليات الاقتصادية من إدارة السيولة التي بحوزتهم ضمن معطيات واضحة.
- إنّ ضبط عرض النقود M2 عن مستويات معينة ومدرسة سيسهم في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ويرفع من القوة الشرائية للأفراد.

5. ضبط المستوى العام للأسعار:

إنّ اتباع سياسة استهداف للتضخم يعدّ بالغ الأهمية لتهيئة بيئة نقدية تحفز النشاط الاستثماري انطلاقاً من إدارة فعّالة لعرض النقود M2 باستخدام أدوات جديدة كشهادات الإيداع وغيرها من الأدوات اللازمة لضبط

مستويات السيولة التي تجعل من سعر الفائدة أداة فعالة لإدارة السيولة بالمرونة المطلوبة في السوق النقدية والمالية للوصول إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية المنشودة.

6. تفعيل أدوات السياسة النقدية:

يشكل موضوع تفعيل أدوات السياسة النقدية لاسيما غير المباشرة أهمية خاصة تتيح لهذه السياسة امتلاك أذرعاً كافية لإدارة السوق النقدية، وهذه الأدوات هي سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإلزامي بشكل يمكن صانعي السياسة النقدية من إدارة السيولة بفعالية وفقاً للسياسة الاقتصادية، وبما يؤثر إيجاباً في استهداف معدلات التضخم وضبط عرض النقود عند مستويات مدروسة.

يعدّ معدل الفائدة أحد أهم أدوات السياسة النقدية والتي تستخدم لتحقيق العديد من الأهداف منها إدارة السيولة وتوجيهها نحو الميادين المنشودة وإدارة السوق النقدية بالمرونة الكافية، فضلاً عن أهميتها في جذب رؤوس الأموال، وعليه لابد من تفعيل هذه الأداة وإعطائها الأهمية والأولوية اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية ضمن إطار السياسة العامة للبلد.

7. دعم قطاع السياحة:

دعم المشاريع السياحية وإشادة معالم سياحية حديثة ومرافق خدمية كالطرق السريعة والقطارات السريعة والأسواق الضخمة بما يسهم في تشجيع السياحة، إضافةً إلى ضرورة التسويق السياحي لرفع موارد السياحة بالعملات الأجنبية، لاسيما وأنّ سورية تحتوي على بنك غني بالمعالم السياحية والتي تحتاج لتأهيل خدمي وتسويقي ملائم.

8. الاهتمام بالصناعة التصديرية:

تطوير صناعات التغليف للمنتجات الزراعية السورية كمدخلات للصناعات التصديرية كصناعة العصائر وصناعة النسيج وتكرير النفط الخام وغيره، وذلك بهدف تصدير منتجات مصنعة ورفع معدل القيمة المضافة للصادرات السورية.

9. تحسين النمو الاقتصادي والانتاجية:

إيلاء مصادر النمو الاقتصادي الأهمية القصوى نظراً لأنّ النمو الاقتصادي يشكل قطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل مرحلة إعادة الإعمار وهذا يحتاج إلى إعادة تأهيل عوامل الإنتاج:

– تطوير رأس المال المادي؛ والمباني والآلات والمعدات والموارد الطبيعية.

- العمالة؛ تأهيل قوة العمل ومعدل مشاركتها العملية الانتاجية.
- رأس المال البشري؛ تطوير وتأهيل وإيلاء عملية البحث العلمي الاهتمام الكافي لزيادة معرفة ومهارات القوى العاملة.
- إنتاجية عوامل الإنتاج؛ إن تعزيز الانتاجية وكمية المعرفة التقنية المتاحة والبنية الاقتصادية تحدد مدى كفاءة استخدام رأس المال والعمل لإنتاج السلع والخدمات، وتحسين انتاجية قوة العمل والموارد البشرية السورية وتخفيف الهدر وضبط الانفاق بالشكل الذي يسهم في تخفيف تكلفة المنتجات السورية وتحسين تنافسيتها مما يدعم المؤشرات الاقتصادية (الدخل القومي - النمو الاقتصادي - ميزان المدفوعات - سعر الصرف...)، حيث تكمن أهمية الانتاجية في ارتباطها بالكفاءة الاقتصادية، فكلما ازدادت الانتاجية اقتربنا من استغلال أمثل للموارد، فضلاً عن وجود ارتباط وثيق بين الانتاجية والتنمية الاقتصادية، كما تعد الانتاجية في أعلى مستوياتها في الدول المتقدمة بسبب التوظيف الأمثل لكامل طاقات العمل اللازمة للإنتاج دون هدر في الوقت والجهد والموارد.

مراجع البحث

أولاً- الكتب العربية:

- 1- الحجار، بسام، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.
- 2- الحجار، بسام، "نظام النقد العالمي وأسعار الصرف"، دار المنهل اللبناني، 2009.
- 3- الحوراني، أكرم، "النقود"، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1997.
- 4- الجنابي، هيل عجمي جميل - أرسلان، رمزي ياسين يسع، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار وائل، الأردن، 2009.
- 5- الشافعي، محمد زكي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.
- 6- العمار، رضوان، "النقود والمصارف"، جامعة تشرين، 1995.
- 7- الموسوي، ضياء مجيد، "الاقتصاد النقدي قواعد - أنظمة - نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية"، دار الفكر، الجزائر، 1993.
- 8- العيساوي، عبد الكريم، "التمويل الدولي"، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان، 2012.
- 9- الصرن، رعد، عام، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا، دمشق، 2000.
- 10- بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003.
- 11- جبيلي، عبد العلي - كرامارنكو، فيتالي، 2003 "اختيار نظام الصرف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" صندوق النقد الدولي.
- 12- دانيالز، جوزيف - فانهوز، ديفيد - ترجمة حسني، محمود حسن، "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي" دار المريخ - السعودية، 2010.

- 13- سيد عابد، محمد، "التجارة الدولية"، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- 14- شهاب، مجدي - ناشد، سوزي، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
- 15- عوض الله، زينب حسين، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 16- عوض، فؤاد هاشم، "التجارة الخارجية والدخل القومي" القاهرة- دار النهضة العربية، 1975.
- 17- كينين، بيتر، ب - ترجمة الشهابي، ابراهيم يحيى، "الاقتصاد الدولي - القسم الثاني"، وزارة الثقافة، سورية، 1999.
- 18- منصور، محمد إبراهيم- عطية، علي مسعود، "الاقتصاد الدولي مدخل السياسات"، الرياض- دار المريخ، 2007.
- 19- هالوود، سي بول- مكدونالد، رونالد، "النقود والتمويل الدولي"، ترجمة: حسني، محمود حسن، دار المريخ-الرياض، 2007.

ثانياً - الكتب الأجنبية:

1. Allen, Mark, "Exchange Rates and Trade Balance Adjustment in Emerging Market Economies", International Monetary Fund, 2006
2. koray alper September 2003, "Exchange rate pass-through to domestic prices in Turkish economy"- middle east technical university.
3. Jonathan McCarthy, November 1999, 'Pass-Through Of Exchange Rates And Import Prices To Domestic Inflation In Some Industrialised Economies', Bank For International Settlements Working Papers, No. 79.
4. Choudhri, Ehsan -Hakura, Dalia, 2012 "The Exchange Rate Pass-Through to Import and Export Prices", International Monetary Fund Working Paper.
5. Ivohasina F. Razafimahefa "Exchange Rate Pass-Through in Sub-Saharan African Economies and its Determinants"- International Monetary Fund Working Paper, 2012.
6. Dickey D. and Fuller W, "Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", Journal of the American Statistical Association, n74, 1979.
7. Hindawi Publishing Corporation, "The Effect of Exchange Rate Movements on Trade Balance: A Chronological Theoretical Review", Economics Research International, 2014.
8. FN Fleermuys, "The balance of payments as a monetary phenomenon", Ministry of Environment and Tourism, Namibia, 2005.

9. James Nsubuga Musoke, “Effectiveness Of The Balance Of Payments Adjustment Policies”, Institute Of Social Studies, Netherlands, 2002.
10. Kilugala Malimi, 2013, “The Monetary Approach to Exchange Rate Determination; An Inconsistent Paradigm”, Faculty of Business; The University of Arusha, International Journal of Finance and Accounting.
11. **Thirteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics**, Washington, D.C., October 23–27, 2000, International Monetary Fund.
12. **“The Impact of the Real Effective Exchange Rate on Real Export Earnings in Bangladesh”**, Working Paper Series: WP No 1605, Bangladesh Bank, May, 2016.
13. Humphrey ,Thomas M, “Adam smith and the monetary approach to the balance of payments”, Federal Reserve Bank of Richmond, 1981.
14. ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT(OECD), **Measuring Productivity**, France, 2001.
15. Belkhir, Mohamed, “**Supply and Productivity – Growth Diagnostics and Structural Reform**”, International Monetary Fund, 2018.
16. Dhakir Abbas Ali, Fuadah Johari, and Mohammad Haji Alias ,“**The Effect of Exchange Rate Movements on Trade Balance: A Chronological Theoretical Review**”, Universiti Sains Islam Malaysia, 2014.
17. Joakim Reiter "Global And Regional Approaches To Trade And Finance", WTO, 2016".
18. N. Gregory Mankiw, 2007, "Principles Of Economics" Harvard University
19. Mishkin, Frederic s "The Economics of Money, Banking Financial Markets", Sixth Edition, printed in USA, 2001.
20. Kilugala Malimi, “The Monetary Approach to Exchange Rate Determination; An Inconsistent Paradigm”, Faculty of Business; The University of Arusha, International Journal of Finance and Accounting, 2013.
21. Ivohasina F. Razafimahefa, “Exchange Rate Pass-Through in Sub-Saharan African Economies and its Determinants”- International Monetary Fund Working Paper , 2012.
22. Jonathan McCarthy, November ,’Pass-Through Of Exchange Rates And Import Prices To Domestic Inflation In Some Industrialised Economies’, Bank For International Settlements Working Papers, No. 79, 1999.

- 23.Choudhri, Ehsan -Hakura, Dalia, **“The Exchange Rate Pass-Through to Import and Export Prices”**, International Monetary Fund Working Paper,2012.
- 24.koray alper September, **“Exchange rate pass-through to domestic prices in Turkish economy”**- middle east technical university,2003.
- 25.James C. INGRAM, Robert M. DUNN, JR.,**International Economics**, Third edition, Jonh Wiley & Sons, INC,1993.

ثالثاً – دراسات وأبحاث:

- 1-بوناصري، حكيم . عماري، علاء الدين، أطروحة ماجستير بعنوان، "أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري"، جامعة تبسي، الجزائر 2016.
- 2- حاكورة، داليا، "نظم سعر الصرف- نظرة عامة وقضايا السياسات"، صندوق النقد الدولي، 2011.
- 3- حاكورة، داليا، "مؤشرات سعر الصرف والقدرة التنافسية"، صندوق النقد الدولي، 2011.
- 4-صندوق النقد الدولي، "العلاقات المتبادلة بين الحسابات الاقتصادية الكلية"، 2012.
- 5- عبد القادر، خالد، "السياسة المالية كأداة للنمو والتثبيت الاقتصادي"، صندوق النقد العربي، 2006.
- 6- قنديل، ماجدة، اقتصادي أول في صندوق النقد الدولي، "مؤشرات سعر الصرف"، معهد صندوق النقد الدولي.
- 7- قنديل، ماجدة "مصادر النمو الاقتصادي"، معهد صندوق النقد الدولي، 2005.
- 8- سلمى، دوحة، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- 9- صالح، أويابة، "أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي"، أطروحة ماجستير، الجزائر، 2011.

10- يوسف، عبد الهادي، "تحليل المالية العامة والتنبؤ"، صندوق النقد الدولي، 2012.

رابعاً - دوريات ومجلات علمية وتقارير:

1. تقرير الاستثمار السنوي السادس لعام 2013، الصادر عن هيئة الاستثمار السورية.
2. تقارير التضخم الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

خامساً - مراكز بحثية ومؤسسات نقدية:

1. اتفاقية صندوق النقد الدولي المعتمدة عام 1944 في مؤتمر بريتونوودز في الولايات المتحدة الأمريكية والمعدلة بموجب القرار 3-45 تاريخ 1990، واتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1945، وعدلت عدة مرات آخرها عام 2011، الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي.
2. المرسوم التشريعي رقم 87 تاريخ 1953/3/28 وتعديلاته بموجب القانون 23 لعام 2002 وتعديلاته بموجب بالمرسوم 21 لعام 2011 المتضمن نظام النقد الأساسي وإحداث مصرف سورية المركزي.
3. الموقع الالكتروني للمكتب المركزي للإحصاء.
4. الموقع الالكتروني لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
5. الموقع الالكتروني للبنك المركزي المصري.
6. دراسة منشورة عبر الموقع الالكتروني لمصرف سورية المركزي حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة، 2007.

Abstract

The research examines the effect of the real exchange rate on the balance of payments through the use of analytical approaches of exchange rate and balance of payments (the elastic approach, the absorption approach and the monetary approach) to study the role of the real exchange rate on the balance of payments.

The effectiveness of this role depends on the sensitivity of the balance of payments elements towards the real exchange rate change which intensify The importance of studying the feasibility of real exchange rate depreciating on the balance of payments through encouraging exports and reducing imports, and the impact of income, absorption change on the trade balance and the impact of both money supply, the real GDP, The rate of inflation, the real interest rate on the real exchange rate leading to the final outcome on the balance of payments status.

The research also discusses the exchange rate policy, its factors, exchange rate concepts and phases of the exchange rate followed in Syria, and the concept of different exchange rate indicators, as well as it addresses the causes of imbalance of payments and the methods to correct it,

It also displays an analytical study of the Syrian balance of payments through studying the foreign trade indicators and the effect of the most important economic indicators on the balance of payments. In addition to examining the relation between the real exchange rate and the balance of payments on one hand and the conceptual framework of the analytical methods of balance of payments and the impact of war and economic sanctions on the relation between the price and the Syrian balance of payments on the other hand. Finally, the research displays a practical test of each of the above mentioned analytical approaches in order to study the effect of the real exchange rate on the balance of payments in Syria.

the bottom-line is a group of results one of its most important is that the increase in the real exchange rate passively affects the balance of payments through increased absorption (expenditure) and imports, while the real exchange rate has not led to a reduction in exports. In contrast, there is direct weak effect of the increase in money supply over the real exchange rate On the balance of payments as it leads to an increase in imports, while the real exchange rate appreciation caused by the rise in both inflation rate and real interest rate has had to a significant impact on the increase in imports at a higher rate than the increase in exports.

Syrian Arab republic
Ministry of Higher Education
Damascus University
Faculty of Economic
Economic Division



Research Title:

The Effect of Real Exchange Rate on Balance of payment-by using Analytical approaches

«Analytical study about the Syrian economy»

Prepared by:

Fuad Mahmoud Ali

For PhD degree in economics

Under supervision of:

Dr. Madian Ali

Prof. Dr. Adnan Soliman

2019